جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وادارة محلية

- إعداد الطالبة:

✍ إيمان ديدي

- إشراف الأستاذة:

- عتيقة نصيب

اعضاء لجنة المناقشة

الأساتذة	الصفة
د هادي دوش	رئيسا
أ عتيقة نصيب	مشرفا و مقررا
أ الصادق جراية	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 2016/2015

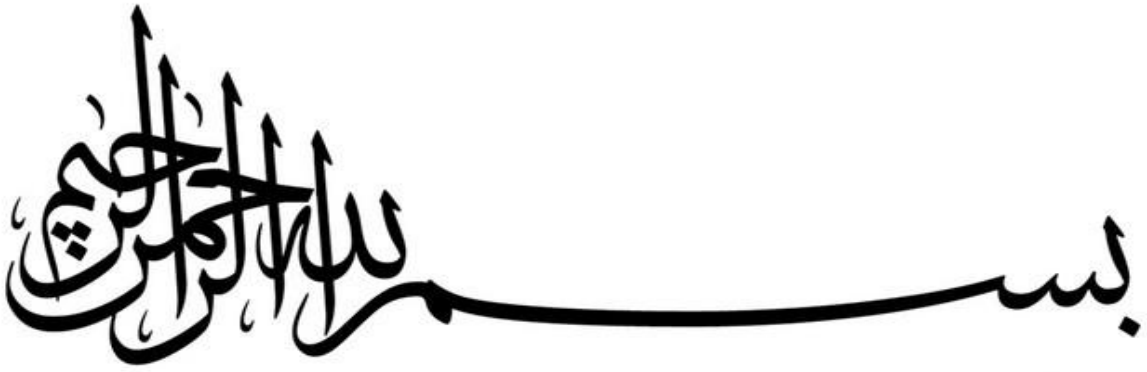

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة [32]

الإهـــــــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

يشرفني ويسعدني أن اتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع إلى:

مورد الحب الصادق ونبع الحنان الدافق، إلى معنى ابتسامتي وسر سعادتي، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع: **"أمـي الحبيبة"**

إلى من منحني الثقة والقوة لأثابر وأصل إلى هدفي الأسمى، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار: **"أبي العزيز"**

الي رفيق دربي ومشواري والى سندي ودعمي وقوتي ومصدر الهامي، الى من ساندني و اعطاني جرعات من الدعم والثقة زوجي الغالي

الى فلذه كبدي ونور عيني وروحي ابنتي ابغالية **غزلان**

إلى أجمل ما منحني والداي من هدية، إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، اخواتي:**شفاء،مهدية،سمية،سعاد،نوال**... أخوتي: **ابراهيم، و على**

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة

إلى إلى رفيقات دربي ومشواري الدراسي يا من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى صديقاتي وحبيباتي.. **ياسمين وخولة ونصيرة وجميلة**

إ ليكم يا من أعزكم الإله بأن أقامكم مقام علم ونصبكم على منبر العطاء وما أحسنه من عطاء .. أساتذتي الكرام.

إيمان

شكر وتقدير

قال تعالى ***{ لئن شكرتم لأزيدنّكم}*** *ابراهيم الآية <07>*
بداية الشكر لله عزٌ وجلٌ فالحمد الله والشكر كله له ملئ السموات والأرض وما بينهما فالحمد الله أن منٌ علينا بنعمة العلم ووفقنا وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى أستاذتي الفاضلة الكبيرة في تواضعها، العالمة في علمها ،الطيبة في تعاملها ، الرحبة في صدرها، الأستاذة :**عتيقة نصيب**، التي شرفتني بقبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي ساعدتني بتوجيهاتها القيمة، ونصائحها النيرة طيلة فترة البحث، فلكي مني كل الشكر، وجزاك الله عني كل خير، ودمتي ذخرا للوطن والعلم.

كما ونـتقدم بالشكر والتقدير الكبير للسيد رئيس قسم العلوم السياسية بجامعه الوادي الأستاذ المحترم **عبد الحميد فرج** الذي جعل من قسم العلوم السياسية أحد أهم أعمدة جامعة الوادي.

وكما نتوجه أيضا بخالص الشكر والاحترام للدكتور القدير **الهادي دوش** الذي لم يبخل علينا يوما بالدعم المتواصل والنصائح والتوجيهات.
الشكر موصول أيضا إلى الاستاذ المحترم **جراية الصادق** الذي ان انسى فضله عليا طوال السنوات السابقة فيكفي انه اسمه لازال راسخا في ذهني، و انه اول استاذ شجعني على التسجيل في تخصص العلوم السياسية.

الي جميع الأساتذة الأكارم في **قسم العلوم السياسية** بجامعة الوادي على جهودهم المبذولة وعلى تكوينهم لنا خلال مسيرتنا الدراسية.
الشكر أيضا إلى جميع الطلبة في قسم العلوم السياسية على المثابرة والاجتهاد والسعي لتقديم الأفضل خلال مشوارهم الدراسي وبالأخص الزملاء في الدفعة الأولى.

ولا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكروالامتنان إلى معهد الحقوق وكلية العلوم السياسية و كذا **جامعه الشهيد حمة لخصر** من مديرها الي حارسها لانهم وفروا لنا الجو الملائم للدراسة ،والى كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولم يبخل علينا برأي أو مجهود في سبيل إتمام هذا العمل المتواضع.

مقدمـــة

مقدمـــة

شكل تكرار الأزمات المالية في العالم ظاهرة من القلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك لأثارها السلبية التي كانت حادة وخطيرة مهددة للاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، وقد عصفت بوادرها على الدول النامية لتشمل الدول العربية و كذا الاقتصاد الجزائري كجزء من المنظومة العالمية وتأثيراتها المتفاوتة على حسب حالة التشابك والاندماج في لاقتصاد العالمي. أدى هذا الوضع للبحث في كيفية تحسين الأداء، فزادت الحاجة لوجود سياسات عامة تعتمد على مجموعة إجراءات تتميز بدرجة عالية من المهارات والكفاءات وتخدم جميع المستويات، قد أظهرت كل هذه العوامل ، إن الإدارة الفاعلة والإصلاح الوقائي من أهم الوسائل في عمليات رسم وتنفيذ برامج ومشروعات التطوير، وأيضا تقدير خدمات الحكومة بشكل أكثر فاعلية.

لقد أثرت الأزمة المالية على الساسة العامة للمستوى العالمي والعربي في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه الدول العربية الجزائر التي كانت موضوع هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

- **<u>الأهمية العلمية:</u>**

- ✓ تكمن أهمية هذا البحث في محاولتنا لإجابة عن مجموعة التساؤلات المطروحة على الساحة العربية الإقليمية الدولية.
- ✓ جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جوانب وأبعاد مختلفة للظاهرة وانعكاساتها السلبية .

- **<u>الأهمية العملية:</u>**

- ✓ عرض أهم نقاط تأثيرات الأزمة المالية على الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

- ✓ تحديد الحلول والاقتراحات الواجب اتخاذها للخروج نحو الاستقرار العام الداخلي والخارجي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى:

- ✓ محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية والآثار والنتائج المستخلصة من الأزمات المالية.
- ✓ محاولة دراسة كيفية قدرة السياسة العامة في الجزائر للتصدي للأزمات المالية.
- ✓ الاستفادة من النتائج السلبية لهذه الأزمات ومحاولة تفادي وقوعها مستقبلا.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب ذاتية:

- ✓ الرغبة في التعرف على أهم إجراءات التي قامت بها الحكومة وبرامجها السياسية في مواجهة الأزمة المالية والقضاء عليها.
- ✓ قلة البحوث والمراجع ، الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة العربية ، حيث اعتبر دافع مشجع لاختيار هذا الموضوع و إثراء المكتبة الجامعية.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ كون موضوع الأزمة المالية الموضوع الأبرز خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ البحث عن حلول للتقليل من آثار حدوث الأزمات المالية اعتمادا على سياسات عامة ذات كفاءة عالية.

الدراسات السابقة:

نجد من أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع ولو بجزء أو جانب من جوانبه:

1- **دراسة للباحثة بن لاغة إحسان:**

التي عالجت موضوع تحت عنوان " إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية : دراسة حالة مصر" ، وهي اطروحة دكتوراة (جامعة حمة خيضر ببسكرة ، تخصص مالية و نقود،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة: الجزائر 2011/2010) ، عالجت اشكالية هذه الاطروحه : ماهي انعكاسات الازمة المالية العالمية على الدول النامية ؟ حيث اخذ دولة مصر كعينه لاختبار الدراسة، وخرج بنتيجة ان:

- الازمة المالية العالمية عم تاثيرها على كل البلدان النامية .
- نتج عنها العديد من الخسائر المادية وتدهور الاوضع الاقتصادي للدول
- وخير مثال على ذلك دولة مصر التي انهار اقتصادها بسبب الازمة المالية العالمية.

2- **دراسة للباحثة أبو قصة سليمة:**

وجاء موضوعها على الشكل التالي : "الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري" . رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة لبليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009). طرحت هذه الرسالة اشكالية مدى انعكاس الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، حيث استخلص في مذكرته ان:

- الازمة المالية العالمية شكلت خطرا شديدا على الوضع الاقتصادي الجزائري من خلال ارتباطاتها الاقتصاد العالمي.
- سارعت الحكومة في تغير بعض اجراءات والقرارات للتكيف مع الاوضاع الراهنة.

3- دراسة الباحث العابد أيوب:

كان موضوعه تحت عنوان : "تأثيرات الأزمات المالية على التجارة الخارجية للجزائر "، مذكرة ماستر جامعة الحاج حمة خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2010. درست هذه الأطروحة جوانب عديدة من الأزمات المالية حيث عالجه اشكالية **كيف تأثر الازمات المالية على التجارة الخارجية للجزائر**، حيث ان في دراسته القى الضوء على التجارة الخارجية واستنتج ان:

- انها هي الاخرة لم تسلم من تاثير الازمة المالية.
- في حين ذكر ان السلطات المعنية أهملت دورها في تخطي هذه الأزمات.

– ما الجديد في الدراسة هو تسليط الضوء على تأثير الازمة المالية العالمية على السياسات العامة في الجزائر، ومدي تأثيرها في مخرجات ومدخلات القرارات الحكومية للجزائر، وكذا كيفية الحكومة في مواجهه والتصدي لهذه الازمة .

الإشكالـــية :

-ما طبيعة تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر ؟

سوف تتم معالجة هذه الإشكالية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي السياسة العامة وما المقصود بالأزمة المالية العالمية؟
- كيف كانت انعكاسات الأزمة المالية على صنع وتنفيذ السياسة العامة؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة للتقليل من آثار الأزمة المالية الجزائرية على السياسة العامة؟

الفرضيات:

الفرضية المركزية:

-كلما كان هناك تفاقم في الأزمات المالية العالمية، كلما تتطلب ذلك إصلاحات وقائية فعالة من طرف السلطات الحكومية.

حيث تندرج عنها فرضيات فرعيه وهي :

- تفاقم الأزمة المالية العالمية كان نتيجة أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية.
- كلما توفرت الكفاءة والفاعلية في تطبيقات السياسات العامة في الجزائر كلما أدى ذلك للتقليل أو الحد من آثار الأزمة المالية العالمية.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في زمن معين ولها خصائصها، او دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الي الماضي، وتم استخدم المنهج التاريخي من خلال استعراض المسار التاريخي للسياسة العامة، وتعاقب الأحداث والوقائع التاريخية للأزمات المالية انطلاقا من نشأتها وتطوراتها على المدى الزمني والمكاني.

2-المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوضفي على وصف الاحداث والظواهر التي هي محل الدراسة ، بما أن الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية لابد من الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل التعريف بالسياسة العامة ووصف لأهم الأسباب ودراسة الآثار واستخلاص النتائج العامة، كما ظهرت دراسة المنهج الوصفي للازمة المالية العالمية انطلاقا من مفهومها ومعرفة عناصرها و الإحاطة بمراحلها وأساليبها.

3-**منهج دراسة حالة:** هو المنهج الذي يتجه الي جميع البيانات العلمية بأي وحده سواء كانت فردا او مؤسسه او نظاما اجتماعيا او مجتمعات محلية او عامة، وتضمنت هذه الدراسة معرفة الأحداث الرسمية و الحقيقية في بلدنا الجزائر الذي يحمل مجموعة الآثار الايجابية والسلبية التي خلفتها الأزمة المالية مع دراسة حالة السياسة العامة في الجزائر.

4-أداة التحليل: يستخدم اداة التحليل في تحليل الظاهرة و إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم استخدمها في هذه الدراسة من أجل تحليل العلاقة بين الأزمة المالية والسياسة العامة في لجزائر، وتحليل البيانات والجداول والأرقام القياسية التي تخدم الموضوع.

أقسام الدراسة:

من أجل معالجة وتحليل الإشكالية المطروحة وثبات صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول جاءت كالتالي:

-**الفصل الأول** يأتي كإطار مفاهيمي نتطرق فيه لماهية السياسة العامة عموما ومن ثم سيتم التطرق لمفهوم الازمة المالية العالمية و التعرف على أهم مضامينها .

-**الفصل الثاني** يتضمن دراسة شاملة لتجليات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة وأهم انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

-**الفصل الثالث** نتطرق فيه لأهم انعكاسات الأزمات المالية على الجزائر والآثار الناجمة على ذلك اعتمادا على استراتيجيات للتقليل من تداعيات تلك الأزمات.

صعوبات البحث:

نتيجة لوجود مجموعة عوائق أثرت سلبا على الدراسة بشكل عام و نذكر أهمها:

- إنعدام المراجع التي تدرس تأثيرات الأزمة المالية على السياسة العامة بالجزائر.
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة في معطيات الدراسة.
- صعوبة الحصول على مراجع من المكتبات وان وجدت فنسخ قليلة.

الفصل الأول: المقاربة المفاهمية والنظرية للدراسة

المبحث الأول : ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة وخصائصها.

المطلب الثالث : الفواعل الصانعه السياسة العامة.

المطلب الرابع : مراحل صنع للسياسة العامة.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة للأزمات المالية العالمية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية.

المطلب الثاني: الخصائص الأساسية للأزمات المالية.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.

المطلب الرابع: أسباب الأزمات المالية و سياسات تجنبها.

خلاصة الفصل

تمهيـد:

مع تفاقم العديد من المشاكل وظهور مجموعة تغيرات على الساحة السياسية ، ظهر اهتمام العديد من القادة السياسيين والباحثين السياسيين في مختلف الأنظمة السياسية و أكدوا على ضرورة دراسة كل المشاكل التي تعرقل العمليات السياسية والتي تقوم بدراسة السياسة العامة على اعتبار أنها عملية سياسية في المقام الأول وارتباطها بكل المجالات الأخرى.

لما أعتبرت السياسة العامة كوسيط سياسي لحل الأزمات و مسئولة عن حسن إدارتها، وذلك منذ ظهور الأزمات رغم الاختلافات التي تؤثر فيها، حيث بدأت تأزمات إقليمية تصب في أسواق واسعة وغالبا ما تتحول لأزمات عالمية كما حصل في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، كما تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية عالمية وصفت بأنها الأسوأ بعد أزمة الكساد الكبيرة التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا ثم بعض دول العالم، حيث تأثرت بها العديد من المؤسسات المالية والشركات الكبرى، وكان من أهم أسباب حدوثها أزمات الائتمان، وارتفاع أسعار البترول، وأزمة السيولة في الأسواق العالمية وأزمة الرهن العقاري، وذلك في القرن الواحد والعشرين.

وبناءعلى ماسبق تم تقسيم الفصل الأول لمبحثين على النحو التالي:

-المبحث الأول: ماهية للسياسة العامة.

-المبحث الثاني: مفاهيم عامة للأزمات المالية العالمية.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

يعتبر مفهوم السياسة العامة قديم بقدم الحضارات والمجتمعات وتعددت تعاريفه بتعدد الزوايا والرؤى التي ينظر منها الدارسون، ولما كانت على ارتباط وثيق بحياة المجتمع والناس فهي بالضرورة على علاقة وطيدة بممثليهم.

المطلب الأول : نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

أولا– نشأة السياسة العامة بالمنظور القديم:

– عرف الفراعنة أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي بصورة منسقة ودرجة عالية من الكفاءة في النظر بالشؤون العامة من خلال " الأراضي –الشرع – المظالم ....الخ.

– كما بلغت الحضارة الصينية تقدما كبيرا في التنظيم السياسي فهم أول من اشتَّرط المؤهلات العلمية للتعين في الوظائف الحكومية . [1]

–عرف الإغريق أشكالا مختلفة للسياسات واهتم علماءهم بذلك حيث يقول أفلاطون : "وظيفة الدولة في هذا النظام هو إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات".

– لقد أدى الطابع القانوني للدولة الرومانية كالتقسيم الجغرافي لأقاليمها وطريقة صياغة الحكم بها، وعلاقتها بالإمبراطور لنموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة آنذاك.

– وفي القرون الوسطى كانت الكنيسة وما تلهمه للحاكم و الملوك من تعاليم يقوم عليها تدبير شؤون المجتمعات.

– جاء الإسلام ليعطي نهجا قويا واهتماما جديا بقضايا المجتمع في مجال السياسة والحكم وفق ما أقره الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة، حيث جاءت بأروع القيم والدعامات التي تقوم عليها السياسة العامة المتمثلة في العدل و المساواة والإخاء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب...الخ، وغيرها

[1] أحمد طيلب، " دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي". رسالة ماجستير فرع التنظيم السياسي والإداري،(جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام) ، ص65.

من القيم والإسهامات في مجال تطوير الفكر الإداري و السياسي والعديد من القواعد العامة كالشورى، والقيادة والسلطة.[1]

ثانيا – تطور السياسة العامة بالمنظور الحديث:

قبل القرن التاسع عشر واصلت الدراسات التقليدية في حقل السياسة العامة سيادتها و في سنة 1830 عرف تحليل السياسات العامة بداية ظهوره في الولاية المتحدة الأمريكية في عهد (الاتفاق الجديد) وبدأت أول أعمال تحليل السياسات العامة.

– أما البدايات الأكاديمية فكانت في دعوة هارولد لازويل (H.Laswel) * ففي كتاب مشترك مع د .ليدنر(D.Ledner). صدر في عام 1951 بعنوان: "علوم صنع السياسة العامة The policy sciencesأشار" لازويل "إلى أن هناك اتجاهات واضحا في العلوم الاجتماعية وله وجهان ، فالاتجاه الأول يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها ويستخدم أساليب العلوم الاجتماعية لتطويرها، أما الاتجاه الثاني فيهتم بتطوير محتوى المعلومات (علوم الحاسوب) وتفسيرها لصانع السياسات فهو يقع خارج نطاق العلوم الاجتماعية[2].

– بعد 15 سنة من دعوة لازويل قام عالم السياسة (يكزل دورر(yekzel dror) بصورة أكثر تفصيل على اعتبار كتاباته تمثل الأساس الذي قام عليه الاتجاه الكمي في تحليل السياسات كما وصّى بإنشاء وظيفة جديدة تسمى " محلل السياسات" في الجهاز الحكومي.[3]

مع مطلع العصر الحديث وشيوع أفكار المدرسة السلوكية ، كثورة علمية في عالم المفاهيم التقليدية وإدخال مصطلحات جديدة في تناول الظواهر السياسية والاجتماعية مثل:" النسق– السلوك –

---

[1] مرجع نفسة، ص18.

* **هارولد لازويل:(1902.1978)** عالم سياسي ومنظر إعلامي أمريكي، درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، كتب كثيرا في علم السياسة وهو من طرح الأسئلة التالية، (من يقول، ماذا يقول، بأية وسيلة، لمن، وبأي قصد؟). وكان عضواً في مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع وكان أستاذ قانون، كما تولى منصب رئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية . أنظر الى تطور الفكر السياسي للكاتب حسين جلال العروسي.

[2] أحمد مصطفى الحسين، مدخل السياسة العامة. الاردن: دار النور،2009، ص199.

[3] مرجع نفسه، ص 61,62.

النظم- القرار......ووضعت عدة اقتراحات ومناهج في سبيل إحلال الحركية في تحليل السياسة العامة.[1]

تطوّرت أدوات البحث العلمي في الدراسات السياسية كالاعتماد على الجوانب الكمية،وتفعيل الاستبيان والإحصاء،وتطور دراسات مفهوم المجال العام (تفاعل ونشاط منظومة المدخلات والمخرجات)، اتسعت قضايا السياسة العامة أصبحت مواضيع : " كالتربية، المرأة، الكوارث، البيئة " بعدما كان ينظر إليها كقضايا خاصة كما تزايد عامل الفواعل المتدخلة في وضع السياسة العامة وتنفيذها ما أدى إلى ظهور مفهوم الشبكة السياسية في ظل تحول مفهوم السيادة في عصر العولمة وتعاظم دور شبكات الاتصال والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية .[2] و بفعل التطور الذي شهده مفهوم السياسة العامة بادر العديد من الكتاب و المفكرين إلى وضع العديد من التعاريف الخاصة بالسياسة العامة، دون أن يتمكنوا إلى غاية اليوم من وضع تعريف واحد و موحد لها..[3]

المطلب الثاني : تعريف السياسة العامة

هناك عدة تعريفات نبدأ أولا بـ :

1- **لغة** :السياسة العامة : كلمة مركبة من كلمة(السياسة)وكلمة (العامة.)

- فالسياسة لغة هي :ولاية شؤون الرعية ،وتدبير أمورها.

وفي لسان العرب :السّوس الرياسة، يقال ساسهم إذا رأسهم ويقال سوسوه و أساسوه إذا رأسوه وساس الأمر سياسة :قا م به، والجمع ساس وسواس.

جاء في" القاموس " سست الرعية بمعنى أمرتها ونهيتها

---

[1] أحمد طيلب. مرجع سابق، ص،19.

[2] DANIEL Kubler et JAQUE Maillard; Analyser les politiques publiques. Grenoble, press universitaire de Grenoble, 2009, p56.

[3] عزيزة ضمبري، " الفواعل السياسة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و الإدارية،(جامعة الحاج لخضر- باتنة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2008/2007)، ص11.

والسياسة : القيام على الشيء بما يصلحه

العامّة : الجذر :عمّم –المجال :عام) عامّة النّاس.

فعند جمع الكلمتين :السياسة العامة :تعني القيام على شؤون النّاس.[1]

2–إصطلاحا: لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد و محدد لمفهوم السياسة العامة، و هذا راجع إلى تباين وجهات النظر لدى المعنيين من علماء السياسة حول النقاط أو الركائز التي ينطلقون منها فضلا عن عدم اتفاقهم على تعريف مفهوم المجال العام و تحديده.ورغم ذلك سوف نقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة.[2]

ومن بين التعاريف ، تعريف ("توماس دام" Tomas Day) : إن السياسة العامة هي :"تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل".

– ومنهم من يعرفها بأنها :" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي وجماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع".[3]

تعريف جبريال الموند :" إن السياسات العامّة هي تعبيرات عن النّوايا، يتم سنّها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الأهداف ولكن الانجاز و التطبيق يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه السياسات .وهكذا فإن السياسات العامّة قد تضيع في خضم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية.[4]

تعريف ابراهام كابلان (Abraham Kaplan): " أن السياسات هي برنامج من الأهداف والقيم و الممارسات."

---

[1] باقر شريف القرشي، النظام السياسي في الإسلام.ط4، بيرّوت: دار المعارف للمطبوعات،1987، ص37.

[2] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص14.

[3] جمس أندرسون، صنع السياسات العامّة (تر:عامر الكبيسي). الدوحه: دار المسيرة للنشر والتوزيع،(ب،س،ن)، ص 15-14.

[4] جبريال الموند وآخرون، السياسة المقارنة:إطار نظري (تر: محمد زاهي بشيرّ المغريبي). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1996، ص272-279.

تعريف معهد الدراسات العليا للإدارة العامة السويسري: يعرف السياسات العامة على أنها: " مجموع القرارات والإجراءات المأخوذة من طرف الفاعلين الرسميين والاجتماعيين بهدف التصدي لحل مشكل جماعي ." [1]

وكذلك هناك من يقول انها تعرف السياسة العامة من خلال أربع محددات أو عوامل وهي:

- مجموع الإجراءات المتخذة التي يجب أن تكون نابعة من نفس قطاع العمل أو من نفس الإقليم بمعنى أنه من الضروري أن يكون هناك توحد في مجال العمل.
- الإجراءات المتخذة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها،أيضا المشرعين و الإداريين يجب أن يتابعوا سيرورة برامجهم و عدم اتخاذ أو تقرير إجراءات أو تدابير مؤقتة منفصلة عن بعضها البعض. [2]
- السياسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة و النتائج الحقيقية.وحتى تكون السياسة العامة شرعية و فعالة يجب أن تكون لها أهداف محددة و ممكنة بالنسبة للإداريين،توفر الإمكانيات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف و أن تكون لها انعكاسات فعلية على المواطنين.
- السياسة العامة يجب أن تكون تبعية أي نتاج للإرادة السياسية، و السلطة المختصة تعمل على احترام التزاماتها و قبول مجموع نتائجها.[3]

مما سبق يمكن القول بأن: السياسة العامة هي عملية تجسد التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية الداخلية منها او الخارجية و هي تعبير عن مجموع النوايا أو التطلعات أو الرغبات المعلنة و غير المعلنة ، التي من شأنها أن تأخذ صورة برنامج عمل أو سلسلة من النشاطات أو القرارات المترابطة أو القوانين أو اللوائح أو أحكام قضائية ، و المرتكزة على قيم و مبادئ مرشدة والمناهج و الأساليب الواجب الالتزام بها أثناء العمل ، و الكاشفة للأهداف و الاختيارات و التوجهات الآنية و المستقبلية المرجو تحقيقها و الوصول إليها، في ظل تخصيص الموارد و الهيئات المناسبة.

المطلب الثالث: الفواعل الصانعة لرسم السياسة العامة

---

[1] CHARLES Goffin;" Les politiques publiques". Note rédigée au séminaire des 3 et 4 Avril ,2007,(Université de Pair et des pays de l'adour , UFR pluridisplinaire de Bayonne)

[2] باقر شريف القرشي، مرجع سابق، ص56.

[3] عزيزة ضمبري ، مرجع سابق، ص16.

إن السياسة العامة هي محصلة التفاعلات السياسية و الديناميكية القائمة بين مختلف الفواعل السياسية التي يمكننا تصنيفها إلى فواعل رسمية و غير رسمية، و ذلك ما سيتم في المطلبين التاليين:

أولا – الفواعل الرسمية : إن الفواعل الرسمية هي الفواعل التي تحتل المراكز السامية في عملية رسم و صنع السياسة العامة انطلاقا من الصلاحيات التي تمنحها إياها القوانين الدستورية ، فمساهمتها في هذه العملية يكون بناء على السلطات الدستورية للتصرف و الفعل و اتخاذ القرارات، و تنحصر هذه الفواعل في: الهيئة التشريعية، الهيئة التنفيذية، الهيئة القضائية، الجهاز الإداري.[1]

1- الهيئة التشريعية: الهيئة التشريعية هي مؤسسة من مؤسسات الدولة تأخذ عدة أسماء : الغرف ،الشيوخ ، الدايت ، عدد أعضائها متوقف على حجم الدولة وعدد سكانها . يتولى المشرعون العاملون في هذه الهيئة، و انطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم و المنصوص عليها في الدستور إصدار التشريعات و رسم السياسات العامة.[2]

إن دور المشرعين في صنع السياسة العامة مهم و أساسي في الأنظمة الديمقراطية على خلاف الأنظمة الفردية التسلطية، و قد أكد جيمس آندرسون أن دور المشرعين في الأنظمة الرئاسية أكبر منه في الأنظمة البرلمانية ، و هذا يعني أن طبيعة و شكل النظام السياسي تؤثر في طبيعة الدور الذي يمارسه المشرعين في مجال السياسة العامة، و بالتالي في مضمون هذه السياسات و امتداداتها تعمل الهيئات التشريعية على تنظيم طرق و سير عملها في إطار الصلاحيات المخولة لها دستوريا ، و يتم ذلك من خلال سن ووضع نظام داخلي يعمل على تحديد هيكل تنظيمي خاص بها ، يتم فيه توزيع الاختصاصات و الصلاحيات بين مختلف المستويات، و تحديد المسؤوليات ، وطبيعة العلاقة بين الأجهزة الفرعية والتي من ضمنها نجد اللجان. هذه الأخيرة تقوم بنوع من تقسيم العمل، الذي يسمح لجماعات متخصصة من المشرعين بتداول أنواع معينة من القضايا و تقديم توصيات حول ما يجب أن تقوم به الهيئة التشريعية بكاملها. تمارس اللجان وظائف و مهام متنوعة و متعددة و هي نوعين الدائمة و المؤقتة. يمكن للهيئة

---

[1] الجندي علاوه،" دور البرلمان في رسم السياسية العامة في الجزائر" . مذكره لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسة ، (تخصص تنظيمات سياسيه وإدارية .جامعه قاصدي مرباح – ورقله 2013)، ص56.

[2].جبريال آلموند،و آخرون ،السياسة المقارنة:إطار نظري،.ص261 .

التشريعية أن تتدخل في عملية رسم و صنع السياسة العامة، و ذلك انطلاقا من ممارستها للاختصاصات متعددة منها :الاختصاص التشريعي والاختصاص المالي ، والاختصاص الرقابي .[1]

2- الهيئة التنفيذية: إذا ما أخدنا بعين الاعتبار تعريف السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات أو في فضاء من الفضاءات الجغرافية ، فإنه من المنطقي أن تكون السلطة التنفيذية أهم و أبرز فاعل سياسي يساهم في عملية وضع وتنفيذ و تقويم السياسة العامة.[2] و أكد جيمس آندرسون في كتابه صنع السياسات العامة أن المرحلة الحالية هي مرحلة الهيمنة التنفيذية حيث تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسة العامة ،(خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية)، و في الدول التسلطية يبرز دور هذه السلطة أكثر مما هو عليه في الدول الديمقراطية،مهما كان نظامها السياسي. في النظام الرئاسي رئيس الدولة هو رئيس الحكومة،أما في النظام البرلماني فإن السلطة التنفيذية تتميز بالازدواجية. أي أنها تمارس من طرف رئيس الدولة، و رئيس الحكومة، رغم اختلاف الأنظمة السياسية في كيفية تنظيم السلطة التنفيذية إلا أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما و رياديا في رسم و صنع السياسة العامة بمراحلها المختلفة، و يمكن التعرف على الدور التأثيري لهذه الهيئة في السياسة العامة من خلال التطرق للعناصر التالية:[3]

- ✓ دور الهيئة التنفيذية في الشؤون الخارجية.
- ✓ دور الهيئة التنفيذية في الشؤون العسكرية.
- ✓ مساهمة و دور الهيئة التنفيذية في مجال التشريعي إلى جانب الهيئة التشريعية كصلاحية إصدار اللوائح، و وضع التشريعات الإضافية و القوانين الإدارية و الأوامر التنفيذية.
- ✓ القدرات المهنية و الإمكانات الفنية المتوافرة لدى الجهاز التنفيذي.

3- الهيئة القضائية: إن استقلالية القضاء تعتبر من المبادئ أو الركائز الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، و المقصود بالاستقلالية هنا حياد هذه السلطة في أدائها للمهام و الوظائف الموكلة لها ، و عدم تدخل كل من السلطة التنفيذية و التشريعية في سير أعمالها معظم الدساتير تتضمن نصوصا توضيحية تؤكد على أنه لا يحق لأي سلطة أو جهة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في العدالة أو أن تؤثر

[1] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص19.
[2] جيمس آندرسون، مرجع سابق، ص58 .
[3] جبريال آلموند و آخرون، مرجع سابق، ص265 .

بالسلب في عمل القضاة،و إلى جانب ذلك تنص على مجموعة من الضمانات و الأحكام المتعلقة بكيفية توظيفهم ، و أداء أعمالهم و حتى عزلهم، [1] حيث تلعب المحاكم دورا في صنع السياسة العامة، و تكتسب هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية باعتبارها أجهزة و مؤسسات قضائية. هذا من جهة ، و لكون المراجعة القضائية من سلطات المحاكم التي يقرر من خلالها دستورية و شرعية النصوص و عدم تعارضها مع القوانين النافذة من جهة أخرى. و عليه فإن تدخل السلطة القضائية في العملية السياسية يعود إلى العوامل الآتية:[2]

1/بما أن الدستور هو أسمى قوانين الدولة، فإن السلطة القضائية هي السلطة الوحيدة المكلفة بالرقابة على مدى دستورية القوانين و القرارات المتخذة من طرف السلطات الأخرى، بمعنى أنها هي التي تقرر ما إذا كانت هذه القوانين المعبرة عن السياسة العامة تتماشى و تتوافق مع الدستور أم لا.

2/السلطة القضائية بمثابة رقيب قضائي على السياسة العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة و المنتظمة للقوانين المعبرة عنها لضمان شرعيتها.

3/ تعاظم دور الحكومات و تزايد درجة تدخلها في الحياة العامة للمواطنين ، و فشل أو رفض الأجهزة التشريعية و التنفيذية معالجة العديد من المشاكل، إلى جانب رغبة المحاكم في التدخل إما لتلبية بعض الرغبات أو حماية المتضررين...كل هذه العوامل ساهمت في توسيع دور و نفوذ السلطة القضائية في السياسة العامة بشكل تدريجي و مستمر.

4/السلطة القضائية هي المكلفة بتفسير الدستور و القوانين ، حيث تتخذ قرارها بناء على رؤيتها لنية المشرع و الآثار الفعلية المترتبة عن التفسيرات التي ستعمل على اتخاذها.[3]

4- الجهاز الإداري: لكل دولة نظامها الإداري الخاص بها ، على أساس أن الهياكل التنظيمية للإدارات مختلفة و متباينة من حيث درجات التخصص الوظيفي، التسلسلات الهرمية ، المستويات التنظيمية و

[1] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص22.
[2] الجندي علاوه، مرجع سابق، ص88.
[3]المرجع السابق، ص23.

الصلاحيات المخولة لها إضافة إلى طبيعة العلاقة مابين هذه المستويات، يتدخل أو يساهم الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقتين إحداهما مباشرة و الأخرى غير مباشرة، و هما:[1]

-**الطريقة المباشرة:** يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقة مباشرة عندما يقوم بـ :

1- اقتراح سياسات معينة أو مشروعات قوانين على الهيئة التشريعية، و بذلك يكون دوره واضحا في اقتراح و صياغة السياسة العامة للدولة.

2- المطالبة بتعديل أو تغيير السياسات العامة بناء على استقباله ودراسته للمعلومات المعبرة عن ردود فعل المواطنين على توجهات هذه السياسات و مقدار نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها و التي تمثل في مجموعها ما يعرف بالتغذية الراجعة.

-**الطريقة غير المباشرة:** يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقة غير مباشرة من خلال:

1- توجيه السياسة العامة أثناء عملية و ضعها و رسمها بسبب حيازته و احتكاره للمعلومات المتعلقة بالقضايا، الأمر الذي يجعل منه المصدر الأول و الأساسي للكثير من المعلومات التي يحرص على تقديمها بالقدر الذي يتماشى مع الخيارات التي يفضلها في السياسة العامة.

2- توجيه السياسة العامة أثناء عملية تنفيذها ، فما هو متفق عليه و بشكل مطلق أن الجهاز الإداري هو الجهاز الوحيد المكلف بتنفيذ السياسات العامة و أثناء قيامه هذه الوظيفة يعمل على توجيه السياسة العامة، فبمجرد إصدار سياسة عامة معينة تصبح إجراءات التنفيذ و الأساليب التي تمارسها أجهزة الإدارة العامة المحدد الواقعي لمعنى السياسة الموضوعة، و مضمونها الفعلي، و تعطي التفسيرات التطبيقية لها.[2]

ثانيا- الفواعل غير الرسمية: تشارك الفواعل غير الرسمية في رسم السياسات العامة من خلال التأثيرات و الضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من القوة التي تمتلكها،و ليس من الصلاحيات التي تتمتع بها.و تتمثل هذه الفواعل غير الرسمية في: الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح،الرأي العام،المؤسسة العسكرية،الظروف و الأوضاع الدولية.

[1] باقر شريف القرشي، مرجع سابق، ص98.

[2] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص23.

1) الأحزاب السياسية :مفهوم الحزب السياسي مفهوم غامض و متعدد الجوانب و الأبعاد.و بالرغم من ذلك يمكن تعريفه من منظورين مختلفين:

-المنظور الليبرالي: يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية فالحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ و مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية.

-المنظور الماركسي: إن المفهوم الماركسي للحزب يرتبط بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية ، فيكيف الحزب – باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع–بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية، أو هو قطاع من طبقة – قطاعها الطليعي.وبعبارة أخرى فإن الحزب " يعبر عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المقام الأول و تحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة. يمكن حصر و تحديد وظائف الأحزاب السياسية التي تجعل منها فواعل سياسية تؤثر في عملية رسم و صنع السياسة العامة ، في العناصر التالية: تجميع المصالح ، التعبير عن المصالح ، التجنيد، التنشئة والوساطة ، المشاركة السياسية ،وغيرها من الوظائف .[1]

2) جماعات المصالح: مفهوم جماعات المصالح متعلق بالعمليات الحكومية و بالتأثير في صانعي القرارات و السياسات العامة وهو يوحي بوجود مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص عامة، بحيث يكون تجمعهم و توجههم إلى اتخاذ موقف أو اتجاه موحد حول موضوع معين على أساس أنهم أصحاب مصلحة فيه، و هذا ما يميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى في المجتمع و يحدد سلوكهم. [2] و قد عرف بيردو جماعات المصالح على أنها:كل جماعة تقوم بالتدخل لدى السلطة مهما كان نوع هذا التدخل و مستواه من أجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من اعتداءات السلطة .

نظرا لتعدد و تنوع الجماعات داخل المجتمع الواحد، فإن صناع القرار السياسي و السياسة العامة مجبرين على القيام بموازنة و مواءمة و حتى مساومة المصالح للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف و تحقق الصالح العام،كما أن تأثير هذه الجماعات في رسم السياسات العامة متوقف على عوامل قوتها و

---

[1] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص26.

[2] ثامر الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة. عمان: دار مجدلاوي ،2004، ص114.

وسائل عملها، عندما تسعى هذه الجماعات للتأثير في السياسات العامة فإنها تعتمد على جملة من الوسائل، و التي يمكن حصرها في التالي:

1-التفاوض و المساومة مع السلطة السياسية من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية.

2-التهديد من خلال تكثيف الدعاية، و توجيه الانتقادات لأصحاب السلطة و الضغط عليهم باستخدام الرأي العام .

3-التأثير في السلطة التنفيذية و الجهاز الإداري للدولة من خلال:

- تقديم المعلومات الدقيقة و التفصيلية، مما يجعلها طرفا مؤثرا في عملية صياغة السياسات العامة .

-عضوية ممثلي هذه الجماعات في المجالس الإدارية و اللجان الفنية ، مما يمكنها من المساهمة في وضع بدائل عملية لحل المشاكل العامة.

التحريض على الإضرابات و المظاهرات، و استعمال هذه الوسائل يتماشى و الظروف السياسية إلى جانب قوة الجماعة وإمكانياتها.[1]

3) الرأي العام: يمكن تحديد مفهوم الرأي العام من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية، و هي:[2]

-الرأي العام مرادف للإرادة الشعبية و إرادة الأمة و روح المجتمع، أي أنه تعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكوم اتجاه ممارسات السلطة الحاكمة.

-الرأي العام هو محصلة تفاعل عدد من العوامل و المتغيرات المختلفة إزاء القضايا المطروحة عل الساحة، و على إثر ذلك ينقسم هذا الرأي إلى أغلبية و أقلية .

-الرأي العام يجد تعبيراته الأساسية في ظاهرة الاقتراع العام و التصويت الإنتخابي، و هذه هي النتائج السياسية لعملية صنع الرأي العام و تشكيله.

---

[1] عزيزة ضمبري ، مرجع سابق، ص28.

[2] حامد عبد الماجد قويس، دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2003. ص39.

بين الرأي العام و السياسة العامة علاقة ديناميكية دائمة، قائمة على التأثير المتبادل لكل واحد منهما على الآخر .صحة و مصداقية هذه العلاقة تبرز بشكل جلي إدا ما نظرنا للسياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي، يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة تجسيدا للإرادة الشعبية، و بذلك يتحول الرأي العام إلى وسيلة للسياسة العامة وهدفها في نفس الوقت.إن اعتماد السياسة العامة على الإنسان و قدرته في التعبير عن آماله و توجهاته ، سواء في تشكيلها أو تنفيذها أو حتى تقويمها يسمح للرأي العام بممارسة تأثير كبير و فعال عليها .[1]

هناك العديد من العوامل التي تحد من تأثير الرأي العام في السياسة العامة ،و رغم ذلك يمكننا التطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

أ–طبيعة النظام السياسي : درجة تأثير الرأي العام في السياسة العامة متوقف بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية يكون مجال التعبير عن الرأي العام مفتوحا عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري مما يسمح للرأي العام بممارسة ضغط أكبر على الفواعل السياسية المعنية برسم السياسة العامة.[2] أما في النظم غير الديمقراطية، فإن مجال التعبير عن الرأي العام يضيق إلى الحد الأدنى بسبب احتكار الفواعل السياسية المنتقدة لوسائل الإعلام الجماهيري و العمل على تسخيرها و جعلها بمثابة آلية للتعبئة فقط.

ب–صعوبة ترجمة الرأي العام إلى سياسة عامة: و مرد ذلك هو صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام اتجاه مسألة ما،بل أكثر من ذلك فقد يصعب التعرف عليه في الوقت الملائم و بالشكل المناسب مما يفقده أهميته بالنسبة لصانعي القرارات السياسية أو الفواعل السياسة المكلفة برسم السياسات العامة.

د–طبيعة القضايا المثارة:تلعب طبيعة القضايا المثارة و المطروحة للنقاش،دورا كبيرا في تحديد درجة تأثير الرأي العام في عملية صنع السياسة العامة.بعض القضايا على درجة عالية من الأهمية و الحساسية لكونها متعلقة بالأمور الأساسية في المجتمع كقضايا الإرهاب و المفقودين في الجزائر ،مما يسمح لها بإحداث انقلاب فعلي في توجهات الرأي العام بشكل سريع و مباشر . في حين أن القضايا الأخرى الأقل أهمية كقضايا السرقة و الاختلاس، قد لا يكون لها تأثير كبير و سريع .

---

[1] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص32.

[2] جندي علاوى، مرجع سابق،ص53.

هـ-تزايد رغبات و طموحات المواطنين بشكل كبير و التي تعمل اتجاهات الرأي العام بعكسها و تجسيدها، تشكل في مجموعها و جوهرها إحدى قوى الضغط على الحكومة لوضع سياسة عامة جديدة تستجيب لهذه الرغبات و المطامح و الآمال.

و-انعدام أو ضعف الدراسات المسبقة للقضايا العامة و الهامة،توقع الأزمات،مناقشة الحلول...تساعد هذه الدراسات على التعرف الجيد لردود أفعال الجماهير و توجهات الرأي العام اتجاه هذه القضايا، ردود الفعل و مجموع التوجهات هذه تعتبر بمثابة الدعامة التي ترتكز عليها الفواعل السياسية في رسم و صنع السياسة العامة.[1]

4- المؤسسة العسكرية: تعتبر المؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة شانها في ذلك شأن باقي المؤسسات مما يجعلها جزء من الكيان السياسي للدولة ككل، وهناك من ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها جماعة مهنية نظامية قومية ذات سمات و خصائص بنيوية ووظيفية تجعلها ذات مكانة متميزة داخل المجتمع .[2]طبيعة النظام السياسي و التركيب الطبقي للدولة يلعب تأثيرا كبيرا في تحديد طبيعة الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، ففي النظم الديمقراطية المتقدمة تكون هذه المؤسسة أكثر حيادا و احترافية ، أما في النظم غير الديمقراطية فإن دورها يكون أكبر، و أسباب تدخلها تتعدد، و أشكال تأثيرها تتراوح بين السلب والإيجاب.

تتبع المؤسسة العسكرية، إستراتيجيتين أساسيتين بهدف المساهمة في وضع و رسم السياسة العامة و هما:

-إستراتيجية التدخل المباشر: إن انتهاج هذه الإستراتيجية لا يتم إلا عن طريق الاستيلاء على السلطة فتتحول بذلك السلطة المدنية إلى سلطة عسكرية. الاستيلاء على السلطة المدنية من طرف المؤسسة العسكرية عادة ما يكون إثر انقلاب عسكري، و هذا ما عرفته معظم دول العالم الثالث حديثة الاستقلال. و الانقلاب العسكري* كثيرا ما يحمل طابع الإصلاح و إحداث التغيير الجذري حفاظا على المصلحة

---

[1] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص33.

[2] حامد عبد الماجد قويس، مرجع سابق، ص78.

* **الانقلاب العسكري:**عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره لقيادة الدولة ، حيث انه مسار مدروس وخطير يتم من خلاله تحييد قوى الجيش ووسائل الإكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية . انظر الى موقع منظمة التغيير الاكاديمي .

العامة و حماية البلاد و السيادة الوطنية،و لكن فيما بعد يتحول إلى الاستئثار بالسلطة و البقاء فيها أكبر وقت ممكن كهدف رئيسي، و هكذا تتحول هذه المؤسسة من جماعة ضغط على السلطة لتصبح المالكة الوحيدة للسلطة السياسية في البلاد.

-إستراتيجية التدخل غير المباشر: تختلف هذه الإستراتيجية عن سابقتها لكون المؤسسة العسكرية لا تستولي على السلطة و لا تعمل على حيازتها، كما أن السلطة المدنية لا يتم استبدالها بالسلطة العسكرية ، تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الحالة على السياسة العامة يتم بصفتها قوة أو جماعة ضغط ، تعمل على ممارسة و فرض توجهاتها على السلطة الحاكمة و صانعي السياسات العامة خدمة و حفاظا على مصالحها المتعددة.[1]

كما سبق و أن ذكرنا فالمؤسسة العسكرية تتأثر بالتركيب الطبقي و السياسي للمجتمع مما ينعكس على دورها ووظائفها، لاسيما في امجال السياسي و بالتحديد في عملية رسم ووضع السياسة العامة للدولة.

5- المواطن كصانع للسياسة العامة: إن لمصالح الأفراد و رغبتهم تأثير في إعداد السياسات العامة و إقرارها في النظم السياسية المختلفة، بما في ذلك النظم التسلطية الديكتاتورية أين تهدف هذه الأخيرة من وراء عنايتها بمطالب المواطنين إلى الرفع من درجة ارتياحهم .و عليه فإنه من الخطأ إغفال أو إهمال دور المواطن كفاعل غير رسمي يساهم و يشارك في عملية رسم و صنع السياسة العامة – حتى و لو أن الممارسة السياسية للفرد لا تزال محدودة في أكثر الدول ديمقراطية- فالمواطن قد يتدخل في العملية بشكل مباشر في حالة إجراء استفتاء شعبي حول القضايا الجوهرية و الرئيسية كالتعديل الدستوري مثلا.أو بشكل غير مباشر،و ذلك من خلال مساهمته في مناقشة السياسات العامة مثل ما هو عليه الحال في سويسرا، أو من خلال تصويته على مقترحات السياسة العامة قبل أن يتم إقرارها،ففي ولاية كاليفورنيا تعرض مقترحات الزيادة في الضرائب على الأفراد للتصويت عليها قبل إقرارها.و من الأمور التي تزيد من قوة و فاعلية تدخل المواطن في العملية السياسية في النظم الديمقراطية هو قدرتهم على اختيار صناع السياسة العامة ومتخذي القرارات عن طريق الانتخابات،على اعتبار أن اختيار المواطنين لممثليهم في الانتخابات

[1] مرجع نفسه ، ص35-34.

يؤدي إلى منحهم فرصة اختيار سياسة عامة دون أخرى،لتتحول بذلك ميولاتهم إلى قاعدة أساسية يتم على إثرها صنع السياسة العامة من قبل ممثليهم.[1]

ولأجل كل ذلك فإنه ينبغي على الحكومة أو السلطة الحاكمة أن تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات و رغبات المواطنين والسعي إلى ترجمتها إلى سياسة عامة، في ظل ما تمتلكه من إمكانيات و موارد مادية و مالية و السهر على تنفيذها بفاعلية .

6- الظروف والأوضاع الدولية: السياسة العامة بمثابة تجسيد للاستقلال السياسي ،و لأنها نابعة عن الأيديولوجية السياسية للدولة و نسقها الفكري فهي مؤشر على هويتها و فلسفة حكمها.حدث تغير في مفهوم السيادة في ظل زمن العولمة و الاعتماد المتبادل، إذ أصبح من غير الممكن أن تعيش أي دولة بمعزل عن الدول الأخرى، أو الأحداث، و المعطيات الدولية لأنها تتأثر سلبا و إيجابا بمجريات و تيارات عوامل القوة السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و حتى الثقافية المتواجدة في المحيط الدولي.

تؤثر القوى الدولية في رسم السياسة العامة، فالمناخ العام للشؤون الدولية يعتبر بمثابة الوسط الذي يقع فيه فعل الدولة و تدار فيه سياستها العامة، أي أنه مصدر تأثير كبير وواسع لما يطلق عليه معطيات أو مسلمات السياسة العامة.

التأثير الدولي على قرارات و سياسيات الدول قد يكون مباشرا أو غير مباشر،كما أنه قد يأخذ عدة اتجاهات و أشكال يمكن الاستدلال عليها في التالي:

- تلجأ بعض الدول إلى اتخاذ بعض السياسات العامة أو القرارات السياسية كرد فعل لقرارات و سياسات دولية مثلا :اتخاذ الدول العربية سياسة التطبيع مع إسرائيل نتيجة للسياسة التي انتهجتها هذه الأخيرة إزاء الفلسطينيين.

- يتم أحيانا اتخاذ سياسات و قرارات من طرف الدول لمواجهة الدول الكبرى التي تحاول السيطرة أو استعادة السيطرة عليها،سواء تم ذلك بشكل مباشر كالتدخل العسكري ، أو بشكل غير مباشر كالمساعدات ، الإعانات، القروض و ما يتولد عنها من مديونية .

---

[1] جيمس آندرسون ، مرجع سابق، ص67-69.

- سعي القوى الكبرى إلى غرس و إنشاء أجهزة إدارية متخصصة في الدول الضعيفة لتشكل مراكز بيروقراطية فيها بهدف إحكام سيطرتها على هذه الدول و توجيه سياستها بما يتماشى و أهدافها ، بل أكثر من ذلك فقد تكون في حالات كثيرة وراء تعين أعضاء النخبة الحاكمة من الأعضاء الموالين لها و المدعمين لسياستها ، و بذلك تضمن التطابق بين سياساتها و سياسات هذه الدول.

- القوى الدولية قد تشكل قوى ضغط على صانعي السياسة العامة كما يمكنها أن تكون مصدرا لتعبئة الرأي العام العالمي ، مما يدفع بالدول الضعيفة المسيطر عليها إلى انتهاج نماذج و سياسات تتوافق مع توجهات الرأي العام العالمي. [1]

نخلص من عرضنا للفواعل الأساسية السابقة المتدخلة في صنع و رسم السياسات العامة إلى التأكيد على أن درجة مساهمة و تأثير الفواعل السياسية في مثل هذه السياسات يختلف حجمه و مداه من فاعل لآخر ويعد هذا الاختلاف انعكاسا مباشرا و فعليا للاختلاف و التباين في أسباب و دوافع تدخل كل فاعل سياسي، و أيضا أساليب التدخل الممنوحة للفاعل و مدى قدرته على استخدامها و توظيفها. كما يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي الذي يعتبر المحدد الفعلي لحجم و قوة أي فاعل سياسي في عملية رسم و صنع السياسة العامة.

المطلب الرابع : مراحل صنع السياسة العامة.

إن عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية و يمكننا تصنيفها إلى فواعل رسمية و غير رسمية في مختلف مراحل كما أننا نشير إلى أنه وإن كنا نفصل بين مرحلة وأخرى ولكنها في الواقع متداخلة كلا تتم دائما بصورة مستقلة عن بعضها البعض. بحيث تمر مرحلة صنع السياسة العامة بعدة مراحل ويمكن تلخيص هذه المراحل والخطوات فيما يلي :[2]

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

- جمال مجاهد، الرأي العام و قياسه: الأسس النظرية و المنهجية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 148-149.

- بيرتراند بادي، التنمية السياسية. الاردن: دار الانوار ،2007، ص171.

[2] خليفة الفهداوي ، السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل. دار المسيرة: عمان،2001، ص249.

1- **التعرف على مشكلة السياسة العامة ودراسة أبعادها** :" تصنيف المشكلة ومن بعد التعرف على عليها وعلى حدود جوانب المشكلة ".

2- **تجميع المعلومات المتكاملة** ":التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلة و تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع أهل الاختصاص وذوي الخبرات و حسن استخدام المعالجات الإحصائية.

3- **اختيار البديل الأفضل من السياسات:** تتم المفاضلة بين البدائل لاختيار بديل من ضمنها بناء على المعايير و المقاييس ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و غيرها، و في إطار الكلفة و المنفعة المترتبة عن البديل الأمثل فقبل أن يتم اختيار بديل السياسة العامة لا بد من تحليل البدائل و تقصي النتائج المترتبة عنها بحسب السياق المنطقي للمفاضلة، حيث تتم المفاضلة بين البدائل انطلاقا من مجموعة من المعايير و بإتباع مجموعة من الأساليب مثل أسلوب المباراة ، أسلوب شجرة القرارات، أسلوب مصفوفة العائد.

4- **التنفيذ الفعلي للبديل:** يقصد بالتنفيذ في هذا المقام تطبيق برنامج عمل خاص بمشكل، أي تحويل البديل إلى عمل فعال عن طريق التطبيق الفعلي له على أرض الواقع بما يتماشى و تحقيق الأهداف، فلا قيمة ولا أهمية لأي بديل يتم اختياره ما لم يكن قابل للتطبيق من طرف الفواعل المعنية بالتنفيذ في إطار الصلاحيات الممنوحة لها .

5-التقويم و المتابعة :بعد تنفيذ البديل لا بد من التأكد من فعاليته مما يتطلب المراقبة و التقويم، وبذلك يتم تحديد مدى مساهمته في حل المشاكل و اكتشاف الانحرافات منذ البداية بهدف معالجتها قبل أن تستفحل و إن عملية تقويم و متابعة مدى فعالية البديل المختار تحتاج الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذا البديل، لأنه قد يعمل على حل مشكلة ما و في مقابل ذلك قد يؤدي إلى حدوث مشاكل أخرى على اعتبار أن النظام هو مجموع أجزاء متفاعلة فيما بينها من جهة وبينها وبين بيئتها الخارجية من جهة أخرى.[1]

[1] عزيزة ضمبري ، مرجع سابق، ص55.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة للأزمات المالية العالمية.

تعتبر الأزمات المالية من أكبر المواضيع تداولا نظرا لطبيعتها الدورية ، حيث بدأت تأزمات إقليمية تصب في أسواق واسعة مما اصبحت لأزمات عالمية، كما حصل في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، كما تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية عالمية وصفت بأنها الأسوأ بعد أزمة الكساد الكبيرة التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا ثم بعض دول العالم، حيث تأثرت بها العديد من المؤسسات المالية والشركات الكبرى،وعليه في هذا المبحث نطرح كل من المفهوم والخصائص وأنواعها وأسبابها.

المطلب الأول:مفهوم الأزمة المالية.

تعرف الازمة المالية على انها : هي حالة أو مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية، يصاحبها تسارع في الأحداث والتي تؤدي لعدم الاستقرار، والتي تدفع متخذ القرار للتدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه واعادة توزيع النظام من الدخل والثروات بين الأسواق الدولية والمالية .[1]

كما تعرف ايضا بانها تدهور وانهيار مفاجئ في الأسواق والمؤسسات المالية كالأسهم أو العملات لدولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية، لتمتد بعد ذلك للإقتتصاد الكلي أو الجزئي لمجمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات واجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف والتي تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي والنقدي. [2]

وهناك من يعرفها أنها اضطراب حاد و مفاجىء في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)[3]، أو هي التدهور الحاد في الأسواق

---

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2009، ص18.

[2] فريد كورتل ، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ". مجموعة مقالات : الأزمة المالية العالمية الراهنة ، (الجزائر، جامعه سكيكده، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 -2010) ص20 .

[3] يوسف الاسدي و كاضم حسين، " تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الاحاطة منها"، أبحاث منشورة في كتاب :لـ محمد يوسف القريوتي و اخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م، ص 28.

المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول[1]. وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فان تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي، كما يتضمن ضغوطات خارجية وتهديدات بتصاعد الأزمة والتي يتحكم فيها بوقت محدود، واللازم لحلها والقضاء عليها وقد تنتقل هذه الأزمة من القطاع المالي للقطاعات الأخرى لتشمل القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهي الحالات الأكثر تأثير. [2]

ومن خلال التعاريف السابقه نستخلص تعريف شامل اللازمة الماليه على انهاهي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، و معدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي، وهو الاضطراب المفاجئي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشيء عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك حيث قد تكون الأزمة إما عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره.

المطلب الثاني:الخصائص الأساسية للأزمات المالية.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تتميز بها الأزمات المالية تبرز هاته الخصائص الأساسية في النقاط التالية[3]:

1-حدوث الأزمة المالية بشكل عنيف ومفاجئ يؤدي اهتمام الجميع سواء تمثل ذلك في منظمات أو أفراد وكذا استقطابها من الجميع .

2-تصاعد الأزمات المالية المتواصل يؤدي لدرجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة آثارها المتسارعة.

3-نقص في توفير المعلومات والبيانات الكافية واللازمة عن الأزمة المالية وعدم دقتها.

---

[1] الحسني عرفات تقي، التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر،2009، ص56.

[2] بلعباس عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة. جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص19.

[3] ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 20.

4-الخروج من الأنماط التقليدية التنظيمية واحتكار نظم ونشاطات تساعد على استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات المفاجئة.

5- تسبب الازمة المالية في بدايتها صدمة توتر عالي يضعف في إمكانية الفعل المؤثر لمجابهتها.

6-نقطة تحول أساسية لأحداث جديدة تتسم بالتشابك والتداخل .يكون هذا في إطار مواجهة الأزمة.

7-تتميز الأزمات المالية بالتعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.

8-ظهور حالات مختلفة نتيجة حالات من الخوف من آثار السلبية للأزمات المالية.

9-ان مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

10-سيادة حالة من الخوف والتوتر والقلق من آثار ونواتج الأزمة وتداعياتها.

المطلب الثالث : أنواع الأزمات المالية.

هناك من يقوم بتقسيم الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول لنوعين هما : أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات العينية، و أزمات تتعلق بالاقتصاد النقدي، وهناك من يصنفها الازمات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

أولا - الأزمات العينية: أزمات يعكسها الميزان التجاري للدولة، حيث تقاس صادراتها في مقابل مقدار وارداتها ،وكلما كان هناك حجز في الميزان التجاري احتاجت الدولة للتدخل لزيادة صادراتها من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات، فإذا زاد عجز الميزان التجاري كل عام زادت ديونها الخارجية وقد تصل للتفوق عن سداد الديون فتصل لأقصى الأزمات التي يمكن من مواجهها، أما في حالة نقص الصادرات فتركز الدولة على دورة الأعمال Business في الدول المتقدمة الصناعية ويساعد ازدهار الصناعة في تنشيط الطلب على الموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية.

ثانيا-الأزمات النقدية: تظهر نتيجة زيادة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة ويزداد معدل التضخم بها ، فحصول الدول النامية على قروض خارجية أجنبية يعني التزامها بسداد أصول القروض وفوائدها عند استحقاقها، فأي تغير في سعر الفائدة على العملات الأجنبية بالزيادة يؤثر سلبا على قدرة الدول المدنية على السداد وهنا تنشأ الأزمة، وقد

يحدث نتيجة ظهور احتلال كلي على صعيد الاقتصاد وتصبح السلطات النقدية غير قادرة على الدفاع على السعر الثابت للعملة الوطنية مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبني نظم الصرف المرنة. [1]

ثانيا- الأزمات المالية المتعلقة بالاقتصاد الكلي: هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية حسب طبيعتها حيث صنفها صندوق النقد الدولي إلى:

أ-**أزمة مصرفية:** تنشأ الأزمة المصرفية من خلال مجموعة مصاريف وتمر بثلاث مراحل وهي[2]:

01-المرحلة الأولى: في ظل الانتعاش الاقتصادي يكون المناخ ملائم لمنح القروض بسبب ارتفاع الفوائد المنتظرة ، حيث تسود منافسة بين المصاريف تؤدي لتخفيض علاوه الخطر وتساهل في شروط الاقتراض ما يؤدي لارتفاع حجم القروض الموزعة وتحمل البنك مخاطر مرتفعة.

02-المرحلة الثانية: حدوث صدمة خارجية كانفجار فقاعة أصول (العقارات ، الأسهم) وبالتالي تلجأ المصاريف لتقليص حجم الاقتراض ورفع علاوة الخطر.

03 -المرحلة الثالثة: نظرا لتقليص حجم القروض الممنوحة من طرف المصارف لغرض الاستثمار والاستهلاك، فقد يؤدي ذلك لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي قد يحدث ما يسمى بالانكماش أي الأزمة.

وقد تقسم الأزمات المصرفية عموما إلى:

-**أزمة السيولة :** هو الارتفاع المتزايد في سحب الودائع ، فالمصرف يستخدم نسب كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض ، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة،[3] ويواجه المصرف أزمة حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صور أزمة سيولة ، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد لمصاريف أخرى ، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو

[1] بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مرجع سابق ، ص30.

[2] أيوب العابد ، تأثيرات الأزمات المالية على التجارة الخارجية للجزائر ". مذكرة ماستر تخصص علوم اقتصادية وتجارية (جامعه بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2012)، ص25.

[3] أيوب العابد ، مرجع سابق ، ص 25-24.

مجموعــة دول ، ولــيس بالضــرورة أن تكــون الأزمــة مصــرفية وهــي أزمــة سـيولة[1].

ولقد كانت الأزمات المصرفية تميل باستمرار لوقت طويل من وقت أزمات العملة ولها أثار قصوى على النشاط الاقتصادي ، وقد كانت أزمات نادرة في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات ، وتحدث بالترادف على أزمات العملة مثل حالات التغير المالي ببنك بريطانيا وبنك الولايات المتحدة الأمريكية . [2]

-**أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوفر الودائع لدى البنوك وتفرض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب ، حيث تحدث أزمة في الاقترض [3] .

-**أزمة عملة وأسعار الصرف:** تحدث هذه الأزمة عند ظهور تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف العملة، ما يؤدي لتأثيرات جوهرية في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة العمليات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن عملة بيع مقادير ضخمة من احتياطاتها أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ، [4] غير أن هذه القرارات تكون مهمة في كثير من الصروف خصوصا في حالة قصور في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبي ، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجية لتبطئ النمو. [5]

إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي بتأثيرات على القطاع الاقتصادي و قطاعات أخرى وإلى الانكماش وقد يقود للكساد الكلي .

ويميز بعض المحللين للأزمة أن أزمة العملة تتمثل في نوعين:

– **أزمة عملة ذات طابع جديد:** ينتاب المستثمرين قلق شأن جدارة الميزانيات جزء من الاقتصاد العام والخاص ، ويمكن أن يؤدي في أسواق مالية و رأسمالية إلى الضغط السريع على سعر الصرف.

---

[1] بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مرجع سابق ، ص 08.

[2] أيوب العابد، مرجع سابق ، ص25.

[3] المرجع نفسه .

[4] نادية بونوة ، مرجع سابق ، ص 21.

[5] جميلة الجوزي ،"أسباب الأزمات المالية وجذورها". بمؤتمرالأزمة المالية وكيفية علاجها، (جامعة الجنان : الجزائر، يومي 13-14نوفمبر،2009) ص20.

-أزمة عملة ذات طابع قديم: تبلغ الأزمة حدتها بالإفراط في الإنفاق والارتفاع الحقيقي للعملة التي تؤدي لإضعاف الحساب الجاري ما يؤدي لتخفيض قيمة العملة.[1]

03- أزمة أسواق المال "حال الفقاعات"[*]: والتي تعرف بالأزمات المالية الشاملة systemic financial crisis وهي أزمات باضطرابات شديدة في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف « » bubbleوالتي تحدث عندما يرتفع سعر الصرف الأصلي بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة ظاهرو الفقاعة بشدة لمضاربة و يكون من شراء الأصل هو الربح الناتج عن الارتفاع في سعره وليس سبب قدرته على توليد الدخل ، ولكن بتجرد رجوع الأسعار لقيمتها الحقيقية يحدث الانهيار في الاقتصاد الحقيقي ويتضمن هذا النوع صور مختلفة من الأزمات،[2] ومن بين الازمات :

أ- **أزمة التوقف بالوفاء عن الالتزامات**insolvenygrises :وتنتج باختلال الهياكل التنموية للمشروعات وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين الأصول والخصوم للبنوك، وتعثر مشروعات البنوك و لا تصبح قادرة عن الوفاء بالتزاماتها.

ب- أزمة انفجار فقاقيع الأصول: تحدث بارتفاع أسعار الأصول بسبب هجوم مضاربي عنيف.

ج - **أزمة استراتيجيات وقف الخسائر**grisis stop-loss strqtegies « » :وينتج باستخدام المضاربين ممارسات لتنظيم عمليات شراء وبيع الأوراق المالية.

د- أزمة المديونية الخارجية: تعرف المديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحكة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلد المقترض من الدولة الدائنة وعند انقطاع حركة التدفقات والتي تحدث أزمة المديونية ، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجع لعدم قدرة الطرف المقترض للوفاء لالتزاماته فهي قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في الدولة المعنية اتجاه

---

[1] أيوب العابد، مرجع سابق ، ص25.

[*] **حال الفقاعات:** هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها. وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، في تشبيه انتفاخ البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة أو البالون (الانهيار) وحدوث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة.

انظر الى http://www.oloommagazine.com/articles/Articl

[2] أحمد يوسف الشحات ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة : جنوب شرق آسيا . القاهرة: دار البيل للطباعة والنشر، 2001 ، ص14.

غير المقيمين لدفع أساس بدون فائدة، وهذا النوع من الأزمات إما عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتمد المقرضون أن التوقف عن السداد قد يحدث وسيعدون لمواجهة أزمات ومن ثم يتوقفون عن تقديم القروض الجديدة ، ويعلنون على تصفية القروض ، [1] وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو دين سيادي عام ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن بتوقف القطاع العام عن سداد ديونه والتزاماته ، قد يؤدي لهبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل أو إلى أزمة الصرف الأجنبي ، وقد ينجم عن عبء خدمة الديون يضع الطرف المدين أو البلد أمام خيارين كالنمو والتنمية من جهة وخدمة الديون الخارجية من جهة أخرى ، فإذا اهتمت الدول النامية بجوانب النمو والتنمية فإنها قد تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، واوضعت اهتماماتها ووفائها بالتزاماتها في المرتبة الأولى ،[2] فإنها لابد لها أن تضحي إلى حد كبير بإمكانيات النمو والتنمية.

المطلب الرابع: أسباب الأزمات المالية وسياسات تجنبها.

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية لسبب واحد أو سببين ، فهناك جملة أسباب تختلف من اقتصاد دولة لأخرى حسب ظروفها، وتتضافر في آن واحد لأحداث الأزمة المالية، و يمكن تفصيل هذه الأسباب كالتالي :

أولا– عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن إحدى أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على البنوك ذوي علاقات التصدير والاستيراد، فالتغيرات في سعر الفائدة عالميا لا يؤثر فقط في تكلفة الاقتراض، بل تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها ، فتقلب أسعار الفائدة هي أحد أسباب حدوث لأزمات المالية ، فكلما زاد سعر الفائدة زادت تكلفة القروض وقلت عمليات الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح. [3] وقد تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75%من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت:

1–تقلبات في أسعار الفائدة: حيث تؤثر في تكلفة الاقتراض والاستثمار الأجنبي.

2–انخفاض شروط التبادل التجاري:اعتماد على نوع واحد من صادرات المنتجات الذي يؤدي صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

[1] بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مرجع سابق ، ص09.

[2] أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 14.

[3] بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مرجع سابق ، ص 52 .

3-التقلبات في معدل التضخم: وهو عامل أساسي في قدرة القطاع المصرفي في قيامه بدور الوساطة المالية.

4-التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية: يؤدي انخفاض أسعار الصرف لانخفاض الأرباح من قطاع التجارة الخارجية. [1]

ثانيا- اضطراب القطاع المالي: شكل التوسع في منح الائتمان و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسع كبير وتواكب مع التفتح الاقتصادي والتجاري [2]، كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية للدول النامية، وهي الانتكاسة الأكبر مقارنة بالدول الصناعية، ودلت دراسة 1994 أن سبب الأزمات المالية يعود لانهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة ، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات. *

ثالثا- تشوه نظام الحوافز: لا يتأثر ملاك البنوك والإدارات العليا ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في إحداثها، فلا يتم تحميلهم نتائج الخسائر التي حدثت جراء الأزمة، وأكدت الدراسات العليا أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات ، وذلك نتيجة ضعف الرقابة لمصرفية وضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخري [3]، كما ربطت المكافآت الممنوحة لمديري المنظمات المالية بالأرباح التي تجنيها المنظمة ، مما أدى بالمديرين بالبحث عن مشاريع أكثر ربحية مهما تكن درجة المخاطرة.

---

[1] جميلة الجوزي، "أسباب الأزمات المالية وجذورها" ، بمؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها،13-14 مارس2009. (جامعة الجنان :الجزائر) ص06.

[2] مرجع نفسه، ص 10.

***أزمة فنزويلا:** كان سبب الازمة هو تدهور الحاد لاسعار النفط، فاثر سلبا على الاحتياطات وعاءدات النفط مما سبب عدم استقرار في الاوضاع في فنزويلا. انظر موقع الجزيرة /*www.aljazeera.net*.

[3] نادية بونوة ،" دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة دراسة في الجزائر2009-1989 ". رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ، (جامعة الحاج لخضر باتنة،2010,2009) ، ص 28.

رابعا– سياسات سعر الصرف: إن الدول التي انتهجت سعر الصرف الثابت هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الأخير لإقتراض بالعملات الأجنبية ، حيث يعني ذلك أن فقدان السلطات النقدية لاحتياطها من النقد الأجنبي ، وحدوث أزمة العملة مثل المكسيك و الأرجنتين بظهور العجز في ميزان المدفوعات ، ومن ثم تنقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة[1]، وبالمقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن أزمة العملة سيؤدي من خفض قيمتها وزيادة في الأسعار المحلية.

وهناك من يرجع أسباب الأزمات المالية للنقاط التالية: [2]

- ✓ المتغيرات الدولية المتمثلة في الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية.
- ✓ نقص الشفافية وعدم دقة المعلومات كالكشف عن الاحتياطات الداخلية والخارجية.
- ✓ التغيرات التكنولوجية كالاختراعات الجديدة التي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول و تحدث أزمات متعددة.

[1] بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مرجع سابق ، ص 65.

[2] جميلة الجوزي، مرجع سابق ، ص06.

خلاصة الفصل الأول

نخلص من عرضنا أن السياسة العامة قديم بقدم الحضارات والمجتمعات، وتعددت تعاريفه بتعدد الزوايا والرؤى التي ينظر منها الدارسون، وتعتبر السياسة العامة هي محصلة التفاعلات السياسية و الديناميكية القائمة بين مختلف الفواعل السياسية التي يمكننا تصنيفها إلى فواعل رسمية و فواعل غير رسمية، حيث إن عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية، ويتدخل الفاعل بين مختلف الفواعل السياسية في مختلف مراحل، بحيث تمر مرحلة صنع السياسة العامة بعدة مراحل والتي من خلالها يمكن الخروج بسياسة عامة ناجحة.

باعتبار أن الأزمة المالية تعني الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية أو في عملة دولة ما، فإنها قد تنقسم الأزمة المالية لأزمة مصرفية وأزمة عملة و أزمة الديون السيادية وأزمة أسواق المال ، كما عانى الاقتصاد العالمي لمجموعة أزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 إلى أزمة الرهن العقاري 2008 ، ترجع أهم الأسباب لهذه الأزمات لاضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال والمضاربات الوهمية ، وللخروج من هذه الأزمات يتطلب تكاثف في الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي، بما يضع السياسة العامة أمام الحرية في التعامل مع الأزمات المالية، والتي تعتبر مفتاح في يد الدولة للخروج من الوضع المتأزم لحالة من الاستقرار واعتمادا على مجموعة أساليب داخلية وخارجية لتفادي الوقوع في أزمات مستقبلية .

الفصل الثاني: تجليات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة

المبحث الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية

المطلب الأول :تجليات أزمة الرهن العقاري على السياسة العامة .

المطلب الثاني : تجليات السياسة العامة على أزمة الديون السيادية.

المطلب الثالث: تجليات أزمة السيولة على السياسة العامة.

المبحث الثاني: إنعكاسات الأزمات المالية العالميةعلى السياسة العامة

المطلب الأول : التأثير السياسي للأزمة المالية العالمية على السياسة العامة .

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للأزمة المالية العالمية على السياسة العامة.

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي للازمة المالية العالمية على السياسة العامة.

خلاصة الفصل

تمـــــهيد :

أثرت الأزمة المالية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة على الدول المتقدمة انطلاقا من ظهورها في القرن العشرين، أي نتيجة ما سميه بأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، و هذا لا يعني أن الدول النامية كانت في مأمن من تداعيات الأزمة التي زادت بسبب حدة الديون السيادية، كما أثرت على السيولة بالدول المعنية والمتضررة من جراء الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على العلاقات الدولية وزادت من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى هذا الى البحث عن إصلاحات وسياسات عامة لتفادي هذه الأزمات دون المساس بمصالحها ومكانتها العامة.

وقد سلطتُ هذه الورقة على تأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الأزمة المالية حيث تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: مظاهر الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثاني: إنعكاسات الأزمات المالية على السياسية العامة

المبحث الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية:

كما عرفنا أن للأزمة المالية العالمية عدة مظاهر والتي هي السبب الرئيسي في تأزم الاوضاع الدوليه وتدهور العديد من الدول المتطورة وكذا الدول النامية ومن بين المظاهر نذكر منها :

المطلب الأول :تجليات أزمة الرهن العقاري على السياسة العامة

أولا – تعريف أزمة الرهن العقاري :

1– تعريف الرهن : عقد يلزم به شخص ضمان الدين تجاري علية أو على غيره وان يسلم مال للدائن، ويعتمد هذا الرهن على القانون لضمن حق الدائن .[1]

2– تعريف الرهن العقاري : هو قرض يمكن المقترض سواء فرد أو مؤسسة من أن يقترض مثلا نقودا ليشتري منزلا أو أي عقار أخر وتكون ملكية العقار ضمان للقروض بمعنى ان العقار يبقى مرهون حتى سداد القروض[2].

3–تعريف أزمة الرهن العقاري:هي أزمة مالية خطيرة ظهرت فجأة، فجرتها في البداية تهافت البنوك في منح القروض عالية المخاطر ثم انتشرت في أسواق الولايات م أمريكة مقابل سعر فائدة اعلى بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتعتبر هذه الازمة بيان رئيسي ومباشر للازمة المالية (2008,2007) باعتبار أن قطاع العقارات كانت محددة في امريكا، فهي أكبر مصدر للإقراض و الاقتراض.[3]

---

[1] سمير جميل و حسين الفتلاوي ، العقود التجارية الجزائرية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2001 ، ص 20.

[2] محمد الصبيعي وآخرون ، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية ، عمان: مكتبة المجتمع ، 2011، ص363.

[3] فاتح قرينس،" دراسة عن أزمة المالية العالمية ".

متحصل علية من الموقع الالكتروني http : //www.faeh foruns.com .تاريخ الاطلاع 2016/04/10.على الساعة 11.30 pm

ثانيا – نشأة أزمة الرهن العقاري:

يمتلك الاقتصاد الأمريكي ما يقارب من ثلاث إلى أربع كل الاقتصاديات العالمية إلا إن الكثير من الأسر الأمريكية لا تملك سكن للعيش، فقامت القادة السياسية برفع شعار توفير منزل لكل مواطن فانتشرت المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في المجال العقاري .[1]

إذن فامتلاك سكن يكون مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل قيمة لإيجار للمنزل، أما الأزمة فقد بدأت فيما عرف بالرهنات العقارية لأقل جودة، فيشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، وعند ارتفاع قيمته يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للخطر[2]، إذا انخفضت قيمة العقار استخدمت البنوك المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، فتجمع محفظة الرهنات العقارية يلجا لإصدار أوراق مالية جديدة يقتض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المنخفضة وهو ما يطلق عليه بالتوريق.[3]

ثالثا– إستراتيجيات السياسة العامة على أزمة الرهن:

تحاول السياسة العامة بأقل الخسائر على تجديد نفسها مع كل متغيرات جديدة، والتجاوب معها إيجابيا للخروج من الازمة، فتعمل على تميز نجاحاتها في إدارة أزماتها السابقة واللاحقة واستعداد بمواجهة العراقيل التي تواجهها ، ومن هنا تكتب السياسة العامة قدرة هائلة على التجاوب، كما تقوم باحتواء كلما ما ينعكس سلبا أو ايجابيا عليها، فقد اتجهت بالولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة

---

[1] عزاوي مترمن، "الانهيار المالي والحتمية الدياليتيكيه" .

متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.aljazera .net تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 16:52 مساء.

[2] بن لاغة إحسان،" أنعكاسات الازمة المالية العالمية على الدول النامية : دراسة حالة مصر" .اطروحة دكتوراة تخصص مالية و نقود،(الجزائر: جامعة بسكرة ، كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم الاقتصادية ،2011/2010) ص36.

[3] عزاوي مترمن ، مرجع سابق.

خاصة، حيث قامت بوضع قواعد مشددة في استخدام لائتمان وتحرير السواق الرهن العقاري، والغاء القواعد التنظيم التي وضعت مسبقا، حيث انها لم تؤدى بنتائج مرغوبة فيها وقد ترتب عن هذه لإجراءات إنشاء سوق ثانوية لرهن العقاري في تسعينيات للقرن الماضي، وخاصة مع ظهور العولمة المالية باتت السياسة العامة في التنظيم قدراتها وشحن بإمكانيات للازمة وتنشيط كفاءاتها[1].

كما توجهت بحكومات الأمريكية بالقيام مجموعة إجراءات مع بداية الألفية، الخاصة بعد إحداث 11سبتمبر 2001 بتوسعات ملحوظة في تطبيق اعتمار السياسة العامة على تطبيق سياسة تحرير المنظمة البنكية واعتبار سياسة نقدية توسعية لزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، اعتمادا على سياسة لاقتراض المرنة، وتوقفت وضع تسهيلات للإفراد في الحصول على قروض بنكية دون التحقيق من جدارة الائتمان، وزيادة عدد المقترضين من 2001 -2007 تجسيد في ارتفاع أسعار المنازل وظهور مضاربات المفرطة في الأسواق، فسياسة الإقراض أكثر من مرة بضمانات قليلة أدى لتراجع المؤشرات في البورصات العالمية. [2]

المطلب الثاني : تجليات السياسة العامة على أزمة الديون السيادية

أولا- تعريف أزمة الديون السيادية:

1- **تعريف الديون السيادية** :هي سندات تقوم الحكومة بإصدارها كعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين خارج الدولة، أي انه شكل من أشكال اقتراض، ولهذا فعلي الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المتمثلة في شكل السندات بالعملة الأجنبية، وان يكون لديها تدفقات نقدية من النقد

[1] بن لاغة إحسان، مرجع سابق ، ص 36.

[2] سيرج لاتوش، "العولمة ضد الأخلاق". مجلة شؤون الوسط، 1998، العدد725، أفريل2008 ، ص 23.

الأجنبي الذي يسمح لها بذالك حرصا منها على زرع الثقة لدى المستثمرين الأجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض[1].

2- **تعريف أزمة الديون السيادية** : تحدث هذه الأزمة عندما يصل مستوى المديونية ذروته القسوة يؤدى لمجموعة مخاطر، كما سلمت مخاوف التي أشارت لها التقارير الدولية والتي أثبتت أن بلوغ أزمة الديون السيادية قد تؤدى في النهاية لازمة مالية عالمية.[2]

ثانيا- التطور التاريخي للديون السيادية الأمريكية :

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917 أي قبل الحرب العالمية الأولى، أثناء قيام الحكومة الفيدرالية بوضع القانون لحد قيمة السندات والتي أصدرتها تمويل و. م. الأمريكية لدخول في الحرب عالمية الأولى، وقد زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى121,7% في عام1946 ولكن استطاعت الولايات م الامريكية التعامل مع هذا الدين لتخفيضه تدريجيا حتى وصل لنسبة% 32,5 سنة 1881 وقد تضاعف الدين بنسبة مرتين خلال 2010 – 2000 بعد أن كان 5,670 تريليون دولار في عام 2000 حدثت قفزة طويلة ليصل حوالي 13.56 تريلون.

ثالثا- أسباب أزمة الديون السيادية الأمريكة: ترجع نمو المديونية لسنة 2001 لسياسات لولايات م أمريكة الداخلية والخارجة، ويرى البعض أن الأزمة تعود لسببين رئيسيين هما[3]:

أ- أسباب سياسية : يرجع السبب الرئيسي لصراع بين الجزأين الجمهوري والديمقراطي لمحاولة ضغط كل طرف على الأخر لأجل تحضير لانتخابات القادمة، فوجد الحزب الجمهوري فرصة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية، فعرضوا فكرة رفع صقف الدين، حتى تتمكن الولايات

[1] سميع مسعود، الأزمة المالية العالمية: نهاية اللبيرالية المتوحشة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010 ، ص35 .

[2] ايوب العابد، مرجع سابق ، ص 81.

[3] محجوب بدة ،" قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي لتصرف يحد من تأثيرات أزمة الديون الأمريكية ". جريدة الخبر الجزائرية، 2009، العدد886، 2011/06/18.

المتحدة الامريكة من سداد ديونها وسد العجز عن ميزانياتها، حتى تضع لحزب الديمقراطي في مأزق تستفيد منه، فصراع بين جزأين أدى لازمة الديون حقيقة كما ساهمت أنفقات و. م الامريكية على تجهيزات العسكرية كلفها مبالغ طائلة أدت إلى عجز ميزانياتها.

ب- أسباب اقتصادية : أدى الانفاق على تجهيزات للحروب إلى عجز ميزانية العملة للدولة، نتيجة عدم قدرتها على توفيق بين إيراداتها ونفقاتها العامة، في شبه المشاريع لبدء بعض كميات هائلة مالية لإنعاش الاقتصادي، فعدم تحكم جيد في ميزانياتها ونتيجة إنفقاتها العالية لمخاطر أدت لظهور أزمة الديون السيادية .

رابعا- الديون السيادية وتأثيرها على السياسة العامة :

يواجه الدولار الأمريكي أزمة حقيقية نتيجة العجز على سداد ديونه، وكان على أوربا التفكير أكثر في السياسة عامة تنتهجها ذات مسؤوليات قانونية تقوم بمجموعة إجراءات التي تمس الموازنة العامة للدولة و تطبيقها لمجموعة إصلاحات عميقة عن طريق الرقابة عليها، من أجل البحث عن تحقيق الاستقرار العام للدولة[1].

كما قامت الحكومة برفع قيمة الضرائب خصوصا على الشرائح الغنية مما سيزيد في نسبة الإيرادات سنة 2007 ، فمن بين سياساتها المنتهجة الاعتماد على تطوير الطاقات الإنتاجية لأجل زيادة النمو الاقتصادي ، كما أتضح للحكومة أنه للقضاء على الديون السيادية الأمريكية يجب زيادة نسبة

[1] مرجع نفسه، ص65.

الدخل المحلي العام لأجل النمو الاقتصادي الوطني و للتخفيف من حدة بوادر الأزمة المالية العالمية، كما أشارت سياستها لاحتمال قيامها بإجراء مزيد من التخفيضات في التصنيف الائتماني[1].

المطلب الثالث: تجليات أزمة السيولة على السياسة العامة

أولا- تعريف أزمة السيولة: تحدث أزمة السيولة عند الطلب المودعين من سحب ودائعهم من البنوك، فقد نجد معظم البنوك تعتمد على سياسات خاصة في مواجهة عمليات طلب السحب بالاحتفاظ بنسب كبيرة في بنوكها لمواجهة طلبات السحب اليومي، واذا حدث العكس فالمتوقع هو أزمة سيولة حقيقة، وهنا يستدعي الأمر تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تامين القروض وفي حالة ما لم تستطيع السياسة النقدية لتملك البنوك أو المؤسسات المالية إنقاذ نفسها فسوف تتفاقم الأزمة ، وهذا ما حدث في أندونسيا بإغلاق 16 بنك 1997 وما حدث في الأرجنتين 2002 .[2]

ثانيا- أسباب أزمة السيولة: ترجع أسباب أزمة السيولة لعدة عوامل ومن بينها :

- لعدم قدرة الحكومة على وضع إجراءات احتياطية على توفير الأوراق المالية للبنوك لتفادي السحب الكبير على الودائع.
- كما يؤدي اختلاس الأموال من البنوك وغياب الرقابة عليها لازمة سيوله.
- تطوير وسائل التكنولوجيا زاد من تفاقم هذه الأزمة لحدود غير معقولة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

---

[1] ناصر مراد، "الأزمة المالية العالمية لأسباب واثأر السياسات مواجهتها ". ملتقى علمي دولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،(جامعة سطيف : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009) ص 115.

[2] محمد بن هدار، "أزمة السيولة النقدية بالجزائر"، جريدة الخبر اليومي ،2010،العدد632، 2011/12/19.

[3] ليلى شرفاوي، " أزمة السيولة المالية تحرم الآلاف من الموظفين من سحب رواتبهم".
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.al jazairess.com/echorouk تاريخ الاطلاع 2016/04/17 على الساعة 09:50 مساء.

ثالثا- تأثير السياسة العامة على أزمة السيولة:

تقوم السلطات العامة للدولة باتخاذ إجراءات الأزمة في حق البنوك ذات المخاطر المرتفعة، بمحاولة تخفيض الموارد المالية والبشرية بشكل متكافئ مما ينتج عنه تزايد في النشاط الاقتصادي وتحسين الوضع المالي للبنوك ومختلف المتعاملين.

-تحاول السياسة النقدية بتنظيم معدلات التبادل بين المودعين و البنوك الذي قد يؤدي لتفادي المشاكل والأزمات التي قد تنجم تقديم البنوك المركزية للبنوك الضعيفة ، ومحاولات إنقاذ من خلال تقديم مزيد من قروض الائتمان يحاول من تقليل أزمة السيولة في سحب الودائع.

-تقوم السياسة العامة للدولة بوضع مؤشرات التنبؤ أو الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمة وتفاقمها.

-إتباع نظام رقابي صارم على النظام المالي يعتمد على آليات بحكم راشد لمحاسبة المخالفين للقانون.[1]

[1] ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص155.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة

لم تترك الأزمة المالية العالمية بلدا ولم تأثر فيه وتتأثر به، فقد حلت على الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير مفاجئ وسريع علي الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وخلف العديد من الأضرار السلبية التي غيرت من مجرى القرارات السياسية وتراجع فيها دور ومكانة الدولة.

المطلب الاول: التأثير السياسي للازمة المالية على السياسة العامة

أولا – الوضع السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تجنب الأزمات المالية:

خلفت الازمة المالية العالمية العديد من الأضرار السلبية التي غيرت من مجرى القرارات السياسية وتراجع فيها دور ومكانة الدولة ويرجع ذلك إلى لأسباب اقتصادية عديدة و أخرى سياسة، كغياب الشفافية، ونقص في سلامة المعلومات ودقتها وضعف الحكومة على تنفيذ قراراتها وتلبية احتياجاتها واحتياجات المواطنين، وعلاقتها بالدولة كما اثر الفساد الإداري علي الوضع السياسي.[1]

وقد سمح سوق رأس المال للشركات والمؤسسات بالنمو السريع التوسيع، فلم تكن الضوابط المركزية والقيود الفدرالية ذات فعالية في الرقابة و التأكد من تطبيق قواعد الحكومة الشفافية والإفصاح ابتداء من الخيارات بالولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيارات 2008 لأكبر البنوك ليمان برونرز ومؤسسات الرهن العقاري، فظهر دور الدولة للبحث عن حلول لهذه المشكلات، وقد بادرت الدولة بوضع خطط وسياسات لتهدئة الأوضاع، فقد أكد كبار الاقتصاديون الأمريكيين على ضرورة تحديد تدخل الدولة لإحداث التوازن

[1] عبد المنجم المشاط، "الأزمة المالية العالمية والسياسات تجنبها بالولايات المتحدة الأمريكية ". مجلة الانوار، منتدى الحنطة العربية،2009 ، العدد52، 2007/08/15.

العام والاستقرار الشامل، فقد تحاول الخروج بفرع خيارات تم التدفق من خلال السياسات العامة المدروسة والسليمة التي تقي المجتمع من الازمة المالية العالمية .[1]

ثانيا – الوضع السياسي للإتحاد الأوروبي وسياسات الأزمة المالية العالمية:

أثرت الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية فتحولت الأزمة من أزمة الديون الأوروبية لأزمة سياسة، ورغم اتسامها ببعض الهدوء والاستقرار طوال عقود الحرب العالمية الثانية، إلا إنها دخلت في موجة اضطرابات ضخمة على الصعيد السياسي والمالي والاجتماعي في الوقت الحالي. [2]

أ – الوضع السياسي لليونان وسياسات تفادي الأزمة: أن هذه الأزمة قد هددت بتفكيك منطقة اليورو، وحاولت إقناع الجماهير بقدرة القيادة السياسية أو النخب الحاكمة عبرت عنها اليونان بمظاهرات واحتجاجات تحولت من أزمة مال لازمة ثقة بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، فادت لتجنب رئيس الوزراء اليوناني جورج بابالدريو من كرسي الحكم معلانا عن بقاء اليونان واستخراجها من منطقة اليورو، وقد تضررت اليونان من جراء الأزمة المالية لعالمية وكانت لها نتائج وخيمة أدت لسوء الأوضاع الساحة السياسية وتدهور مكانتها في الاتحاد الأوروبي، علما إن الأزمة مست أيضا دول الاتحاد الأوروبي، وفي ايطاليا واجهت أزمة ديون قدرت ب09 تريليون يورو، وارتفعت نسبة الفائدة على قروض التمويل التي تصدرها الحكومة فتحولت الأزمة مالية لازمة سياسة ورغم المراوغات التي أبرمتها الزعيم بركوني للنجاة من الأزمة السياسية الا انها باءت بالفشل [3].

---

[1] موسى مهدي ، " ازمة مال تتحول لازمة سياسية نتيجة الاختلافات السياسية ". جريدة الشرق الأوسط ،العدد12036، 11 /11 /2012.ص 54.

[2] عبد المنعم المشاط، مرجع سابق ، ص 56.

[3] رقية بومرزوق، "غياب الحكامة المؤسساتية من أهم أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية ". القناة المصرية،04 /2013 /18 .

ب- الوضع السياسي والاستراتيجيات المتبعة لمواجهة أزمة الأسبان:

وبظهور مرحلة انتخابية للمجلس الانتخابي، ظهرت انتقادات وجهت للإدارة على يد رئيس الحكومة الاشتراكي " خوسيه لويس" فادت الأزمة الاقتصادية في تفاقم البطالة، وان أزمة الديون الأوروبية قد تفتح مجال الظهور قيادات جديدة سياسية ذات كفاءات و مصداقية اكبر، تقربا من الشعب الاسباني، ولم يمنع انتشار هذه الأزمة لدول الأعضاء، مما سمح بظهور قيادات سياسية جديدة، واتضح ان الدول الاتحاد الأوروبي لم تكن متضامنة بجدية، وانها متناقصة على الصعيد السياسي والاقتصادي، ولم تكن موحدة فيدرالية بوزارة برلمانية واحدة وحكومة واحدة وان حرية الفرار في ظل حكومات متعددة ستكون من الصعب حل أزمتها، فالأزمة لم تعد تعرف بأزمة مال فقط ، بل بأزمة قيادات سياسية حكومية، وأزمة في القرار السياسي الأوروبي، كما حدث في خطة لإنقاذ أزمة اليونان، رغم أنها كانت خطة مثالية، إلى إنها فشلت في تفاديها نتيجة ضعف القرار السياسي وسياسات الاسدادات، و المعونات التي قدمت لها من الاتحاد الأوروبي.[1]

ثالثا- الوضع السياسي بالوطن العربي وسياسات تجنب الأزمة المالية العالمية:

قد أثرت الأزمة المالية العالمية على الوضع السياسي للدولة في ظل التقدم الحاصل والتغيرات السريعة ومن بين هذه الدول نجد:

1-الوضع السياسي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة لمصر: ونظر لدور الوسائل الإعلام المختلفة واهتمام رجال الفكر والسياسة والمستثمرين، وطرح مخاوفهم من آثار هذه ألازمة التي تنعكس على مستوى الحياة الإفراد وحقوقهم ومجمل حرياتهم، وهي من أهم مسؤوليات الدولة المعاصرة سواء من مرحلة الانطلاق أو ما بعد استهلاك الجماهير،[2] حيث نظرا السياسيون على أنها تسيير ورقابة وتحاشي

[1] المرجع نفسه .

[2] نبيل عبد الفتاح، الازمات العالمية. القاهرة : دار العلوم،2009، ص56.

دور الحكومة، واثر دور الدولة كرقيب للحفاظ على التوازن بين أطراف الحياة السياسية والاقتصادية و الدور المهم لحكومة الشركات وما يتعلق بها من شفافية وافصاح، وقد تحولت الشفافية لسير الانطلاق من الأزمة للبحث عن حلول لها انطلاق من ضرورة مكافحة الفساد الإداري والسياسي، والتي هي قائمة القضاء الداخلي والدولي في ظل التمسك بإقامة علاقات و تكتلات أدى لقلق الحكومة نتيجة غياب الشفافية، فهي تتطلب عكس ذلك من نشر المعلومات الدقيقة والإفصاح عنها، وتفعيل دور الرقابة والإدارة الرشيدة والتقييم الدقيق للأنشطة، فزيادة الشفافية للحكومة تزيد من القدرة على المساءلة وتلعب ادوار سياسية مؤثرة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المناسبة للأوضاع الحرجة، وهذا يؤدي على ضرورة وضع قواعد وسياسات تضمن الإدارة الصحية ومستويات راقية من التقدم في الأوضاع السياسية من ناحية دور البرلمان والحكومة بصفة عامة من اجل تعزيز التنمية الشاملة[1].

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للازمة المالية على السياسة العامة

ظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي بضربات عالية المخاطر، فعملت على إتباع العديد من السياسات، وهي جهود نجحت لحد كبير إلا إن أثار هذه الأزمة مازالت تتماشى مع التطورات الراهنة ومن أهم هذه التداعيات هي:

أولا- تداعيات الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية: أثرت الأزمة المالية العالمية على المجال الاقتصادي للدولة من خلال:

1- **أهم تحليلات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي**

أ- **النمو الاقتصادي:** جميع مسببات لازمة المالية و الخسائر التي تنتج عنها تؤدي لتباطئي النمو الاقتصادي ما بين 2008 -2010 لكن واقع الأزمة على النمو الاقتصادي سيستمر ليصل

[1] رقية بومرزوق، مرجع سابق، ص69.

الدول الناشئة الحديثة، لتصنيع داخل القارة الأمريكية و يظهر ذلك جليا في انخفاض أسعار السلع الأولية الوسيلة التي تتسارع كلما تراجعت نسبة النمو الاقتصادي العالمي[1].

ب) البطالة والفقر: تزامنا للركود المرتقب في الاقتصاد العالمي، فتوقعت منظمة لعمل الدولة أين يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل من 195مليون 2007إلى 210 مليون ل: 2009 وهذا سيؤدي لتفاقم مشكلة الفقر، التي تعمل منذ سنوات لتخفيض عدد العاطلين عن العمل.

ج) أسعار النفط: انخفض سعر النفط الذي بلغ نصف قيمته في جويلية 2007 ببلوغه 150 دولار للبرميل متأثر بتوقعات انخفاض الطلب العالمي وبارتفاع أسعار الدولار، وتأثرت تطورات الأزمة المالية بشكل مباشر، وتأثر لخفض أسعار النفط اذا اتجهت صناديق لتحوط و التقاعد لبيع متملكه من أصول سلعية لسد حاجيات السيولة، كما انخفضت حركة المضاربة من السوق النفط في أجواء الذعر التي سادت أسواق العالم.

د) الدولار والذهب: أفرزت الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية الدولار مقابل العملات الأخرى، واثبتت أن الدولار هو العملة الاحتياطية الوحيدة العالمية نتيجة الرجوع إليه في حالة الذعر في الأسواق المالية.

هـ) الأسواق المالية: بعد انخفاضها لأدنى مستوياتها منذ أربع سنوات في ظل تدهور أوضاع البورصات الأمريكية أمام مخاطر الأزمة، والتي أدت بالأسواق المالية لحالة عدم التوازن، فقد تبقى الأسواق المالية في تذبذب نتيجة والانخفاض في مستوى الاستثمارات[2].

---

[1] Rapport mondial; "La crise cachée ,L'éducation et les conflits armés". .united nations educasional, scientific and cultural organization,2001.P25.

[2] بن نعمون حمادو ،" طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008". ملتقى علمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، (جامعة فرحات عباس ،سطيف20اكتوبر 2009).

2- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي الأزمة المالية العالمية:

قامت و، م الأمريكية بضخ سيولة كبيرة في الأسواق في محاولة التهدئة الأوضاع وامتصاص الأزمة والحد من زيادة الائتمان، فوضعت 150مليار دولار كحوافز مالية وتتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين، منها 100مليار دولار للشركات بهدف زيادة نشاط الاقتصاد الأمريكي ، كما اتبعت سياسة خطة لأنقاض القطاع المصرفي الأمريكي، لتامين حماية أفضل المدخرات والأملاك العقارية بعني تبني برنامج إغاثة الأصول المتعثرة المقدرة 700 مليار دولار، وبعد التغيرات السياسية الجديدة بتولي براك اوباما الرئاسة في 20يناير2009 بدأ تنفيذه لوعده الانتخابي بوضع خطط التحفيز الاقتصادي التي تصل قيمتها 819 مليار دولار، كما اقر على إنشاء صندوق الاستقرار المالي بقيمة 79مليار دولار إضافة لمشاريع إنشاء الطرق والجسور التطوير إطارات السكن [1]

ثانيا- تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأوربي:

اتضح العجز الميزان التجاري الذي ظهر بدول الاتحاد الأوروبي المتضررة من الأزمة المالية 2007 بقيمة 27,2مليار يورو، كما زادت معادلات البطالة في مختلف القطاعات النشاط الإنتاجي ومن أهم الآثار السلبية للازمة المالية العالمية حيث وصل المعدل الشهري للبطالة بالاتحاد الأوروبي من % 7,6 حيث استمر الركود 16شهرا ووصل متوسط معدل البطالة إلى بين 2007-2008من 9 %و 10,8على التوالي.[2]

01- تأثر الوضع الاقتصادي لليونان وسياسة تجنب الأزمة المالية العالمية :

أ) الأزمة المالية والاقتصاد اليوناني: ومن أكثر الدول المتضررة من جراء الأزمة المالية نجد اليونان، التي ربطت مجمل اقتصادها الوطني بعجلة الاقتصاد الرأس المالي الأوروبي والعالمي، وقد بدأت الأزمة

[1] محمد خليل فياض خالد علي الزائدي،" الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي " . مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، شرم الشيخ: ابريل ،2009، ص162.

[2] نبيل حشاد، آثار الأزمة العالمية عالميا. القاهرة: دار النور ،2010، ص65.

اليونانية في أواخر عام 2009 نتيجة لزيادة الحادة في حجم الديون العامة ، أدى لازمة الثقة في الأسواق المالية فقامت منطقة اليورو لمنح اليونان قرض لأنقاضها من أزمة الديون بمبلغ 110مليار يورو، مقابل قيام اليونان بإجراءات تقشف قاسية في 2011 بتخفيض من معدل الديون من 198%إلى 120 %من الناتج المحلي العام لسنة واحدة 2012 وقد كانت من بين الأسباب الأخرى لازمة اليونان التلاعب بالسجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانياتها، فقد طولبت باستعادة مصدقاتها عند الدول والمؤسسات المالية العالمية بوضع آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية، كسياسات للتقليل من مخاطر الأزمة المالية وتفاديها. [1]

ب) سياسات وخيارات مواجهة الأزمة اليونانية أثناء ظهورها: تدبر قادة اليونان والقادة الأوربيين سياسات عامة لمواجهة الأزمة باليونان، وتثبت مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية ومما يتضح إن لليونان أربع خيارات رئيسية هي : برمجة وتنظيم عملية هادفة لانقاد الاقتصاد اليوناني لأجل تنشيط اقتصاد الاتحاد الأوروبي بكل شفافية ومصداقية،حيث تبني سياسة تقشفية حادة على المستوى لاقتصادي وهذا يواجه معارضة شديدة داخل اليونان خاصتها من النقابات العمال وذوي الدخل المحدود على اليونان خيار يتضمن عليها إعلان إفلاسها في حالة عدم قدرتها على تقبل الشروط المطروحة لها لعضو في منطقة اليورو، وعلى السمعة المالية للبلد وقدرته على لاقتراض مستقبلا أو إن تقبل اليونان المزيج بين هده الخيارات، وتتقبل شروط الاتحاد الأوروبي [2].

ج) أهم سياسات الاتقاد المالي الحالية (2012-2010): في 10ماي 2010 قام وزارة المالية يعمل خطة انقاد شاملة بقيمة تريليون دولار، تهدف لضمان الاستقرار المالي واستلمت اليونان مبلغ 110مليار يورو أي 136مليار دولار لمسعداتها التغلب على أزمة الديون اليونانية، و في 06 جوان 2010 اقر

[1] بطرس شفيق ميالة ، " أثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد" . الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، (كلية العلوم الاقتصادية وتلسيير ، جامعة عنابة ، يومي / 07 06 ماي ، 2009) ص 06.

[2] المرجع نفسه .

البرلمان اليوناني برنامج التقشف، الذي اقترحته الحكومة لتجاوز الأزمة وتخفيض من عجز الميزانية ، حيث تعرت 15 دولة أوروبية بتقديم قروض لليونان بقيمة 110مليار يورو أي 140 مليار دولار خلال ثلاث سنوات، لأجل حل الأزمة الاقتصادية حتى سنة 2012 .

وكذا من بين السياسات المتبعه :

-حاولت تقليص النفقات العسكرية إلى % 4 في سنة 2015 وزيادة الرسوم على الثروات.

-ولجأت الحكومة اليونانية لسياسية الخصخصة للبحث خطط هادفة لإنقاذ وضعها المالي و لسداد ديونها.

-إتباع للاتحاد الأوروبي إستراتيجية المتابعة والوقاية على الاقتصاديات الذي يضمن الإنذار المبكر لأي أزمة قادمة وعلاجها في وقتها.[1]

ثالثا- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي بالدول العربية :

لا يمكن لاقتصاديات الدولة العربية أن تنادى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية الشمولية للأزمة للاقتصاد العالمي بكافة مناطقه ودوله، رغم أن تأثيراتها يتباين من منطقة أخرى ومن دولة أخرى، فتزداد تأثيراتها نتيجة تشابك اقتصادياتها مع بقية العالم نظرية، خاطئة بدليل ارتدادات العنيفة التي تشهدها المنطقة، هي أكثر من صعيد وقد اعتبرت على إنها من اهم أسباب تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية حيث :[2]

[1] علاء أبو صالح "أثار الأزمة المالية العالمية ".
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.newsmakloob.com . 19-04-2016 على الساعة 05:12 صباحا.

[2] زكريا بلة باسي، "الأزمة المالية الاقتصادية والأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي" . مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي وعربي ، (جامعة جنان : الجزائر،2009)، ص13.

– اعتماد الدول العربية على الدولار كالغطاء نقدي لعملتها، مما يجعلها رهن التقلبات عن الاقتصاد الأمريكي.

–ارتباط الدول العربية في الأسواق والبورصات العالمية بمبالغ كبيرة لاسيما في سندات الخزانةالأمريكية.

–الهيمنة السياسة للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة بحكم في العالم، لاسيما دول عالم الثالث ومنه دول العربية .

–غياب الخبرة والكفاءة لدى المتعاملين في مجال استمرار وتبادلات التجارية مع الدول المتقدمة.

01– مظاهر ألازمة المالية العالمية على الأسواق المالية والنقدية العربية:

تتأثر الدول العربية من جراء الأزمة المالية في رأي الخبير النفطي والاقتصادي عبد الحي زلوم بناءا على تأثيرات العولمة فادت لعدة نتائج نذكر منها[1]:

–تراجع نمو اقتصادي العربي من 5%إلى 03 %ما أدى لتراجع مستوى المعيشي للفرد العربي، التراجع الكبير في مؤشرات المعاملات بالبورصات العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، ترتب عنها خسائر مادية فادحة .

– أزمة السيول خانقة والمستمرة، بالرغم من إجراءات ضخ الأموال من قبل البنوك المركزية.

– الهبوط الحاد السريع في أسعار النفط عندما يتوقف على 50دولار تتقلص العائدات النفطية على أن النفط هو مصدر أساسي، وأحيانا الوحيد لبعض الدول العربية وكمصدر للتمويل الأهم الميزانيات الحكومية.

كما تأثرت الدول العربية وأثرت فيها بمجموعة قرارات التي تخدم بالمجال الاقتصادي نذكر منها:

–**البترول:** كما من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية ان ينخفض الطلب على معظم السلع من بينها

[1] مرجع نفسه ، ص13.

البترول، والذي أدى لانخفاض سعره العالمي حيث وصل 150دولار حوالي 40 دولار لها وبين نهاية 2008 والشهر الأول 2009 في الدول العربية الخليجية المصدرة للبترول.

-**الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرائدة:** بلغت استثمارات الأجنبية المؤشرة الواردة لدول العربية لسنة 2006حوالي 1306مليار دولار، مقابل حوالي 946مليار دولار فقط لعام 2005 أي بزيادة في عام واحد 38 % التى أدت لمشكلة البطالة، التي تفاقمت مع الأزمة المالية العالمية نتيجة الإفلاس العديد من المشروعات الاستثمارية .[1]

-**البنوك:** ان البنوك العربية وبصفة عامة، كان تاثير الازمة المالية عليها محدود، نتيجة لقوة مراكزها المالية والرقابة الصارمة من جانب البنوك المركزية وقلة حالات الفساد في منح الائتمان ومع ذلك فقد تعرضت احد البنوك الكبرى في الكويت لهزة عنيفة كادت تقضى عليها، لو لا تدخل الحكومة وضمانها كافة الودائع بالبنوك.

-**البوصات:** ان البورصات العربية هي قطاع لاكثر تاثر بالازمة المالية العالمية نتيجة للتشابك بين البورصات في العالم .

-**القطاع العقاري:** كان تأثر القطاع العقاري في دول العربية باللازمة المالية العالمية واضحا، فمذ بداية الازمة اتجهت اسعار العقارات في دول العربية نحو الانخفاض ومعدلات كبيرة خاصة بدبي، خاصة بعد نقص السيول توقفوا عن شراء ولجأ الكثيرون لبيع عقاراتهم . [2]

---

[1] مثني عبد الله الناصر، "تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية ". مؤتمر الأزمة المالية العالمية للتداعيات وأثار على اقتصاد الدولة العربية (مصر،2004)، ص 149.

[2] محمد الناصر حميداتو،"الأزمة الاقتصادية العربية من حيث تأثيرات الأزمة على أسعار البترول". مجموعة مقالات عن: الأزمة العالمية الراهنة،(المركز الجامعي بالوادي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 03 فيفري2009)، ص 54.

02- إجراءات مواجهة الأزمة المالية العالمية في الدول العربية:

هنالك العديد من الاجراءات المتبعه من الدول العربيه لمواجهه هذه الازمة، ومن بين هذه الاجراءات نذكر منها :

- توفير وضع السيول النقدية لضمان كسر الجهود والوصول المعدلات جيدة من اقتراض والائتمان.

-الانفاق الحكومي المرتفع الذي ساعد على استمرار النمو الاقتصادي و قلل من حدة الازمات المالية من خلال الحفاظ على الإنفاق المرتفع .

-البحث سبل إعطاء فرص لخصخصة في المشاريع الاستثمارية وتطويرها .

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي للازمة المالية على السياسة العامة

أثرت الأزمة المالية على الوضع الاجتماعي من حيث:

أولا- الأزمة المالية والوضع الاجتماعي بالاتحاد الأوروبي :

نظرا لاعتبار ان الأزمة المالية العالمية مست معظم الدول الاوروبية، و كانت لها تأثيرات على جانب اجتماعي، فقد باشرت السلطات المحلية توخي الحذر والبحث عن استراتجيات لتفادي التفاقم هذه الأزمة ، ومخالفاتها السلبية على المجال الاجتماعي، فقد نحاول دراسة علمية من الدول الأوروبية واكتشاف أهم اثأر الأزمة المالية عليها واهم السياسات المقترحة لذلك .[1]

1- **الوضع الاجتماعي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية باليونان:**في ظل تفاقم الوضع الاجتماعي باليونان جراء أثار الأزمة المالية العالمية والتي تمثلت وعانت منها نتيجة وعجز الميزانية وتقصير من الإنفاق العام الحكومي والخدمات العامة، خاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فبدل من التطور و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، تراجعت المكانة العلمية وثقافية والاجتماعية جراء

[1] سعيد الحلاق، "الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي". مؤتمر الأزمة المالية العالمية التداعيات وآثار على الاقتصاد الدول العربية، (مصر، 2009)، ص52.

الأزمة المالية العالمية، اثرت سلبا على تقديم بعثات علمية للخارج وعجزت الحكومة عن تلبية الخدمات الجامعية الحكومية، كما لم يكن لهم القدرة على الدخول في الجامعات الخاصة وعلى اعتبار ان التعليم هو كوسيلة لمكافحة الفقر او البطالة وتدنى المستوى الصحي، أي تدهور في الاوضاع الاجتماعية ، فحاولت ونتيجة للوضع المتأزم لليونان جراء الديون التي تراكمت عليها، تفاقمت عليها المشكلة الاجتماعية وحاولت الحكومة اتباع سياسات تعمل على تخفيف من حدة الأزمة، ونتيجة لمساعدات الخارجية استطاعت اليونان تعدي الازمة، ولو بمراحل متوسطة التقدم الى انها استطاعت دعم البرامج العلمية والتنموية والتطلع للوصول للاستقرار واستدامة، فلا يمكن الوصول لاستدامة العالية دون التطلع لتعليم كفء وعالي [1].

2- **الوضع الاجتماعي والاستراتيجيات الهادفة للمواجهة الأزمة بألمانيا:** كما كان لهذه الدولة جانب من تاثير الازمة المالية العالمية من الناحية الوضع الاجتماعي، خصوصا في مجال الصحة، وذلك نتيجة لتقصير دور الدولة في مواجهة اثار هذه الأزمة كان الدور السلبي الذي لعبته الحكومة والمؤسسات العمومية الصعبة والخاصة نتيجة غياب الضمير الاخلاقي وشفافية والمساءلة وغياب آليات تطبيق حكم القانون، فهناك هيئات تبحث عن الربحية مثل دوائر الصناعة الصيدلانية الطبية ، إذن فان هي الرعاية الصحية للإمراض المستعصية او الفئات ذوات الدخل المحدود، والتى انهارت لتفاقم الأزمة، وهذا ما أكدته تقرير منظمة الصحة العالمية كما أكد البنك الدولي على ضرورة وجود تصحيحات جذرية وسريعة للأوضاع المزرية ولفوارق الدخل وفرص الحصول على الخدمات الصحية وتدني مستوى الرعاية الصحية، كما أكد هذا البنك الدولي على ضرورة تعجيل في اتخاذ السياسة الملائمة والعامة من

[1] لين هزل كوران، " التعليم العالي وتأطير الازمات المالية العالمية" . المؤتمر الدولي للتعليم العالي، (القاهرة، يومي 02-2011/03.

طرف وزارة الصحة، وعليها تحمل مسؤلية الخروج من هذه الازمة بالحلول الرامية لتوفير التنمية الصحية والرفاهية الاجتماعية العامة [1].

و أهم الأنشطة الإقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية ندرج الجدول التالي:

جدول رقم 1: معدل الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية و أكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول سنة 2008 .

[1] ارغريت تشان، " تاثير الازمة المالية على الرعاية الصحية داخل ألمانيا". المنتدى الثالث والعشرين: بشان القضايا العالمية العالقة ، المانيا ، 2010.

الدولة	النسبة	القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	% 36	قطاع البنوك و العقارات
اليابان	% 46	قطاع السيارات و الصادرات
ألمانيا	% 41	قطاع البنوك و السيارات
بريطانيا	% 34	قطاع البنوك و العقارات
كندا	% 34	العقارات
فرنسا	% 42	قطاع البنوك و السيارات
الصين	% 50	النشاط الصناعي
الهند	% 50	النشاط الصناعي
إيطاليا	% 49	قطاع الطيران
المكسيك	% 33	قطاع البترول
روسيا	% 66	قطاع البترول
أندونيسيا	% 50	قطاع الأخشاب
كوريا الجنوبية	% 42	قطاع التصدير
تركيا	% 53	قطاع التجاري والصناعي
السعودية	% 40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	% 36	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
أستراليا	% 42	قطاع الزراعة
البرازيل	% 44	قطاعات المعادن و الاخشاب

المصدر: التقرير الخامس ، تاثير الازمة المالية العالمية على العمال بمصر.(دار الخدمات النقابية العمالية ، 2009).

ثانيا- تداعيات الازمة المالية على الوضع الاجتماعي بالوطن العربي :

في ظل ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية باشرت الدول المعنية بتبني سياسات لتفادي ذلك وظهرت مشاورات عديدة في مجموعة مؤتمرات وتقارير داخلية وخارجة.

01- **الوضع الاجتماعي والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة بمصر:** تأثير هذه الأزمة على مصر اتجهت هذه الدولة لتفعيل دور الدولة انطلاقا من ربط العلاقات بينها وبين القواعد الرسمية والغير الرسمية المجتمع، وقد جاء في مؤتمر الوزراء الأول 2009 للضمان الاجتماعي بمصر الذي سيعرض آثار الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاجتماعية، وخاصتا فيما يتعلق بالشغل فتبعت رأي وأكدت انه على الدولة مواجهة هذه المشكلة بتفعيل التكنولوجيا الحديثة للقضاء على مشكل البطالة، والتي أصبحت اليوم تسمى بأزمة البطالة العالمية، وهو ما أدى لتفادي ذلك البحث عن الاستقرار العام [1].

كما جاء في تقديم الخامس عن تأثير اللازمة المالية العالمية على العمال وأثار الأزمة المالية كانت لها أثار سلبية ، وأدت لتسريع العديد من العمال في العديد من القطاعات فوجب على الحكومة اتخاذ العديد من القرارات الملائمة لاصلاح الوضع وعلى الدولة، ان تتدخل لتنظيم السياسات العامة كما كان القرار لصالح القطاع الخاص وان له مسؤولية التنفيذ دون وصايا من الحكومة.

كما وقد اتخذت الدولة سياسات عامة لمواجهة اثار الازمة المالية، وانتهجت سياسة تنشيط العلاقات الاجتماعية المحلية والوطنية، واتجهت لزيادة الرقابة على المؤسسات العمومية و تنشيط القطاع الخاص وتثمين المنح الاجتماعية للتقليل من اثار الازمة المالية العالمية، خاصتا مع تطوراتها في السنوات الاخيرة الماضية .[2]

[1] التقرير الخامس ، تاثير الازمة المالية العالمية على العمال بمصر، القاهرة: دار الخدمات النقابية العمالية ، 2009.

[2] محمد الشندويلي ، "تاثير الازمة المالية العاليمة وسبل البحث عن تامينات اجتماعية". جريدة الأهرام المصرية : مؤتمر الوزراء الاول للضمان الاجتماعي للعرب ، العدد85، 2009-12-05.

02- **الوضع الاجتماعي والسياسات المنتهجة لمواجهة أزمة البحرين:** وقعت منظمة العمل الدولية في 2009ان يخسر العالم العربي 05ملايين وظيفة وتتراجع الحالات المالية للعمال والمهاجرين وخسارة وظائفهم، فقد زاد معدل البطالة بالبحرين، وبدا دور النقابات العالمية بتنظيم وتنشيط مكاتب لزيادة العمل خاصتا الفئات المؤهلة علميا، واكدت وعلى ضرورة تفعيل دور الجهات الرسمية والحركات النقابية[1] .

وقد طالبت النقابيون من 08 دول عربية وأكد على ضرورة فرض رقابة على القطاع الخاص لإيجاد حلول لمواجهة تداعيات الأزمة والتخفيف من مخاطرها ، ووضع حلول ملائمة خاصة بعد ظهور العولمة المالية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا قد تدخلت الحكومة البحرينية لارساء الاستقرار،واقترحت إنهاء نظام الكفالة، لكن الاقتراح لم يوضع محل التنفيذ وبقيت اثأر أزمة البطالة تزداد والأزمة المالية تتفاقم[2].

اما عن الوضع حالي لمتغيرات الداخلية والدولية لدولة البحرين، فقد نجدها اليوم تتمتع بقدرة هائلة من التنظيم في جانب الاجتماعي خاصة مجال العمل نتيجة السياسات الاستراتيجية الجيدة والعلاقات الودية بين الدول الخليجية والوطن العربي والعالم ككل، ورغم مخلفات الازمة المالية على الشغل إلا اننا نجد هذه الدولة اليوم تتمتع بمكانة وقدرة نوعا ما جيدة في مجال التشغيل. [3]

---

[1] التقرير الخامس، مرجع سابق.

[2] لوربيس كليمونتس ،" تاثير الازمة المالية العالمية على العمل بالبحرين". جريدة الوسط البحرينية ، العدد2519 ، 30-02-2009.

[3] وليد عبد الطيف النصف،" سبل الخروج من الازمة البحرينية العمالية" . جريدة القيس الكويتية ،العدد 2427 ، 25 /04 2012.

خلاصة الفصل الثاني

باعتبار أن الأزمة المالية تعني الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية أو في عملة دولة ما، فإنها قد تنقسم الأزمة المالية لأزمة مصرفية ، و أزمة عملة، و أزمة الديون السيادية، و أزمة أسواق المال ، كما عانى الاقتصاد العالمي لمجموعة أزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929إلى أزمة الرهن العقاري ، 2008 وترجع أهم الأسباب لهذه الأزمات لاضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال والمضاربات الوهمية ، وللخروج من هذه الازمات يتطلب تكاثف في الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي، بما يضع السياسة العامة أمام الحرية في التعامل مع الأزمات المالية، والتي تعتبر مفتاح في يد الدولة للخروج من الوضع المتأزم لحالة من الاستقرار، واعتمادا على مجموعة أساليب داخلية وخارجية لتفادي الوقوع في أزمات لاحقة مستقبلية.

الفصل الثالث:إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر

المبحث الأول :تجليات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول:التأثير السياسي للأزمات المالية العالمية على السياسة العامة

المطلب الثاني: التأثرات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية في الجزائر .

المطلب الثالث: تأثير الإجتماعي للأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر .

المبحث الثاني: الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول: تقييم آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتقليل من تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجزائر.

خلاصة الفصل

تمهيـد:

انتقلت عدوى الأزمات المالية العالمية للجزائر بطرق غير مباشرة ، حيث لم يقتصر على قطاع معين، بل شملت مختلف القطاعات، مما أثر سلبا عن السياسة العامة للدولة من حيث إعادة و هيكلة كل برامجها، وسارعت لمواجهة التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية والمهددة لاستقرار الدولة، وبناء على ذلك فإن تأثر الاقتصاد الجزائري وباعتباره اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على منتوج واحد، والذي معرض لتقلبات دولية أثرت علي الميزانية العامة للدولة من حيث الإيرادات والنفقات، استوجب تطوير القطاعات الأخرى (صناعة و زراعة و التجارة) والتي من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني، كما مست الأزمة المالية الجانب السياسي من حيث العلاقات الداخلية وكذا دور الفواعل الرسمية والغير رسمية، ونظرا لانظمام الجزائر للعديد من المنظمات والهيئات الدولية، أدى ذلك هزات في استقرار في النظام السياسي، كما أثرت الأزمة المالية على المجال الاجتماعي، من حيث أدت لتدهور الرعاية الصحية والسكنية والتعليمية، كما زادت من تفاقم الآفات الاجتماعية، وبالمقابل قدمت السلطات الجزائرية إجراءات أمنية وقائية لتجنب زيادة تدني الأوضاع نتيجة الأزمة الملية العالمية، لذلك ومما سبق خلصنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، جاءت كما يلي:

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر

المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر فترات إنتقالية مختلفة، حيث تميزت كل فترة بتقلبات الأوضاع التي مست المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ومن هنا وجدت الجزائر نفسها أمام ضغوطات داخلية وخارجية، فعملت على تبني سياسات عامة هادفة لتخطي الأزمات المالية العالمية.

المطلب الأول:التأثير السياسي للأزمات المالية العالمية على السياسة العامة

تأثر الوضع السياسي للجزائر بالأزمة المالية العالمية من ناحية الفساد الإداري والسياسي والمالي، كما كان للإعلام دور في التأثير على الأزمة المالية، وشهدت الأحزاب السياسية ردود أفعال على الوضع السياسي.

أولا- مظاهر الفساد السياسي بالجزائر والأزمة المالية العالمية:

بحلول آثار الأزمة المالية العالمية على الجزائر، أحدثت هذه الأخيرة مجموعة تغيرات للوضع الداخلي والخارجي للدولة، و بإعتبار أن الفساد ظاهرة عالمية ويحدث نتيجة إستغلال الوظيفة العامة، وتختلف بإختلاف مؤسسات الدولة والمتمثل في الفساد السياسي و الاداري و المالي، ومن هنا يظهر:

أ- الفساد السياسي والأزمة المالية في الجزائر: يتعلق بمجموعة المخالفات التي تنظم النسق السياسي في الدولة، بإعتبار أن مظاهر الفساد تتمثل في الحكم الشمولي الفاسد،[1] فقدان الديمقراطية الحقيقية ، و فساد الحكام ،و سيطرة نظام حكم الدولة على الإقتصاد، و تفشي المحسوبية، ونتيجة لعدم وجود نظام سياسي فعال يستند لحكم القانون الصارم، وتفشي ظاهرة قلة الوعي السياسي.[2]

-تمثل تأثيرات الأزمة المالية على الجزائر كعامل مركزي من عوامل الإستقرار السياسي نتيجة الفساد السياسي بين الصفوة السياسية الحاكمة والهيكل العام للحكومة، والذي زاد من توتر العلاقات الداخلية والخارجية، كما اكد

[1] ناجي بن حسين ،" الفساد أسبابه وآثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر" . مجلة اقتصاد المجتمع،(العدد 04 جامعة منتوري: قسنطينة)،2007،ص12.

[2] المرجع نفسه.

البنك الدولي مؤخرا 2011 أن أكثر من 60 دولة نامية من بينها الجزائر تواجه مخاطر الفساد السياسي والذي بدوره يعيق عمليات النمو والتنمية الشاملة. [1]

ب – فساد الإداري و الازمة المالية في الجزائر: يتعلق الفساد الإداري بالإنحرافات الوظيفية و التنظمية داخل المنظومة بالعمل، و نظرا لعدم الإعتماد على الأليات و النظم و التي تؤدي لتفادي الأزمات، وهو أمر يتعلق بالخبرة و الكفاءة لإدارة شؤون الدولة،[2] وقد زاد الفساد الإداري في الأونة الأخيرة من جراء الأزمة المالية والتي زادت من تفاقمها مجموعة أحداث خفية للحكومات، كعمليات الإختلاس و الرشوة ، وغياب الرقابة التامة على الأجهزة التنفيذية، بوضع إستراتجيات طويلة المدى يشارك فيها المجتمع و الدولة .

ج– الفساد المالي و الأزمة المالية في الجزائر:تمثل في الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام التي تنظم سير العمل المالي و الإقتصادي في الدولة و مؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية على الحسبات و أموال الدولة، ويعتبر الفساد المالي من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من هنا يأثر الفساد على الإستقرار العام، وعادة ما يرتبط الفساد المالي بالفساد السياسي، حيث تتحول الوظائف المتسلطين للإثراء الشخصي، وقد تظهر مظاهر الفساد المالي في الجزائر برشوة و الإختلاس و التهريب الظريبي،[3] وهذا ما زاد في تفاقم الأزمة مالية وأصبحت الدولة عاجزة عن الخروج من الأزمة بصورة نهائية .

ثانيا– الأحزاب السياسية وعلاقتها بالأزمة المالية في الجزائر:

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، " صدار إدارة السياسة واداءها لدى السلطات الجزائرية على محاربة الفساد والرشوة ". الجزائر، 06 مارس، 2013.

[2] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص07.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق، ص09.

تعتبر الأحزاب إحدى الفواعل الرسمية في الدولة، و تعتبر كمسار للوصول لتنمية، كما تؤدي وظائف هامة في البرلمان و كمراقب للسلطة التنفيذية الذي خولته لها الدولة، فقد ظهر دور هذه الأحزاب في ظل الأزمة المالية العالمية في الجزائر عن طريق[1]:

-تفعيل الملتقيات و الندوات لإيصال القرارات الداخلية و الدولية من أجل طرح تداعيات الأزمة بعلاقات المجتمع الداخلية و الخارجية، و تقديم كل ما هو جديد و طارئ كإتباع سياسة التقشف* التي إنتهجتها الدولة للحد من أخطار الازمة.

-أهميتها في مراقبة كل ما قد يتم تنفيذه في البرامج المطروحة على أعضاء الحكومة وإعتمادها على أسلوب المرن في متابعة الأحداث الواقعية.

-كما تقوم بوضع تعديلات في الخطط العالقة كخطة الإنقاض التي وضعتها الجزائر قبل تفشي الأزمة المالية2007 .

-أدت الأحزاب السياسية دور الوسيط بين المجتمع و الدولة و التعبئة الفكرية للأفراد بكل ما يتعلق بالأزمة المالية.

-ساهمت في عمليات تنشيط التنمية بتفعيل برامج هادفة للقضاء على الآثار السلبية لهذه الازمة.

---

[1] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص65.

* **سياسة التقشف:**هو مصطلح سياسي بالمعنى العام يُقصد به صعوبة العيش وخشونته، بسبب عدم كفاية حاجيات الإنسان، وهو برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية؛ وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج؛ علاجاً لأزمة اقتصادية التي تمر بها البلاد. انظر الى مجلة العلوم الاقتصادية http://www.iasj.net/ias.

ثالثا- دور الإعلام و الصحافة في تخطي الأزمة المالية للجزائر:

ظهر الإعلام بكل وسائله السمعية و البصرية من التلفزيون و الاذاعة و الجرائد والمجلات، كما لعبت الصحافة دور ايجابي في طرح تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر، في شتى المجالات خاصة الجانب السياسي الذي حظيت به الصحافة في دراساتها وانتقاداتها باعتبار أن لها الحرية التامة، ومن أبرز إنشغلاتها[1] :

-الإهتمـــام بتنميـــة الـــوعي الجمـــاهيري وعمليـــات التوجيـــه المباشـــر وغيـــر المباشـــر.

-تغطية الوقائع و الإنشغلات الحديثة للبرامج الحكومية وسياسات التنمية بتقديم إقتراحات أولوية للدولة للقضاء على الأزمة.

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للازمة المالية العالمية في الجزائر

أولا- الأزمة المالية و الاقتصاد الداخلي في الجزائري:

في ظل العولمة والاقتصاد العالمي الجديد، انخرطت الدول العربية ومن بينها الجزائر في العديد من المنظمات كمنظمة التجارة العالمية، فأصبحت جزء من الاقتصاد العالمي، فالتجارة الخارجية الجزائرية مرت بفترات انتقالية من خلال الشراكة والتكتل والتعاون، وهو ما يفسر حب الجزائر وسعيها عن علاقات تجارية من اجل التنمية الشاملة، وقد مرت تطورات التجارة الخارجية في الجزائر بثلاث مراحل انطلقت من اعتماد الجزائر على نظام رقابي 1962 – 1969في التجارة الداخلية و الخارجية، باستخدام نظام الحصص فأعدت فترة الرقابة مرحلة ذات طابع احتكاري للمنتجات بالمؤسسات العمومية والخصوصية، وفي فترة 1989إلى يومنا هذا، [2] بدأت مرحلة تحرير التجارة الخارجية لإصلاح المنظومة التجارية ونظرا لاستفادة الدول النامية من منظمة الجات

[1] عبد الخالد محفوظ، "الصحافة المكتوبة ودورها في تخطي الأزمة بالجزائر" . منتدى التواصل ، (الجزائر، 09 مارس 2012)، ص23 .24.

[2] علاء أبو صلاح ،" اثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية " .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.newsmaktoob.com تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 11:15 ليلا.

(CAAT) شجعت الجزائر للانضمام للمنظمة التجارة العالمية، فقد أثرت إيجابا بفتح المجال للاستثمار الأجنبي أدى لزيادة الكفاءات الإنتاجية نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة، وهذا لم يمنع أن تتأثر سلبا لصعوبة المنافسة، لان المنتجات المستوردة من الخارج وازداد التأثير في وضع منظمة التجارة العالمية لشروط تحرير التجارة الخارجية.

1-شراكة الاورو جزائرية: في ظل عصر الاعتماد المتبادل، حاولت الجزائر تطوير سياستها بتنويع عمليات التعاون مع الدول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، وهذا يسهل عليها الاندماج في السوق العالمية وكانت هي أول اتفاقية وقد مرت هذه الشراكة ب 03 مراحل:

-اتفاقية التعاون الاورو جزائرية 1976:ساهمت هذه الشراكة في تطوير التنمية و البحث عن استمراريتها بالمبادلات التجارية لرفع مستوى التجارة الخارجية للجزائر.

- مؤتمر برشلونة1995: انعقد مؤتمر برشلونة الاورومتوسطي في مدينة برشلونة باسبانيا في نوفمبر 1995بهدف لانشاء منطقة التبادل، للبحث عن افضل اطار للشراكة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد اعطت الجزائر اولوية للوضع السياسي الداخلي في تنظيم علاقاتها مع الاتحاد لتسييرها احكام عقد التعاون[1].

-عقد الشراكة الاورو جزائرية: يشير لدعم العلاقات والتضامن والتنمية في ظل احترام الحقوق والالتزمات التابعة من التعريفة الحركية والتجارة(CATT) الناتجة عن دورة اوروغواي رغبة في بناء تعاون بهدف ترقية التعاون في المجالات الثقافية والاقتصادية ودعم الحوار بين الاطراف، وتنمية المبادلات ووضع اتفاقيات لحماية حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية كما يتضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .[2]

[1] L'economiste d'algerie, (hebdomadanie); processus EURO – méditerranéen. N39 du 2001 p 03-04.

[2] ايوب العابد، مرجع سابق، ص89 و ما بعدها.

2- **آثار الشراكة الاورو جزائرية:** قدم الاتحاد الاوروبي برامج ومساعدات للجزائر فى ظل الشراكة والتى تعتبر كايجابيات يجب الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد الجزائري، ومن اثار الشراكة تمثل فيما يلي:[1]

- إيجابيات الشراكة الاورو جزائرية: من بين ايجابيات الشراكة الاستفادة من المساعدات المالية بمقدار 256 مليون اورو لسنوات(2006 -2002) التى خصصت لدعم التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية، ودعم وتطوير القطاع الخاص والاستفادة من تدفق الاستثمار الاوروبي للجزائر، اضافة للمسعدات الخاصة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية .

-سلبيات الشراكة الاوروجزائرية: إنخفاض الموارد الجبائية وكذا التاثير على تنافسية المنتجات الجزائرية مما ادى التفوق التكنولوجي وتحكمها في نفقات الانتاج لوجود منافسة حادة في السوق الجزائري، وغياب العنصر البشري المؤهل الذي يضطر اعتماد الجزائر على المحروقات فقط ، و ضعف جودة المنتجات الوطنية يزيد من عملية الاستيراد نتيجة الصادرات الثانية من محروقات فيبقى مصير الجزائر مرهون بسعر النفط في السوق العالمي .[2]

ثانيا- تاثير الازمات المالية على التجارة الخارجية:

تاثرت الجزائر بالازمة المالية العالمية بطريقة غير مباشرة على القطاع المالي، نظر لعدم وجود بورصة حقيقة وعدم وجود ارتباطات لبنوكها مع البنوك العالمية، فقد تتعامل الجزائر في القطاع التجارة الخارجية بعملتين هما: الدولار عند التصدير، واليورو عند اللاسترداد، فالتجارة الخارجية الجزائرية (2012-2005) يعتمد التوزيع السلعي للتجارة الخارجية للجزائر على الميزان التجاري الذي يتميز بالتبعية لقطاع المحروقات الذي يمثل % 98 من صادرات الجزائر، و قد كان تذبذب أسعار الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط 2008 وادت الازمة المالية لانخفاض الطلب الذي زاد من تخفيض التصدير سنة 2009 وقد زاد ارتفاع الميزان التجاري معدلات

[1] علاء ابو صلاح ، مرجع سابق، ص 36.

[2] ايوب العابد، مرجع سابق ، ص99.

ارتفاع كبيرة لسنتي 2011/2010 اما في الثلاثي الأول لسنة 2012انخفض الميزان التجاري بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن الازمة المالية العالمية، اما عند الواردات الجزائرية فقد ركزت على سلع التجهيز الصناعي التى تعود لحسن الاصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر، كما تحاول الدولة التقليل مستقبلا من السلع المستورده والمواد الغذائية لما يحقق لاكتفاء الذاتي، وتضاعفت السلع الاستهلاكية (2005-2008) و انخفضت بين (2009-2010) بسبب انخفاض في اسعار للاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية العالمية، واتخدت مكانة الصادرات الجزائرية 2005 المرتبة 03 و 2009 للمرتبة 02 بسبب السياسة القائمة على تنويع الاسواق الدولية.[1]

كما تأثر الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي نتيجة انخفاض السعر اليوروا تجاه لدولار، نظرا لان الجزائر يصدر النفط والغاز الطبيعي في منطقتي اليورو والدولار، ويستورد السلع والخدمات في الاتحاد الاوروبي الذي يستوعب ثلاث صدارات الجزائرية المقومة بالدولار، اذا استمرت ازمة اليورو مدة طويلة فان انعكاسات عملات الجزائري يتكون سلبية، لان تراجع قيمة اليورو الموحدة تؤدي لركود اقتصادي، مما سيؤدي لتباطئ في الطلب على النفط .[2]

ثالثا- أسباب التأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية:

كان تاثير الازمة المالية على الجزائر نسبي نتيجة الأسباب التالية:

[1] تقرير إقتصادي ، "الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية " . الغرفة التجارية الصناعية ،العدد19، السعودية ، يناير 2012، ص10.

[2] أوضاع الإقتصاد الجزائري في ضل الأزمة المالية الراهنة ، " النشرة الاقتصادية الصادرة عن فرانس". الربع الثالث، 2011.

-اعتبار الجزائر اقل انفتاح على الاقتصاد العالمي، وغير مرتبط بصورة مباشرة بالنظام المصرفي المالي العالمي، فلم يعترض سوق الأوراق المالية للجزائر لتقلبات في القيمة السوقية، نظرا لصغر حجم تداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها وانغلاقها أمام استثمار الأجنبي.[1]

-تدهور قيمة الدولار اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث معظم صادراتها تتم بدولار.

-عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما ان البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.

-تاثر الاقتصاد الجزائر بالأزمة المالية نتيجة انخفاض الطلب على النفط الناتج على الركود الاقتصادي جراء الازمة المالية.

-انظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ادى لانفتاح اقتصاد الجزائر على العالمي والذي زاد من التقلبات السلبية.

-اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98%من الصادرات، لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف يبقى عرضة لتقلبات أسعار البترول، ونظر لاعتماد الجزائر على استراتيجية الإنذار المبكر لحدوث الأزمة هذا يجعلها أمام وضع منهجيات جديدة للتحكم في الأوضاع[2].

رابعا- انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

01-**الانعكاسات الايجابية:** يترتب علي الأزمة المالية العالمية بعض الانعكاسات الايجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك خلال مايلي[1]:

[1] جمال الدين زروق وآخرون، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية " . التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، سبتمبر 2009، ص49.

[2] وزارة التجارة ، "احصائيات حول التجارة الخارجية" .

متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http/wwwmincommence.gov.dz/anab/fichins يوم29افريل2016، على الساعة 12:15 صباحا.

-استفادة الجزائر من وضع الركود الاقتصادي العالمي الذي ادى لانخفاض الطلب الاجمالي الى انخفاض اسعار السلع و السوق العالمية، وبما ان الجزائر تعتمد علي الاستراد لذلك فهي تستفيد من ذلك الوضع.

-انخفاض تكاليف الانتاج يترتب عنه دينامكية في الاستثمار، مثلا اسعار الحديد ادى لانعاش قطاع العقار.

-امكانية عودة الاموال المهاجرة او جزء منها نتيجة الشعور بعدم الامان في حال ابقائها مودعة في البنوك بالدول الصناعية.

02-الانعكاسات السلبية:يترتب على الأزمة المالية بعض الانعكاسات السلبية التي تحقق الاقتصاد الجزائري منها:

-تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها مما ادى الى انخفاض أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطي .

- انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية حيث إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات ال(قمح، السكر، الحديد، الحليب ...). وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة، لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن تم لإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

جدول رقم2: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي2007 و2008 الوحدة مليون

[1] سليمة بو قصة، " الأزمة المالية العالمية و الإقتصاد الجزائري" . رسالة ماجستر،(كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة البليدة :الجزائر،2009)، ص12.

البيان	سنة 2007		سنة 2008	
	دج	الدولار الامريكي	دج	الدولار الامريكي
الواردات	1.916.829	27.631	2.525.334	39.156
الصادرات	4.172.730	60.163	5.051.340	78.233
رصـــيد الميـــزان التجاري	2.363.775	32.532	2.526.006	39.077

المصدر : Ministère des Finances. Direction générale des Doua nes Centre nationale De l'information. et des statistiques. Statistiques du commerce extér ieur de l'Algérie. Période : Année 2008.

-أدي الركود الاقتصادي العالمي لانخفاض الاستثمارات و الادخار وكدا التنمية المحليه في الجزائر ، بالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي لانهيار أسعار المحروقات، مما يترتب عنه انخفاض حصيلة الصادرات واختلال التوازنات المالية.

-ينتج عن الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- إفلاس العديد من المؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية لاحتكار السوق، وتحكمها في الأسعار مما أثر على نمو الاقتصادي للجزائر، فادى لانخفاض أسعار البترول وزاد في تعطيل البرامج والمشاريع الحكومية التنموية.

خامسا- التدابير الوقائية لتجنب أثار الازمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

رغم إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة، لكنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك وجب اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات الازمة على الجزائر من خلال[1]:

-إقامة اقتصاد جزائري قوي يحث على تشجيع صادراته وتنويع مصادر الدخل من جانب فلاحي، وسياحي، وصناعي، وخدماتي، والعمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمات المالية من البطالة والفقر.

-تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث أنها اقل تأثير بالازمة المالية العالمية.

-ضرورة جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية واهتمام بالكفاءات الجزائرية ووضعهم في قطاعات متنوعة.

-تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمات المالية و ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات والحفاظ على فائض لميزان التجاري.

-ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة إشكال الفساد ومظاهر تبذير الأموال العامة.[2]

- ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.

- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لتجنب المضاربة.

- ضرورة توسيع التعامل العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق المال للدول المتقدمة.

---

[1] قدي عبد المجيد، "الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية " . مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية : العدد46، القاهرة ، 2009.

[2] داودالشيخ، "الأزمة المالية العالمية و وانعكاساتها وحلولها على الجزائر" . مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من مظور النظام الإقتصادي العربي والإسلامي، (كلية الإقتصاد ،جامعة الجنان:الجزائر ،14/ 13مارس،2009)، ص135.

المطلب الثالث:التأثير الاجتماعي للأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر

يعتبر ظهور الأزمة المالية الأخيرة كحدث إنتقالي عالمي، رغم قلة مخاطرها إلى أنها ألقت الضوء على المجال الإجتماعي من خلال ظاهرة التعليم، الصحة، والسكن، ومن هنا تبرز أهم التجليات التي طرأت على المجال الإجتماعي من جراء الأزمة المالية العالمية.

أولا- تداعيات الأزمة المالية على مستوى التعليم في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية على السياسة العامة من ناحية التعليم بكل مستوياته التي تؤول للخروج من ظاهرت التبعية نحو التقدم الشامل، فقد باتت مستويات التعليم تساهم في النمو الإقتصادي الجزائري والذي زاد من مراكز التعليم و المعاهد و المدارس و الجامعات و تنامي المنح الدراسية للخارج، ولكن الازمة ألقت بظلالها على كل المستويات و كل الموظفين في هذا المجال العلمي الذي يتطلب تدخل العولمة الرامية نحو الإستقرار السياسي، فعلى الحكومة مراعات ذلك قبل حدوث الكارثة و القيام بإجرات المناسبة في وقت مناسب قبل تفاقم الاوضاع.[1]

كما أثرت العملية التربوية بلأزمة المالية نتيجة إتباع الجزائر للسياسة التقشفية من خلال خصم و تأجيل رواتب الموظفين، مما أدت لعدم الإستقرار الإجتماعي، وهذا يزيد من ضغوطات العاملين و الذي يأثر على نفسية الطلاب نتيجة تهاون الموظفين و الرؤساء، و نتيجة لعدم إلتزام الدول بسياستها المالية و نقص في السيولة النقدية في البنوك، أدى بالموظفين و المودعين لأموالهم بالركود التام و عدم القدرة على التسديد أدى لعجز الموازنة العامة للدولة[2].

[1] عبد الواحد محجوب، " الوضع الاجتماعي و الازمة المالية العالمية الراهنة بالجزائر". مجلة الحياة العلمية الجزائرية ، العدد 77. 76، 2011، ص282.

[2] محمد منصور، "الإستثمار في التعليم لمحاربة الإزمة المالية العالمية" .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: Ejabat.google.com.2009 يوم 25افريل 2016، على الساعة 13:40.

ثانيا- تداعيات الازمة المالية العالمية على الوضع الصحي بالجزائر:

بإعتبار أن الصحة هي جزء أساسي لتنمية البشرية التي تبحث عن التغير الإجابي والسعي وراء الرفاه الإجتماعي، وقد تعتمد الرعاية الصحية على توفير إحتياجات ضرورية ومتنوعة ، كالتوظيف الملائم و الجيد و التغذية و الضمان الإجتماعي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن أهم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية من الجانب الصحي نجد:

-إنخفاض الإحتياط المالي العام للدولة أدى لارتفاع معدلات البطالة وهذا بدوره أثرى على إنخفاض الدخل الذي زاد لتوتر و إضطربات نفسية.

-يتراجع الدخل الجزائر بتراجع الطلب على الصادرات و التقييد الشديد لي رأس المال وإنخفاض الإستثمار الاجنبي المباشر، نتيجة إرتفاع تكاليف الأدوية الصحية و بعض الإمكانيات التكنولوجية أثناء الازمة المالية.

- غياب الرعاية الصحية التامة خاصتا للفئات ذوي الدخل المحدود، و تكمن الرعاية الصحية في تباع معايير الحكم الراشد من مسائلة و حكم القانون و الشفافية و الرقابة التامة على الهيئات و النقبات الصحية التي تستوجب سياسة عامة لي مجال التنمية الصحية و نتيجة لي زيادة مطالب الموظفين .[1]

ثالثا- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع السكني بالجزائر:

تعد أزمة السكن من بين أكبر الأزمات الإجتماعات التي تعانيها الجزائر أثناء حدوث الأزمات المالية، ولا تزال معالجتها تعتمد على إمكانيات و سياسات مأهلة لترقية الوضع العمراني، وغالبا ما تختزل أزمة السكن

[1] منظمة الصحة العالمية ، "تأكيد الأوضاع الصحية من جراء الأزمة المالية في أوروبا" .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: Ara.reuters.com/article new تاريخ الاطلاع 25افريل 2016، على الساعة 14:15.

الحيز الكبيرمن طرف وسائل الإعلام و بعض الجيهات الرسمية في إصال البرامج الحكومية للمجتمع،[1] وقد تظهر العديد من الإختلالات البنيوية نتيجة غياب الشفافية وعدم إحترام على المستوى الإدارات لسبب تفشي الفساد و غياب دور الرقابة على المؤسسات التنفيذية والسلطات العامة، وما يحدث فيها من تجاوزات في الإدارات، ورغم ذلك إلا أن الحكومة تسعى للقيام بتحديات على المستوى المحلي و الوطني للقضاء على مسببات الأزمة في قطاع السكن و البحث عن الإستقرار الأسري، و الذي يؤدي بتحسين مستوى الرفاه الإجتماعي عن طريق مجموعة سياسات عمرانية إنتهجتها الدولة للوصول لدرجة حظارية من مستوى السكن الذي يرقى بدولة لمواجهة كل الأخطار التي تهدد تطورها الشامل.[2]

[1] لطيفة بالحاج، "القرارات المتطرفة لوزير الصحة بالجزائر" . جريدة الشروق الجزائرية : مجلة العلوم الانسانية ، العدد 32 . 2013 05/ 16،ص36.

[2] منظمة الصحة العالمية، "الأزمة المالية قد أثرت سلبا على الصحة ". جريدة الشعب العربي اللبنانية، العدد 38، 2009/11/15.

المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر:

ترتكز أغلب الإستراتيجيات المتخذة لمعالجة الأزمات المالية بالأساس في الوضع السياسي على تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية، اما اجانب الإقتصادي قامت بتجنب الأزمة المالية حيث ربطت سعر الصرف عملتها بسلسلة عملات وخفضت قيمتها بحوالي الخمس، أما ما يخص الجانب الإجتماعي فقد باشرت السلطات المعنية في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطي العراقيل ومواجهتها.

المطلب الأول :تقييم آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة

قامت السلطات الجزائرية بالأعتماد على العديد من المؤشرات لتقيم آثار الأزمات المالية على كل الأوضاع لأجل تفادي هذه الازمات وتجنب وقوعها مرة أخرى.

أولا- انعكاسات الأزمة المالية على السياسة في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية العالمية علي السياسة العامة بجملة من التداعيات الإيجابية والسلبة ومن بينها:

01-**الإنعكاسات الإيجابية:** يترتب على الأزمات المالية إنعكاسات إيجابية تؤثر على الجانب السياسي للجزائر وذلك من خلال مايلي:

-أعتمدت الجرائر تنشيط الفواعل السياسية بادولة تدريجيا نتيجة الإنذار المبكر لهذه الأزمات والمباشرة في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية يؤول للإستقرار السياسي.

-تأسيس العديد من الهئات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد الإداري وما ينجم عنه من مخاطر على الدولة وعلى علاقاتها العامة إصلاح المنظومة السياسية عن طريق تفعيلها باتباع الديمقراطية[1].

02-الإنعكاسات السلبية:

-أثرت الأزمة المالية على تفاعل العلاقات والتكتلات الجزائرية الداخية والخارجية.

-غيرت في المنظومة السياسية من حيث هيكلة البرامج والسياسات المقررة.

-عملت على زعزعت الإستقرار السياسي للدولة من حيث إعتماد الجزائر بعملة الدولار كعملة موحدة.[2]

ثانيا- إنعكاسات الأزمات المالية على الإقتصاد في الجزائر:

مما لا شك فيه ان الاقتصاد الجزائري و غيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و لن بنسبة تبدو اقل من الدول الأخرى و ذالك للأسباب التالية:

-عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

-عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

-انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذالك ان الإنتاج الجزائري لا يعتمد على تصدير منتجات غير المحروقات* و ذالك يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي عن الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

---

[1] الحسن عاشي، "إختلالات بنيوية في السياسة الإسكان الجزائرية ". مركز الأبحاث العلمية- الجزائر، العدد24، 11/16/ 2012.

[2] عبد المجيد بوزيدي، "كيف ستأثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر " .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني : www.echorok.com بتاريخ 2016/02/16.على الساعة 09:46.

* انظر الي الملحق رقم 1 ص 90 .

-اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن اسعار السوق و هذا ما يجنبها أي إشكالات في حالة انخفاض أسعار البترول و هذا الإجراء لم يتفهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته الان. [1]

- يؤدي ركود الإقتصاد العالمي لإفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية، وبالتالي احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.

-ومن تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة، وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الأجنبية في الجزائر. [2]

و كما يقول المثل رب ضارة نافعة، فالأزمة الاقتصادية العالمية قد تجلب العديد من الفوائد للاقتصاد الجزائري نذكر منها:

-انخفاض اسعار العديد من السلع في السوق العالمية، فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي الى زيادة اسعار السلع فركوده يؤدي الى انخفاض اسعار السلع في السوق العالمية، و الجزائر بلد مستورد للسلع فالازمة نافعة للاقتصاد على الامد القريب ،الذي ادى الى تطوير صادراتها*، مما يوفر فرصة لتخفيف العبئ على المواطن، وكمثال على ذلك، نجد سوق السيارات الذي شهد إنخفاضات متتالية في الأسعار أدى لتحسين القدرة الشرائية للأفـــــــــــــــــراد.

-انخفاض تكاليف مواد الانتاج و هذا ا يخلق ديناميكية في الاقتصاد، و كمثال فانهيار اسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره اثر ارتفاع اسعاره في السوق العالمية .

---

[1] المرجع نفسه ، ص65.

[2] عبد الرحمن ، "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري" . ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، (جامعة سطيف، أكتوبر 2009) ص54 .

* انظر الملحق رقم 2 ص 95.

-إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها في البنوك في الدول الصناعية. [1]

ثالثا-انعكاسات الأزمات المالية على الوضع الإجتماعي في الجزائر:

أثرت الأزمة المالية على الوضع الإجتماعي بالجزائر فخلفت العديد من التداعيات ومن بينها :

01- الإنعكاسات الإيجابية

-أثرت الأزمة المالية على خريجي الجامعات الدولية والذي يرفع طلباته وزيادة أجوره نتيجة البحوث العلمية والكشوفات المعرفية، وقد يتدهور هذا الوضع من جراء تلك الأزمة.

-ونتيجة لمخاف الحكومة من آفاق الأزمة المالية عملت على الزيادة في رفع المستوى العمراني وتنشيطه.

02-الإنعكاسات السلبية

-غياب الرقابة على الوضع الصحي رغم الإنفاقات الهائلة التي وضعت للحفاظ على النشاط الإجتماعي

-غياب الرقابة على المستوى التعليمي خاصة العالي ذات الأبحاث والتخصصات العلمية التي تزيد من قدرة الدولة على تطوير النمو والتنمية المستدامة.

- التخلي على العديد من المشاريع التنموية او القيام بتاجيلها

-تقليص العديد من مناصب التوظيف في مختلف القطاعات .

[1] منظمة الصحة العالمية، "الشراكة الدولية من أجل حماية الصحة العالمية".
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: 09/04/2013 ar.wiki pedia.org.wik تاريخ الاطلاع 19افريل2016، على الساعة 12:13.

-أدت الأزمة المالية العالمية لتدهور الأوضاع السكنية من خلال إنخفاض الإحتياط المالي الجزائري.[1]

المطلب الثاني: لحلول المقترحة لتقليل من تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجزائر

تدخلت الحكومة الجزائرية لتخفيف من حدة الأزمات المالية وللقضاء عليها قامت بوضع العديد من الإصلاحات الجذرية والهيكلية، لنتعرف عليها :

أولا- على الوضع السياسي :

وصل الفساد الإداري إلى قمته في الدولة الجزائرية وللقضاء عليه وضعت الحكومة سياسات عديده ومتنوعه لتجنبه ومن بينها :

-وضعت سياسات وخطط عن طريق إقامة هيئات ومنظمات وطنية ودولية.

-من الضروري منح الإستقلالية التامة للقضاء و المحاكم وكذا أجهزة الرقابة القبلية و البعدية التي نص عليها الدستور لتفادي مخلفات الأزمة المالية[2].

- تكوين فرق عمل متخصصه و متطوره تعمل على مواجهه الازمات والتصدي لها .

-يعمل البرلمان على حماية المال العام والمساهمة في عملية مكافحة الفساد، وفي هذا الصدد يقترح منح صلاحيات واسعة لأعضاء اللجان البرلمانية للتحدي للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية .[3]

---

[1] محمد منصور، "الإستثمار في التعليم لمحاربة الأزمة المالية العالمية" .
متحصل عليه من الموقع الالكتروني: ejabat.google.com.05/10/2009 تاريخ الاطلاع 19افريل2016على الساعة 15:12.

[2] ناجي بن حسين، مرجع سابق.ص95.

[3] لندة سليمان، "هل تصمد بحبوحة الجزائر أمام الأزمة الاقتصادية العالمية". جريدة الشروق الجزائرية، العدد523، 2013/03/11.

ثانيا – على الوضع الإقتصادي :

ترتكز أغلب المعالجات المتخذة في معالجة الأزمات المالية بالأساس على توفير السيولة المالية وضخها في المصارف والمؤسسات المالية، للحد من حصول أنهيارات كبيرة وشاملة في البورصات وفي الأسواق المالية المتعثرة، بغرض استمرار ممارسة أنشطتها وتعزيز ثقة الجمهور بها،[1] حيث قامت الدول الكبرى بأخذ إجرآت سريعة أولية واعتبرت كخطوات تخفيفية لإيقاف الانهيار في المؤسسات المالية كما أن الجزائر إتخذت عدة إجراءات لتجنب الأزمات المالية، حيث ربطت سعر صرف عملتها بسلة عملات وخفضت قيمت عملتها بحوالي خمس مرات.

–ومن أجل إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي، أنه على الحكومة العودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات، ومراجعة المنظومة المصرفية وتسيير ونشاط الموانئ، وتمكين تجار الترابانـدو* من سجلات تجارية بتسعيرة ضرائب جزافية، والحرص كل الحرص على أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفر على نسبة اندماج ما بين 40 و50 بالمئة. [2]

–اقتناء اجهزة الانذار المبكر التي تعمل على كشف الازمات المقبلة واسبابها .

–تعتبر الشراكة الجزائرية مع إقتصاديات الدول المتقدمة كعاملا أساسي في زيادة الإستثمار هذا ما يؤدي إلى التوازنات المالية الكبرى، كما ان الرفع في السيولة يمنح المؤسسات المالية على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الاجنبية في الجزائر.[3]

---

[1] محمد العيسى،" زلزلة الأزمة المالية العالمية تحدث فوضى في قطاع التعليم". مجلة النور الأدبي، العدد:29، ص 35.

* **تجار ترابانـدو:** ويطلق هذا المصطلح على التجار غير الشرعيون الذين يتاجرون بطريقه غير شرعيه منتهجين اساليب عده في تجارتهم. انظر موقع قاموس المعاني www.almaany.com .

[2] محمد بوسري، "الاستفادة من السكن الاجتماعي". جريدة النهارالجزائرية، العدد560، 2009 /01/ 26، ص07.

[3] عبد الكريم مكتوب، "الإقتصاد الجزائري والوضع الحالي ". ملتقى دولي رابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على إقتصاد الدول، 2011 /05/ 15.

ثالثا- على الوضع الإجتماعي :

- قامت الجزائر باتخاذ إجراءات لازمة دعت فيها للمراقبة القبلية والبعدية على الأجهزة الصحية المستوردة، كما اتخذت اجراءات المعاينة على المستشفيات والأدوية الصحية[1].

-الإستثمار في الدراسات الجامعية والذي له مردود مستقبلي من ناحية الزيادة في الدخل المالي للدولة والقضاء على البطالة.[2]

-محاولة الحكومة منح مساعدات مالية مباشرة من أجل إقتناء السكنات الجماعية وسكنات البيع بالإيجار لذوي الدخل المتوسط والمحدود، وقد تبقى الجهود محدودة لتوفير الجو اللائق نتيجة لآثار خلفية ترهق من كاهل الدولة.[3]

[1] سليم بن عبد الرحمن، "الجزائر مطالبة بتأسيس صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية" . مجلة الحدث: الجزائر، 2013 04/ 28 ،العدد25، ص30.

[2] محمد فاخر العلوي، "الموجة السياسية والصحة العالمية ،" ملتقى الفكر العربي والوضع الصحي العالمي،2012/ 07/ 12.

[3] حسن عاشي، مرجع سابق، ص65.

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر الأزمة المالية العالمية من أكثر العوائق التي أثرت على الأوضاع العامة في الجزائر، وذلك نظرا لإرتباط إقتصادها بعملة الدولار العالمية، رغم عدم ارتباطها بالمصاريف والأسواق المالية العالمية لهذا فقد يظهر تأثير للأزمة المالية العالمية، ونظرا لكون العلاقات الجزائرية الحالية مستقرة، والذي سيمهد للانفتاح الإقتصادي المتميز بالعزلة عن السوق المالية والمصرفية وتأثير الأزمة عليها، كان بطريقة غير مباشرة ، وان كان له ايجابيات مؤقتة، فإن سلبياته غير محدودة، أما الوضع الإجتماعي يقتصر على تلبية الاحتياجات بمعنى توفير الرعاية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية ، والبحث عن الرفاهية ، ونظرا للاحتياجات المتزايدة للأفراد، فإن الوضع الاجتماعي لا يمكن وصفه بالاستقرار التام لما نشهده من تدهور الوضع الصحي والمتطلبات المتزايدة لموظفي الصحة والتعليم،إلا أنها تبقى دائما في مرحلة تخطي الأزمة من خلال وضع استراتيجيات الأزمات المالية لتجنب المخاطر المستقبلية ، والجدير بالاشارة ان وجود أزمات مالية لا يعني بالضرورة التأثير السلبي على أوضاع الجزائر بل هناك العديد من الايجابيات اثرت على الاوضاع الجزائرية.

الخاتـمة

الخاتمـــة

نخلص من عرضنا أن السياسة العامة قديم بقدم الحضارات والمجتمعات، وتعددت تعاريفه بتعدد الزوايا والرؤى التي ينظر منها الدارسون، وتعتبر السياسة العامة هي محصلة التفاعلات السياسية و الديناميكية القائمة بين مختلف الفواعل السياسية التي يمكننا تصنيفها إلى فواعل رسمية و فواعل غير رسمية، حيث إن عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية، ويتدخل الفاعل بين مختلف الفواعل السياسية في مختلف مراحل، بحيث تمر مرحلة صنع السياسة العامة بعدة مراحل والتي من خلالها يمكن الخروج بسياسة عامة ناجحة.

باعتبار أن الأزمة المالية العالمية تعني الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية أو في عملة دولة ما، فإنها قد تنقسم الأزمة المالية لأزمة مصرفية وأزمة عملة و أزمة الديون السيادية وأزمة أسواق المال ، كما عانى الاقتصاد العالمي لمجموعة أزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 إلى أزمة الرهن العقاري 2008 ، ترجع أهم الأسباب لهذه الأزمات لاضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال والمضاربات الوهمية ، وللخروج من هذه الأزمات يتطلب تكاثف في الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي، بما يضع السياسة العامة أمام الحرية في التعامل مع الأزمات المالية، والتي تعتبر مفتاح في يد الدولة للخروج من الوضع المتأزم لحالة من الاستقرار واعتمادا على مجموعة أساليب داخلية وخارجية لتفادي الوقوع في أزمات لاحقة مستقبلية .

وتعد الأزمة المالية العالمية من أكثر العوائق التي أثرت على الأوضاع العامة في الجزائر، وذلك نظرا لإرتباط إقتصادها بعملة الدولار العالمية، رغم عدم ارتباطها بالمصاريف والأسواق المالية العالمية لهذا فقد يظهر تأثير للأزمة المالية العالمية، ونظرا لكون العلاقات الجزائرية الحالية مستقرة، والذي سيمهد للانفتاح الإقتصادي المتميز بالعزلة عن السوق المالية والمصرفية وتأثير الأزمة عليها، كان بطريقة غير مباشرة ، وان كان له ايجابيات مؤقتة، فإن سلبياته غير محدودة، أما الوضع الإجتماعي يقتصر على تلبية الاحتياجات بمعنى توفير

الرعاية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية ، والبحث عن الرفاهية ، ونظرا للاحتياجات المتزايدة للأفراد، فإن الوضع الاجتماعي لا يمكن وصفه بالاستقرار التام لما نشهده من تدهور الوضع الصحي والمتطلبات المتزايدة لموظفي الصحة والتعليم،إلا أنها تبقى دائما في مرحلة تخطي الأزمة من خلال وضع استراتيجيات الأزمات المالية لتجنب المخاطر المستقبلية ، والجدير بالاشارة ان وجود أزمات مالية لا يعني بالضرورة التأثير السلبي على أوضاع الجزائر، فهناك العديد من الايجابيات حيث أعتمدت الجرائر تنشيط الفواعل السياسية بادولة تدريجيا نتيجة الإنذار المبكر لهذه الأزمات والمباشرة في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية يؤول للإستقرار السياسي ، و تأسيس العديد من الهيئات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد الإداري وما ينجم عنه من مخاطر على الدولة وعلى علاقاتها العامة إصلاح المنظومة السياسية عن طريق تفعيلها باتباع الديمقراطي.

تبين من خلال معالجة الإشكالية ان طبيعة أثر الأزمة العالمية لحالية نتيجة لما عرف بأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة 2007هي السبب الرئيسي في نشوء الأزمة المالية العالمية الحديثة والتي كانت أسبابها داخلية ونتائجها عالمية، وكانت تداعياتها سلبية على معظم دول العالم إلا أن إنتقالها للجزائر لم يكن بطريقة مباشرة إلا أن هذه الأزمة ألقت بعض الأضواء على المجال السياسي، والاقصادي، والاجتماعي،

فمن الجانب الاسياسي عملت الازمة المالية على زعزعت الإستقرار السياسي للدولة من حيث إعتماد الجزائر بعملة الدولار كعملة موحدة، وغيرت في المنظومة السياسية من حيث هيكلة البرامج والسياسات المقررة.

اما الجانب الاقتصادي، تنج عنها انخفاض السيولة ، وكذا الارتفاع في الاسعار الاوليه مثل السكر والقمح والحليب ....الخ، وادى ركود الإقتصاد العالمي لإفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية، وبالتالي احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تخلت الحكومة على العديد من المشاريع التنموية و القيام بتاجيلها، وقامت بتقليص العديد من مناصب التوظيف في مختلف القطاعات، وفي مجال الأوضاع السكنية تدهورت حالتها من خلال إنخفاض الإحتياط المالي الجزائري.

ونظرا للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية دعت الحكومة الجزائرية لإتباع هذه السياسات لمواجهة الآفاق المترتبة عن الأزمة والتي بمواجهتها تزول أكثر أخطار وتجد الدولة نفسها أمام إستقرار عام وهذا ما تطمح له كل الدول، حيث هناك العديد من الحلول للخروج او تقليل من شده هذه الازمة وهي :

- من الضروري منح الإستقلالية التامة للقضاء و المحاكم وكذا أجهزة الرقابة.
- وضعت سياسات وخطط عن طريق إقامة هيئات ومنظمات وطنية ودولية.
- إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي من خلال التنويع في صادراته وتقليل من الاعتماد من قطاع المحروقات.
- الإستثمار في الدراسات الجامعية والذي له مردود مستقبلي من ناحية الزيادة في الدخل المالي للدولة والقضاء على البطالة.
- على الحكومه العمل على توفير كافه المعلومات التي ساعد على الخروج من الازمة .
- استعمال اجهزة الانذار المبكر للكشف على الازمات المستقبلية .
- تكوين فرق عمل متخصصه لمكافحه وحل الازمات .

عموما يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية جاءت لتكشف مدى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يبقى مرتبطا بقطاع واحد هو بذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، حيث إن الوضع يقتضي التفكير مليا في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد جزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي.

المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1) أحمد مصطفى، مدخل السياسة العامة. الاردن: دار النور،2009.
2) الاسدي يوسف وكاظم حسين، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الاحاطة منها. محمد يوسف القريوتي وآخرون ، أبحاث منشورة في كتاب: الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.
3) الموند جبريال وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري ،(تر: محمد زاهي، المغربي بشيرٌ). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.
4) أندرسون جيمس، صنع السياسة العامة،(تر:عامر الكبيسي). عمان : دار المسيرة، (د.س.ن).
5) باقر شريف القرشي، النظام السياسي في الإسلام.ط4، بيرّوت: دار المعارف للمطبوعات،1987.
6) بيرتراند بادي ،التنمية السياسية. الاردن: دار الانوار ، 2007.
7) تقي حسين عرفات، التمويل الدولي. الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009 .
8) جميل سمير و حسين الفتلاوي ، العقود التجارية الجزائرية. الجزائر: ديوان لمطبوعات الجامعية ،2001.
9) حامد عبد الماجد قويس، دراسات في الرأي العامة : مقاربة سياسة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.
10) خليفة الفهداوي فهمي ، السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة،2001.
11) صبيعي محمد وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية. عمان : مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع،2001.
12) عبد العزيز النجار إبراهيم، الأزمة المالية. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2009.
13) عبد الفتاح نبيل، الازمات العالمية. القاهرة : دار العلوم ،2009.
14) كامل الخزرجي ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتجيات إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

15) مجاهد جمال، الرأي العام و قياسه: الأسس النظرية و المنهجية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

16) مسعود سميع، الأزمة المالية العالمية: نهاية اللبيرالية المتوحشة. الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

17) موفق محمد، الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة ووضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007 .

18) يوسف الشحات أحمد، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة الأزمة: جنوب شرق آسيا. القاهرة: دار البيل للطباعة والنشر،2001.

ب- الدراسات المنشورة :

أولا- المجلات:

1) العيسى محمد، "زلزلة الأزمة المالية العالمية تحدث فوضى في قطاع التعليم". مجلة النور الأدبي، الجزائر، العدد29، 2012. ص35.

2) بالحاج لطيفة، "القرارات المتطرفة لوزير الصحة بالجزائر". جريدة الشروق الجزائرية : مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد، 2010,32،ص36.

3) بن حسين ناجي، "الفساد أسبابه وآثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر". مجلة اقتصاد المجتمع ، العدد04، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007،ص12.

4) بن عبد الرحمن سليم،" الجزائر مطالبة بتأسيس صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية". مجلة الحدث الجزائرية،2013/ 04/ 28.ص30.

5) لاتوش سيرج، "العولمة ضد الأخلاق". مجلة شؤون الوسط، الجزائر، 1998، العدد725، أفريل2008، ص23.

ثانيا- الجرائد:

1) بده محجوب، "قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي لتصرف يحد من تأثيرات أزمة الديون الأمريكية". جريدة الخبر الجزائرية ، 2009، العدد886، 2011/06/18.

2) بن هدار محمد، "أزمة السيولة النقدية بالجزائر". جريدة الخبر الجزائرية، العدد630، 2010/12/19 .

3) بومرزوق رقية،"غياب الحكامة المؤسساتية من أهم أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية". القناة المصرية، 18-04-2013.

4) تقرير اقتصادي ، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية" . الغرفة التجارية الصناعية ، السعودية، العدد 65، 19يناير 2012.

5) تقرير الخامس،" لتأثير الأزمة المالية العالمية على العمال بمصر". دار الخدمات النقابية العمالية، 2009-12-16.

6) الحسن عاشي، "إختلالات بنيوية في السياسة الإسكان الجزائرية ". مركز الأبحاث العلمية، لجزائر، العدد24،2010/11/16.

7) سليمان لندة، "هل تصمد بحبوحة الجزائر أمام الأزمة الاقتصادية العالمية". جريدة الشروق الجزائرية ، العدد325، 2013 /03/ 11.

8) الشندويلي محمد، " تأثير الأزمة المالية العالمية وسبل البحث عن تأمينات اجتماعية ". جريدة الأهرام المصرية : مؤتمر الوزراء الأول للضمان الاجتماعي للعرب، العدد85 ، 2009-12-05.

9) لوربيس كليمونتس ،" تاثير الازمة المالية العالمية على العمل بالبحرين". جريدة الوسط البحرينية ، العدد 2519 ،30-02-2009.

10)منظمة الصحة العالمية، "الأزمة المالية قد أثرت سلبا على الصحة" . جريدة الشعب العربي ، العدد38، 11/15/2009/.

11) موسى مهدي " أزمة مال تتحول لازمة سياسية نتيجة الاختلافات السياسية" . جريدة الشرق الأوسط ،العدد 12036, 11-11-2012.

12)وليد عبد الطيف النصف،" سبل الخروج من الازمة البحرينية العمالية" . جريدة القيس الكويتية ،العدد 2427 ، 25 /04 2012.

13)وكالة الأنباء الجزائرية، "إدارة السياسة وا صداراتها لدى السلطات الجزائرية على محاربة الفساد والرشوة ". الجزائر، 06مارس.2013.

ج- الدراسات غير المنشورة:

أولا- الأطروحات و الرسائل و المذكرات :

1) بن لاغة إحسان، " إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية: دراسة حالة مصر" . اطروحة دكتوراة، تخصص مالية و نقود،(جامعة محمد خيصر، قسم العلوم الاقتصادية، 2012/ 2011).

2) ابو قصة سليمة، "الأزمة المالية العالمية و الاقتصاد الجزائري". رسالة ماجستير،(الجزائر : جامعه لبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009).

3) بونوة نادية ،" دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة دراسة في الجزائر" : 2009-1989" . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ، (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010,2009).

4) طيلب احمد،" دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي". مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع التنظيم السياسي والإداري، (جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام).

5) ضمبري عزيزة، " الفواعل السياسة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر". مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير العلوم السياسية و الإدارية،(جامعة الحاج لخضر بباتنة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2008/2007.)

6) العابد أيوب ،"تأثيرات الأزمات المالية على التجارة الخارجية للجزائر ". مذكرة ماستر تخصص علوم اقتصادية وتجارية، (جامعه محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2011).

7) الجندي علاوه،" دور البرلمان في رسم السياسية العامة في الجزائر" مذكره لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسة ، تخصص تنظيمات سياسيه وإدارية ، (جامعه قاصدي مرباح –ورقله كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013/2012).

ثانيا- الملتقيات:

1) بطرس شفيق ميالة، " تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد". الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي و بديل البنوك الإسلامية، (كلية العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة عنابة، يومي07 / 06 ماي 2009).

2) بلة باسي زكريا، " الأزمة المالية الاقتصادية والأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي ". مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي وعربي، (الجزائر، جامعة جنان ، 2009).

3) بلعباس عبد الرزاق سعيد، "ما معنى الأزمة ". مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،(جده، جامعة الملك عبد العزيز 2009).

4) الجوزي جميلة،"أسباب الأزمات المالية وجذورها". بمؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها،(جامعة الجنان :الجزائر، يومي 13-14نوفمبر،2009.)

5) الحلاق سعيد، " الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي". مؤتمر الأزمة المالية العالمية التداعيات وأثار على الاقتصاد الدول العربية، مصر،2009.

6) حمادو بن نعمون، " طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008" . ملتقى الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،(سطيف، جامعة فرحات عباس ، 20اكتوبر2009)

7) حميداتو محمد الناصر، "الأزمة الاقتصادية العربية من حيث تأثيرات الأزمة على أسعار البترول". مجموعة مقالات عن: الأزمة العالمية الراهنة،(معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي, 03 فيفري2009).

8) خليل فياض خالد علي الزائدي محمد، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي " . مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مصر، 2009.

9) زروق جمال الدين وآخرون، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية". التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، سبتمبر،2010.

10)فاخر العلوي محمد، "الموجة السياسية والصحة العالمية". ملتقى دولي حول:الفكر العربي والوضع الصحي العالمي، /2012 /01/07.

11)كورتل فريد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية" . مجموعة مقالات : الأزمة المالية العالمية الراهنة،(الجزائر،جامعة سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010- 2009.)

12)محفوظ عبد الخالد، "الصحافة المكتوبة ودورها في تخطي الأزمة بالجزائر" . منتدى التواصل، (الجزائر، 09 مارس ، 2012).

13)مغاري عبد الرحمن، "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري". ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، (جامعة سطيف، أكتوبر2009).

14)المشاط عبد المنجم، " الأزمة المالية العالمية والسياسات تجنبها بالولايات المتحدة الأمريكية ". منتدى الحنطة العربية، مجلة الانوار،2009 ، العدد52، 2007/08/15.

15)هزل كوران نإلي، " التعليم العالي وتأطير الأزمات المالية العالمية". المؤتمر الدولي لتعليم العالي ". (القاهرة، يومي02 03 مارس، 2011).

رابعا – المواقع من الانترنت:

1) أبو صلاح علاء، "أثار الأزمة المالية العالمية ".

متحصل عليه : www.newsmakloob.com بتاريخ 19-04-2016 على الساعة 05:12 am

2) أبو صلاح علاء " اثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية ".

المتحصل عليه: www.newsmaktoob.com تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 11:15 pm.

3) شرفاوي ليلى، " أزمة السيولة المالية تحرم الآلاف من الموظفين من سحب رواتبهم."

متحصل عليه :www.al jazairess.com/echorouk تاريخ الاطلاع 2016/04/17 على الساعة 09:50 pm.

4) قرينس فاتح " دراسة عن أزمة المالية العالمية".

متحصل عليه :http://www.aljazera .net.2009 بتاريخ 2016/04/10.على الساعة 11.30 pm.

5) مترمن عزاوي، " الانهيار المالي والحتمية الدياليتيكي".

متحصل عليه: http/www.echorok.com2010 بتاريخ 14/04/2016، على الساعة 16:52 pm.

6) منصور محمد، "الاستثمار في التعليم لمحاربة الأزمة المالية العالمية".

متحصل عليه :www.Ejabat.google.com.2009 تاريخ الاطلاع 19افريل2016على الساعة 15:12.

7) منظمة الصحة العالمية، "الشراكة الدولية من أجل حماية الصحة العالمية".

متحصل عليه: http://www.ar.wiki pedia.org.wik2013 تاريخ الاطلاع 19افريل2016، على الساعة 12:13.

8) منظمة الصحة العالمية ، "تأكيد الأوضاع الصحية من جراء الأزمة المالية في أوروبا".

متحصل عليه : Ara.reuters.com/article new : تاريخ الاطلاع 25افريل 2016، على الساعة 14:15 .

9) وزارة التجارة ، "إحصائيات حول التجارة الخارجية" .

متحصل عليه08 http/wwwmincommence.gov.dz/anab/fichins: بتاريخ 29افريل2016،
على الساعة 12:15 صباحا.

ثانيا : المراجع بالفرنسية:

A. LIVERS:

1. DANIEL Kubler et JAQUE Maillard; Analyser les politiques publiques. Grenoble, press universitaire de Grenoble, 2009.

2. L'economiste d'algerie; hebdomadanie, processus EURO: méditerranéen. 2001 .

B. Rapports

1. Rapport mondial; "La crise cachée ,L'éducation et les conflits armés". .united nations educasional, scientific and cultural organization,2001.

2. .Ministère des Finances. Direction générale des Doua nes Centre nationale De l'information. et des statistiques. Statistiques du commerce extér ieur de l'Algérie. Période : Année 2008.

3. CHARLES Gorrln," Les politiques publiques", Note rédigée au séminaire des 3 et 4 Avril ,2007 , Université de Pair et des pays de l'adour , UFR pluridisplinaire de Bayonne .

الملاحق

الصادرات من غير المحروقات / حسب مجموعة المستخدمين
الفترة 2014

الـــغذاء (%11,5)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلالف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
السكر	476,49	228,14	18 377,71
المياه المعدنية والغازية	25,99	15,43	1 242,97
التمور	25,64	38,35	3 089,37
الكمأ	0,04	0,61	49,39
المعكرونة الغذائية	8,03	5,65	455,30
زبدة الكاكاو	1,38	7,69	619,10
الخروب وحبوب الخروب	7,19	6,05	487,23
الزبادي ، الياوورت	2,96	3,79	305,21
دبس السكر	7,10	1,38	110,85
الجمبري	0,21	2,75	221,68
البصل والعسقلان	3,14	1,94	156,43
الكسكس	1,90	1,47	118,73
الأخطبوط	1,15	2,62	211,40
زيوت عباد الشمس	0,07	0,11	8,60
التونة الحمراء	0,09	0,83	66,47
النبيذ من العنب الطازج	0,27	0,96	77,64
الحلزونات والاخرى بحرية	0,27	0,74	59,80
العصير والعصيرالممزوج	2,07	1,06	85,48
البطاطا	0,64	0,22	17,79
دقيق القمح (القمح) أو ميسلين.	0,0009	0,0007	0,06
الكعكة والمخلفات الصلبة من استخراج الدهون والزيوت النباتية	2,90	0,14	11,44
التونة	0,07	0,32	25,90
الأسماك الطازجة أو الجامدة	0,15	0,40	32,46
الحليب وقشدة الحليب ومواد تحلية أخرى	0,0002	0,0001	0,01
ضعف مركز الطماطم	0,01	0,01	1,04
منتجات المخابز ، العجائن والحلويات أو البسكويت	0,01	0,04	3,60
الشكولاطة و محضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو	0,0017	0,01	0,61
اللحوم م وأحشاء الدواجن صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة	1,82	0,24	19,02
محضرات للصلصات والصلصات الجاهزة	0,02	0,02	1,26
زيت الزيتون	0,0001	0,0003	0,02
لحوم الخيول الاصيلة	0,0031	0,0204	1,64
سميد خبز القمح	1,0003	0,6537	52,66
التبغ والسجائر	0,0422	0,2221	17,89
الثمار وأجزاء أخرى من النباتات الصالحة للأكل	0,0516	0,0213	1,72
زيت فول الصويا	0,0008	0,0003	0,02
أشياء حلوة	0,0013	0,0044	0,36
المجموع الفرعي		**321,91**	**25 931**
المجموع		**323**	**26 019**

المواد الخام (%3,91)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلالاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
الفوسفات	1 334	96	7 730
بقايا الورق	137,18	6,61	533
الرماد ،والمخلفات التي تحتوي على المعادن غير الحديدية	4,90	3,38	272
الملح وكلوريد الصوديوم	22,63	1,13	91
الفلين الطبيعي الخام	1,70	1,52	122
الدهون والزيوت الحيوانية النباتية وجزيئاتها	0,22	0,16	13
الرخام	0,99	0,19	15
الجبس	0,71	0,11	9
زيت زيتون	0,03	0,06	5
البنتونيت	0,0001	0,001	0
الصلال والجلود الخام	0,00004	0,00026	0
المجموع الفرعي		**109**	**8 790**
المجموع		**110**	**8 861**

نصف المواد (%83,6)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلالاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
المذيبات النفثا (زيوت من تقطير قطران الفحم)	814,9	1 105,2	89 029,4
غاز الأمونيا	1 159,1	610,3	49 161,9
الهيليوم	10,0	53,4	4 298,9
الميثانول (الكحول الميثيل)	135,2	55,4	4 461,5
الأسمدة	893,4	312,3	25 159,1
الزجاج المسطح والمقسى	56,3	18,0	1 452,5
جلود الاغنام المدبوغة	5,3	13,0	1 044,4
الحديد الخام الغير مسبك	20,6	7,8	625,8
الزنك على شكل خام والسبائك من الزنك	3,7	7,5	600,2
المنتجات المدرفلة المسطحة من الحديد أو الفولاذ غير مسبكة	6,0	2,8	228,9
جلود والاصلال المدبوغةمن قشرة الاغنام	1,1	8,4	675,2
مشتقات مسلفنة، المنترنة أو المنترزة من الهيدروكربونات	3,4	5,9	473,6
أصناف من الجبس	58,7	8,9	714,0
جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف	0,3	4,8	384,7
نصف مواد من الحديد أو الصلب	2,3	1,0	84,0
جلود والاصلال المدبوغةمن قشرة الماعز	0,5	1,5	121,4
نفايات وقصاصات من المواد البلاستيكية	3,8	1,2	94,0
مواد من الفلين الطبيعي	0,3	2,1	172,1
الورق والكرتون	1,8	1,8	148,4
نفايات ومخلفات الورق	12,4	1,9	151,7
الفلين المكتل	0,8	1,7	140,2
ألواح الطلاء من السراميك	2,1	0,4	35,4

نصف المواد (%83,6)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
الآلات المستخدمة في تكييف الهواء	0,0	0,2	15,5
لوحات، وصحائف ، شرائط ، من البلاستيك	0,05	0,1	12,0
أنابيب ومواسير وأجزاء من الحديد أو الصلب	0,1	1,0	78,6
بيكاربونات الصوديوم	0,4	0,7	56,9
الورق والورق المقوى	0,4	0,4	34,8
الأعمدة والاطر المعدنية	0,4	0,4	31,4
لأنابيب والخراطيم، ومستلزمات من البلاستيك	0,2	0,6	48,3
الأنابيب والتجهيزات من الحديد أو الصلب أو الفولاذ.	0,1	0,6	46,2
العصير والعصير الممزوج	0,8	0,4	31,4
موجهات ومسرعات التفاعل ومحضرات المحفز	0,04	0,2	14,3
منتجات المخابز ، العجائن والحلويات أو البسكويت	0,1	0,1	5,9
مواد معدنية طبيعية ذات منشأ وأصل حيواني	0,0	0,3	20,6
عناصر كيميائية و نظائر مشعة	0,0001	0,01	0,9
مسامير وبراغي، وشرائح مستديرة	0,02	0,1	10,4
أوكسيد الزنك	0,1	0,2	12,9
بوليمرات الإثيلين	0,01	0,01	0,4
معدات للسقالات ودعائم	0,02	0,1	9,0
مبيدات الحشرات	0,1	0,4	33,5
الإسمنت	15,8	1,1	90,4
ايزومرات زيلين ممزوجة	60,4	59,3	4 777,2
البنزين	37,3	49,1	3 958,9
المجموع الفرعي		**2 341**	**188 547**
المجموع		**2 350**	**189 300**

معدات وتجهيزات صناعية (%0,53)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
أدوات الحفر والتنقيب	0,00	0,46	37,2
قطع غيار آلات الحفر والتنقيب	0,09	2,95	238,0
مركبات لنقل البضائع	0,03	0,31	25,0
المواد العضوية وماشابه	0,02	0,68	54,9
خيوط وكابلات التوصيل المعزولة للكهرباء	0,69	2,40	193,4
أجهزة تصفية (غسيل الكلى للدم)	0,12	0,43	34,3
قطع واكسسوارات للقياس والتحكم والدقة	0,01	0,65	52,3
الأدوات والأجهزة المستخدمة في العلوم الطبية كطب الجراحة وطب الأسنان أو الطب البيطري	0,05	0,19	15,1
مضخات للسوائل و رافعة السوائل	0,00	0,11	8,5
قطع غيار المحركات والآلات المتحركة	0,0007	0,02	1,9
مجموعات المولدات والمحولات الكهربائية	0,02	0,18	14,2
آلات معالجة البيانات ووحداتها	0,00	0,12	9,5
أقراص ،شرائط نظام التخزين	0,00	0,17	13,9
محركات للمولدات الكهربائية باستثناء مجموعة من المولدات.	0,0001	0,006	0,5

معدات وتجهيزات صناعية (%0,53)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
آلات نظام إسالة الهواء وأخرى للغاز.	0,0001	0,004	0,3
آلات تصفية وتنقية الغاز	0,0000	0,002	0,1
أدوات لقطع التيار الكهربائي وقطع التبديل.	0,01	0,07	5,7
قواطع الدوائر الكهربائية	0,0012	0,03	2,4
مضخات الهواء أو للفراغ ، وضواغط الهواء والمراوح.	0,0031	0,01	1,2
مسكات التوصيل	0,01	0,06	4,7
أنابيب ومساوير من الحديد أو الصلب.	0,01	0,16	13,1
إطارات وحاويات	0,07	0,11	9,3
غسالات بنظام التجفيف	0,0003	0,003	0,2
آلات وأجهزت تكييف الهواء.	0,0002	0,01	0,5
السكاكين وشفرات قطع للآلات أو الأجهزة الميكانيكية	0,0000	0,01	0,7
أدوات قابلة للتبديل لالأدوات اليدوية.	0,0002	0,03	2,1
آلات واجهزة العمل من المطاط أو مادة البلاستيك	0,0010	0,03	2,4
أدوات لطحن	0,00	0,14	11,3
المجموع الفرعي		**9,3**	752,6
المجموع		**15,0**	**1 208**

السلع الإستهلاكية الغير غذائية (%0,36)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
حافظات الأطفال	1,3	1,9	155,6
مواد التعليب والتغليف أو النقل من مادة البلاستيك	0,7	2,1	171,0
الأدوية	0,1	1,7	133,6
أمصال مضادة ومواد مناعية	0,6	0,4	33,5
نابيب مرنة من معادن عادية، مع لواحقها	0,02	0,10	8,3
مزيلات الروائح ومضادات التعرق	0,04	0,18	14,9
أجهزة الإنارة وأجزاؤها،	0,14	0,12	9,6
نسيج الشاش	0,1	0,4	33,0
الكتب ،القصاصات والمطبوعات المشابهة.	0,04	0,33	26,8
مصارف ، أحواض الغسيل ،إطارات أحواض الغسيل أحواض الإستحمام مرحاض شطف وأحواض من السيراميك	0,04	0,05	4,4
جرائد ومنشورات ودوريات مطبعية	0,01	0,05	4,3
مفاصل، من المطاط المعالج بالكبريت الغير مخمر	0,01	0,15	12,3
قطع غيار ولواحق المركبات والسيارات	0,001	0,02	1,8
خلايا وبطاريات من الخلايا الإلكترونية	0,04	0,24	19,0
أطقم وعلب صيدلية معبأة للإسعافات الاولية	0,01	0,03	2,2
مواد ومحضرات عضوية لاستعمال الصابون	0,04	0,04	3,5
آلات لإنتاج البرودة	0,004	0,01	1,1
محضرات الغسيل وما شابه	0,04	0,13	10,7
طانيات	0,004	0,01	0,9
السجاد ومواد تغطية الأرضيات من مادة النسيج	0,002	0,01	0,7

السلع الإستهلاكية الغير غذائية (%0,36)

السنة 2014

	الكمية	القيمة	
	آلالف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
أمصال مضادة ومواد مناعية	0,01	0,07	5,5
الورق من النوع الذي يستخدم للأغراض المنزلية أو الصحية	0,005	0,02	1,5
عطور	0,001	0,01	0,7
المجموع الفرعي		**8,13**	**654,89**
المجموع		**10**	**805,53**

السنة 2014	
بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
118	**9 466**
2 810	**22 239**

المجموع الفرعي
المجموع

تطور الصادرات من غير المحروقات / حسب مجموعة المستخدمين
الفترة 2014/2013

الـــغذاء	(%19,96)	(%11,5)

	السنة 2013			السنة 2014		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	آلالف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	آلالف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
السكر	474,61	272,16	21 602	476,49	228,14	18 377,71
المياه المعدنية والغازية	45,41	33,83	2 685	25,99	15,43	1 242,97
التمور	20,79	29,85	2 370	25,64	38,35	3 089,37
الكمأ	2,45	18,23	1 447	0,04	0,61	49,39
المعكرونة الغذائية	19,46	13,71	1 088	8,03	5,65	455,30
زبدة الكاكاو	1,48	5,80	461	1,38	7,69	619,10
الخروب وحبوب الخروب	6,96	5,31	422	7,19	6,05	487,23
الزبادي ، الياوورت	4,16	4,69	372	2,96	3,79	305,21
دبس السكر	16,09	3,17	252	7,10	1,38	110,85
الجمبري	0,21	2,19	174	0,21	2,75	221,68
البصل والعسقلان	2,32	1,98	157	3,14	1,94	156,43
الكسكس	2,31	1,74	138	1,90	1,47	118,73
الأخطبوط	0,78	1,73	137	1,15	2,62	211,40
زيوت عباد الشمس	0,87	1,35	107	0,07	0,11	8,60
التونة الحمراء	0,18	1,29	102	0,09	0,83	66,47
النبيذ من العنب الطازج	0,21	0,66	52	0,27	0,96	77,64
الحلزونات والاخرى بحرية	0,18	0,58	46	0,27	0,74	59,80
العصير والعصيرالممزوج	0,73	0,54	43	2,07	1,06	85,48
البطاطا	0,82	0,42	33	0,64	0,22	17,79
دقيق القمح (القمح) أو ميسلين.	0,54	0,39	31	0,0009	0,0007	0,06
الكعكة والمخلفات الصلبة من استخراج الدهون والزيوت النباتية	5,50	0,37	29	2,90	0,14	11,44
التونة	0,06	0,27	21	0,07	0,32	25,90
الأسماك الطازجة أو الجامدة	0,06	0,19	15	0,15	0,40	32,46
الحليب وقشدة الحليب ومواد تحلية أخرى	0,04	0,12	10	0,0002	0,0001	0,01
ضعف مركز الطماطم	0,06	0,08	6	0,01	0,01	1,04
منتجات المخابز ، العجائن والحلويات أو البسكويت	0,07	0,08	6	0,01	0,04	3,60
الشكولاطة و محضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو	0,01	0,04	3	0,0017	0,01	0,61
اللحوم م وأحشاء الدواجن صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة	0,37	0,04	3	1,82	0,24	19,02
محضرات للصلصات والصلصات الجاهزة	0,02	0,04	3	0,02	0,02	1,26
زيت الزيتون	0,01	0,02	2	0,0001	0,0003	0,02
لحوم الخيول الاصيلة	0,00	0,01	1	0,0031	0,0204	1,64
سميد خبز القمح			0	1,0003	0,6537	52,66
التبغ والسجائر			0	0,0422	0,2221	17,89
الثمار وأجزاء أخرى من النباتات الصالحة للأكل			0	0,0516	0,0213	1,72
زيت فول الصويا			0	0,0008	0,0003	0,02
أشياء حلوة			0	0,0013	0,0044	0,36
المجموع الفرعي	**606,78**	**400,88**	**31 819**		**321,91**	**25 931**
المجموع		**402**	**31 908**		**323**	**26 019**

المواد الخام (%5,41) (%3,91)

	السنة 2013		السنة 2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
الفوسفات	1 080,55	96,57	7 665	1 334	96	7 730
بقايا الورق	40,46	5,67	450	137,18	6,61	533
الرماد ،والمخلفات التي تحتوي على المعادن غير الحديدية	3,18	2,23	177	4,90	3,38	272
المخلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية	2,59	1,67	133			0
الملح وكلوريد الصوديوم	33,99	0,92	73	22,63	1,13	91
الفلين الطبيعي الخام	1,14	0,91	72	1,70	1,52	122
الدهون والزيوت الحيوانية النباتية وجزيئاتها	0,31	0,23	18	0,22	0,16	13
الرخام	1,28	0,22	17	0,99	0,19	15
الجبس	1,73	0,18	14	0,71	0,11	9
زيت زيتون	0,05	0,18	14	0,03	0,06	5
زيوت عباد الشمس	0,003	0,004	0			0
البنتونيت			0	0,0001	0,001	0
الصلال والجلود الخام			0	0,00004	0,00026	0
المجموع الفرعي	**1 165,28**	**108,79**	**8 635**		**109**	**8 790**
المجموع		**109**	**9 605**		**110**	**8 861**

نصف المواد (% 72,39) (%83,6)

	السنة 2013		السنة 2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
المذيبات النفثا (زيوت من تقطير قطران الفحم)	699,32	966,62	76 724	814,9	1 105,2	89 029,4
غاز الأمونيا	558,16	283,17	22 476	1 159,1	610,3	49 161,9
الهيليوم	3,61	31,42	2 494	10,0	53,4	4 298,9
الميثانول (الكحول الميثيل)	72,65	30,35	2 409	135,2	55,4	4 461,5
الأسمدة	103,90	28,07	2 228	893,4	312,3	25 159,1
الزجاج المسطح والمقسى	72,37	22,83	1 812	56,3	18,0	1 452,5
جلود الاغنام المدبوغة	1,72	11,67	926	5,3	13,0	1 044,4
الحديد الخام الغير مسبك	31,00	11,29	896	20,6	7,8	625,8
الزنك على شكل خام والسبائك من الزنك	4,44	8,67	688	3,7	7,5	600,2
المنتجات المدرفلة المسطحة من الحديد أو الفولاذ غير مسبكة	17,15	8,61	683	6,0	2,8	228,9
جلود والاصلال المدبوغةمن قشرة الاغنام	3,18	7,86	624	1,1	8,4	675,2
مشتقات مسلفنة، المنترنة أو المنترزة من الهيدروكربونات	4,16	7,63	606	3,4	5,9	473,6
أصناف من الجبس	47,00	6,98	554	58,7	8,9	714,0
جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف	0,20	4,78	379	0,3	4,8	384,7
الإسمنت	30,62	2,18	173			0,0
نصف مواد من الحديد أو الصلب	4,01	1,81	143	2,3	1,0	84,0
جلود والاصلال المدبوغةمن قشرة الماعز	0,57	1,73	137	0,5	1,5	121,4
نفايات وقصاصات من المواد البلاستيكية	5,26	1,50	119	3,8	1,2	94,0
مواد من الفلين الطبيعي	0,27	1,49	118	0,3	2,1	172,1
الورق والكرتون	1,26	1,41	112	1,8	1,8	148,4
نفايات ومخلفات الورق	7,24	1,24	98	12,4	1,9	151,7
الفلين المكتل	0,60	1,23	98	0,8	1,7	140,2
ألواح الطلاء من السراميك	4,69	1,07	85	2,1	0,4	35,4
الرماد ،والمخلفات التي تحتوي على المعادن غير الحديدية	2,56	0,90	72			0,0
الآلات المستخدمة في تكييف الهواء	0,27	0,76	61	0,0	0,2	15,5
لوحات، وصحائف ، شرائط ، من البلاستيك	0,12	0,63	50	0,05	0,1	12,0
أنابيب ومواسير وأجزاء من الحديد أو الصلب	0,04	0,61	49	0,1	1,0	78,6

نصف المواد

(%83,6) (% 72,39)

	السنة 2013			السنة 2014		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	الآلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	الآلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
بيكاربونات الصوديوم	0,24	0,52	41	0,4	0,7	56,9
الورق والورق المقوى	0,23	0,40	32	0,4	0,4	34,8
الأعمدة والاطر المعدنية	0,37	0,34	27	0,4	0,4	31,4
لأنابيب والخراطيم، ومستلزمات من البلاستيك	0,15	0,32	25	0,2	0,6	48,3
الأنابيب والتجهيزات من الحديد أو الصلب أو الفولاذ.	0,04	0,29	23	0,1	0,6	46,2
قضبان وعيدان من النحاس المكرر	0,04	0,26	21			0,0
العصير والعصير الممزوج	0,37	0,24	19	0,8	0,4	31,4
الفطائر والكماءمحضرة أومحفوظة	0,04	0,15	12			0,0
موجهات ومسرعات التفاعل ومحضرات المحفز	0,03	0,11	9	0,04	0,2	14,3
منتجات المخابز ، العجائن والحلويات أو البسكويت	0,12	0,11	9	0,1	0,1	5,9
أصباغ من الأنواع المستعملة لصناعة الدهانات وغيرها من المواد الملونة.	0,00	0,10	8			0,0
المذيبات والمخففات مركب العضوية	0,08	0,10	8			0,0
مواد معدنية طبيعية ذات منشأ وأصل حيواني	0,10	0,07	6	0,0	0,3	20,6
عناصر كيميائية و نظائر مشعة	0,00	0,06	5	0,0001	0,01	0,9
مسامير وبراغي، وشرائح مستديرة	0,01	0,05	4	0,02	0,1	10,4
أوكسيد الزنك	0,02	0,04	3	0,1	0,2	12,9
بوليمرات الإثيلين			0	0,01	0,01	0,4
معدات للسقالات ودعائم			0	0,02	0,1	9,0
مبيدات الحشرات			0	0,1	0,4	33,5
الإسمنت			0	15,8	1,1	90,4
ايزومرات زيلين ممزوجة			0	60,4	59,3	4 777,2
البنزين			0	37,3	49,1	3 958,9
السيليكات	0,01	0,01	1			0,0
المجموع الفرعي	**1 678,22**	**1 449,67**	**115 065**		**2 341**	**188 547**
المجموع		**1 458**	**153 406**		**2 350**	**189 300**

معدات وتجهيزات صناعية

(%0,53) (% 1,39)

	السنة 2013			السنة 2014		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	الآلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	الآلاف من الطن	بالمليون دوالار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
عجلات جديدة من المطاط	1,42	7,32	581			
أدوات الحفر والتنقيب	0,01	4,29	341	0,00	0,46	37,2
قطع غيار آلات الحفر والتنقيب	0,05	2,02	160	0,09	2,95	238,0
مركبات لنقل البضائع	0,15	1,63	130	0,03	0,31	25,0
المواد العضوية وماشابه	0,04	1,16	92	0,02	0,68	54,9
خيوط وكابلات التوصيل المعزولة للكهرباء	0,09	0,90	71	0,69	2,40	193,4
أجهزة تصفية (غسيل الكلى للدم)	0,11	0,77	61	0,12	0,43	34,3
قطع واكسسوارات للقياس والتحكم والدقة	0,00	0,76	60	0,01	0,65	52,3
الأدوات والأجهزة المستخدمة في العلوم الطبية كطب الجراحة وطب الأسنان أو الطب البيطري	0,06	0,37	29	0,05	0,19	15,1
مضخات للسوائل و رافعة السوائل	0,01	0,33	27	0,00	0,11	8,5
قطع غيار المحركات والآلات المتحركة	0,00	0,31	24	0,0007	0,02	1,9
مجموعات المولدات والمحولات الكهربائية	0,02	0,20	16	0,02	0,18	14,2
آلات معالجة البيانات ووحداتها	0,00	0,19	15	0,00	0,12	9,5
الرافعات جسرية	0,12	0,17	13			0,0
أقراص ،شرائط نظام التخزين	0,00	0,17	13	0,00	0,17	13,9
محركات للمولدات الكهربائية باستثناء مجموعة من المولدات.	0,02	0,11	9	0,0001	0,006	0,5
آلات نظام إسالة الهواء وأخرى للغاز.			0	0,0001	0,004	0,3
آلات تصفية وتنقية الغاز	0,001	0,05	4	0,0000	0,002	0,1
أدوات لقطع التيار الكهربائي وقطع التبديل.	0,002	0,02	2	0,01	0,07	5,7
قواطع الدوائر الكهربائية	0,001	0,02	2	0,0012	0,03	2,4
محركات للمسبك ، للإضاءة عن طريق الضغط	0,001	0,01	1			0,0
مضخات الهواء أو للفراغ ، وضواغط الهواء والمراوح.	0,003	0,01	1	0,0031	0,01	1,2
مسكات التوصيل	0,001	0,01	1	0,01	0,06	4,7
أنابيب ومساوير من الحديد أو الصلب.			0	0,01	0,16	13,1
إطارات وحاويات			0	0,07	0,11	9,3

معدات وتجهيزات صناعية

(%0,53) | (% 1,39)

	السنة 2013			السنة 2014		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
غسالات بنظام التجفيف			0	0,0003	0,003	0,2
آلات وأجهزت تكييف الهواء.			0	0,0002	0,01	0,5
السكاكين وشفرات قطع للآلات أو الأجهزة الميكانيكية			0	0,0000	0,01	0,7
أدوات قابلة للتبديل لالأدوات اليدوية.			0	0,0002	0,03	2,1
آلات واجهزة العمل من المطاط أو مادة البلاستيك			0	0,0010	0,03	2,4
أدوات لطحن			0	0,00	0,14	11,3
المجموع الفرعي	**2,13**	**20,82**	**1 653**		**9,3**	**752,6**
المجموع		**28**	**2 724**		**15,0**	**1 208**

السلع الإستهلاكية الغير غذائية

(%0,36) | (% 0,84)

	السنة 2013			السنة 2014		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	آلاف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
حافظات الأطفال	2,97	6,10	484	1,3	1,9	155,6
مواد التعليب والتغليف أو النقل من مادة البلاستيك	1,53	4,33	343	0,7	2,1	171,0
الأدوية	0,26	2,24	178	0,1	1,7	133,6
أمصال مضادة ومواد مناعية	0,00	1,15	91	0,6	0,4	33,5
الورق والورق المقوى	0,43	0,35	28			0,0
نابيب مرنة من معادن عادية، مع لواحقها	0,02	0,30	24	0,02	0,10	8,3
مزيلات الروائح ومضادات التعرق	0,05	0,24	19	0,04	0,18	14,9
أجهزة الإنارة وأجزاؤها،	0,15	0,23	18	0,14	0,12	9,6
نسيج الشاش	0,05	0,17	13	0,1	0,4	33,0
الكتب ،القصاصات والمطبوعات المشابهة.	0,02	0,16	13	0,04	0,33	26,8
مصارف ، أحواض الغسيل ،إطارات أحواض الغسيل أحواض الإستحمام مرحاض شطف وأحواض من السيراميك	0,12	0,15	12	0,04	0,05	4,4
أقمشة منسوجة من خيوط اصطناعية	0,03	0,11	9			0,0
جرائد ومنشورات ودوريات مطبعية	0,01	0,09	7	0,01	0,05	4,3
عجلات مجددة أو مستعملة من المطاط	0,02	0,08	6			0,0
مفاصل، من المطاط المعالج بالكبريت الغير مخمر	0,00	0,07	6	0,01	0,15	12,3
قطع غيار ولواحق المركبات والسيارات	0,00	0,06	5	0,001	0,02	1,8
لوحات وصحائف ،شرائط من مادة البلاستيك	0,02	0,05	4			0,0
خلايا وبطاريات من الخلايا الإلكترونية	0,00	0,05	4	0,04	0,24	19,0
أطقم وعلب صيدلية معبأة للإسعافات الاولية	0,01	0,05	4	0,01	0,03	2,2
مواد ومحضرات عضوية لاستعمال الصابون	0,04	0,04	4	0,04	0,04	3,5
آلات لإنتاج البرودة	0,00	0,02	1	0,004	0,01	1,1
محضرات الغسيل وما شابه	0,01	0,01	1	0,04	0,13	10,7
مبيدات الحشرات	0,001	0,01	1			0,0
أنابيب داخلية في العجلات من المطاط	0,002	0,01	1			0,0
طانيات	0,003	0,01	1	0,004	0,01	0,9
السجاد ومواد تغطية الأرضيات من مادة النسيج			0	0,002	0,01	0,7
أمصال مضادة ومواد مناعية			0	0,01	0,07	5,5
الورق من النوع الذي يستخدم للأغراض المنزلية أو الصحية			0	0,005	0,02	1,5
عطور	0,001	0,01	1	0,001	0,01	0,7
المجموع الفرعي	**5,76**	**16,10**	**1 278**		**8,13**	**65 489**
المجموع		**17**	**2 072**		**10**	**805,53**

95%

98 %

	السنة 2013		السنة 2014	
	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
المجموع الفرعي	**1 996**	**158 429**	**118**	**9 466**
المجموع	**109**	**8 648**	**2 810**	**22 239**

الفهـرس

فـهرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحه
رقم :1	معدل الانخفاض في قيمة الأوراق المالية و أكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول سنة 2008.	58
رقم 2 :	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي2007 و2008	72

الفهـــرس

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة.....(أ-ز)

الفصل الأول: المقاربة المفاهمية والنظرية للدراسة...(9-36)

تمهيد.....09

المبحث الأول : ماهية السياسة العامة.....10

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.....10

المطلب الثاني: تعريف السياسة العامة وخصائصها.....12

المطلب الثالث : الفواعل الصانعه السياسة العامة 15

المطلب الرابع : مراحل صنع للسياسة العامة 25

المبحث الثاني : مفاهيم عامة للازمات المالية العالمية.....27

المطلب الاول : مفهوم الازمة المالية.....27

المطلب الثاني :الخصائص الاساسية للازمات المالية.....28

المطلب الثالث: انواع الازمات المالية 29

المطلب الرابع: اسباب الازمة المالية العالمية و سياسة تجنبها.....33

خلاصة الفصل الاول.....36

الفصل الثاني: تجليات الأزمة المالية العالمية والسياسة العامة....(38-62)

تمهيد.....38

المبحث الأول : مظاهر الأزمة المالية العالمية.....39

المطلب الأول :تجليات أزمة الرهن العقاري على السياسة .العامة.....39

المطلب الثاني : تجليات السياسة العامة على أزمة الديون السيادية.....41

المطلب الثالث: تجليات أزمة السيولة على السياسة العامة.....44

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية على السياسة العامة.....46

المطلب الاول : التأثير السياسي للازمة المالية على السياسة العامة 46

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي للازمة المالية على السياسة العامة.....49

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي للازمة المالية على السياسة العامة.....56

خلاصة الفصل الثاني 61

الفصل الثالث:انعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر(63-85)

تمهيد.....63

المبحث الأول :مظاهر الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر.....64
المطلب الأول:التأثير السياسي للأزمات المالية على السياسة العامة.....64
المطلب الثاني: التأثرات الاقتصادية للازمة المالية في الجزائر 67
المطلب الثالث:تأثير الاجتماعي للأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر 74
المبحث الثاني:الإستراتيجيات المقترحة للقليل من آثار الأزمات المالية العالمية على السياسة العامة في الجزائر.....77
المطلب الأول :تقييم آثار الأزمات المالية على السياسة العامة.....77
المطلب الثاني:الحلول المقترحة لتقليل من تأثيرات الأزمة المالية على الجزائر.....80
خلاصة الفصل الثالث 85
الخاتمة 87
الملاحق.....80
فهرس الجداول 109
الفهرس.....110

ملخــص:

يواجه العالم اليوم ازمة مالية عظمى خطيرة مصدرها النظام الراسمالي، الذي كشف عن هشاشة الانظمة ومعاناتها من الأزمات المالية، والتي تمثلت مظاهرها في انهيارات بنوك و مؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني من عجز الميزانية التجارية، كما ان هذه الازمة كشفت عن الترابط بين اسبابها و علاقاتها بالجزائر حيث انتقلت عدوى الازمة المالية بسرعة فائقة متجاوزة الحدود و القيود للتأثير على كل القطاعات .

حيث تضمنت هذه الدراسة كل من مفهوم السياسة العامة والازمات المالية العالمية وتجلياتها على دول العالم ، وكذا تاثيراتها وانعكاساتها على السياسة العامة في الجزائر، والتي تبين ان تاثييراتهامست كل الجوانب و تعدت كل القطاعات السياسية، والاقتصادية وحتى الاجتماعية ، مما استدعى لوضع سياسات ملائمة للوضع الراهن .

ولمواجهة الازمة الراهنة يجب تكاثف الجهود لاعادة النظر في النظام النقدي و المالي الدولي الحالي بما يسمح للجزائر بالحرية الاقتصادية و السياسية الكاملة في اختيار عملتها بعملات اخرى يتم الاتفاق عليها دوليا.

Résumé

Le monde est confronté aujourd'hui à une crise énorme et dangereux à cause du système capitaliste à relevé la fragilité et la souffrance des systèmes par les crises, représenté par la glissement et les chutes dans les banques et les grands i instituions financières international dans une économie souffre de la déficit de budget commerciale et aussi cette crise à révélé corrélation entre les couses et relation avec l'Algérie on la contagion de la crise financière dépasse très vite les limites et infecté tous les secteurs touchés.

Cette étude a inclus à la fois la notion de politique publique et de la crise financière mondiale et de ses manifestations sur les pays du monde, ainsi que les effets et l'impact sur les politiques publiques en Algérie, qui se sont avérés être Tatheiradthamst tous les aspects et a dépassé tous les secteurs politiques, économiques et même sociaux, qui ont appelé à l'élaboration de politiques appropriées pour le statu quo.

Pour mettre face a cette crise ils doivent être une condensation pour reconsidérer le système monétaire et financier actuelle, qui mes pour l'Algérie une liberté total économique et politique.

Université Echahid Hamma Lakhdar D'El Oued

Faculté de Droit et de Sciences Politiques

Département de Science Politique

Impact de la crise financières mondiale sur les politiques publiques - L'étude de cas de l'Algérie -

Soumission d'obtenir de master en science politique
Spécialisation des L'administration locale et de la politique publique

Préparation d' étudianté : **surveillance de professeur**

***DIDI Imane** *** NECIB Atika**

Les membres du Comité de débat

professeurs	Capacité
DOUCH Elhadi	Patron
NECIB Atika	Superviseur ET Décision
DJERRAYA Sadok.	Membres discuter

Saison université 2015 -2016